شرح صغرى الصغرى

تأليف

محيي ما اندرس من الدين، وناصر سنة سيد المرسلين ﷺ

أبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي المالكي

(ت ٨٩٥ هـ)

شرف بخدمته

أنس محمد عدنان الشرفاوي

دار التقوى

دمشق الشام

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح صغرى الصغرى

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب : شرح صغرى الصغرى

المؤلف : محمد بن يوسف بن عمر السنوسي

الطبعة الأولى : ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

الرقم الدولي : 978-9933-610-26-5

لايسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه ، وبأي شكل من الأشكال ، أو نسخه ، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه ، وكذلك ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

دار التقوى
للطباعة والنشر والتوزيع

سورية - دمشق - حلبوني

هاتف : ٢٢١٥٤٦٤ ١١ ٩٦٣+ / ص . ب : ٣٠٧٢١

جوال : ٩٣٣٢٠٦٠٠٧ ٩٦٣+ / ٩٤١٩٤٤٣٨٧ ٩٦٣+

daraltaqwa.pu@gmail.com

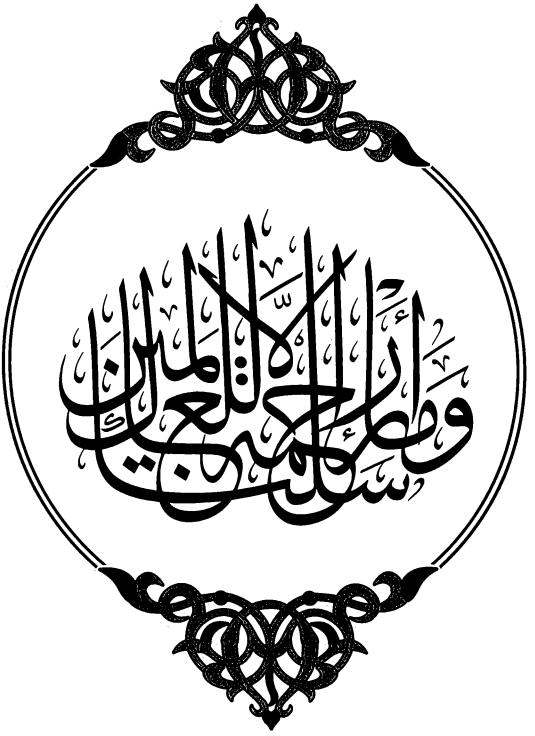
وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين

بين يدي الكتاب

الحمدُ لله الذي هدانا لدينِهِ القويم ، ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣] ، والصلاةُ والسلام علىٰ سيدنا محمد الرؤوفِ الرحيم ، ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] ، وعلىٰ آلِهِ الطُّهرِ ذوي النسبِ الصميم والحسبِ الكريم ، ﴿ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٠] ، وعلىٰ أصحابه أولي الفضلِ والتقديم ونجوم سماء الأمة وعقدها النظيم ، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٢٥] .

وبعدُ :

فدونك هـٰذه العقيدةَ الحاويةَ علىٰ مهمَّات أصول الدين ، والمخرجةَ مَنْ أتقن براهينَها من ظُلُماتِ الظنِّ وضبابِ التقليد إلىٰ برِّ اليقين ، والمرشدةَ مَنْ أخذت بيده إلىٰ سُبُل السلام ، وحسبُكَ بمؤلِّفها دلَّالاً على الله جلَّ وعزَّ ، ومؤتمناً علىٰ دينِهِ سبحانه .

حَرَصَ الإمام السنوسي في « شرحه » لـ « صغرى الصغرىٰ » ألا يَخرج عمَّا ألزم به نفسه في الأصل ؛ من ليونةٍ في العبارة ، ووضوح في عرض الدليل ، **وهي ميزةٌ يعرف قدرها من يتعنَّىٰ بقراءة كُتُب الاعتقاد ولو كانت لطيفة الحجم** ، ولهـٰذا أحسبُ أن سيكون لهـٰذا الكتاب شأنٌ عند عامة طلاب الهداية في علم الاعتقاد ، ولا سيما

الذين لا تروق لهم المصطلحات الكلامية ، ولا اهتمام لهم بالبحث عن شُبهٍ لم يعرضوا لها ولم تعرض لهم .

واعلم يا أخي : أنَّ من العقائد ما لا غنيةَ فيه عن الدليل العقلي ؛ فلا بدَّ من إدراك وجه الوجوب أو الاستحالة أو الجواز فيه من قبل المخاطب ، حتىٰ لو سمع كلام الله وصحيح سنَّته . . لا يغنيه ذلك بمجرَّد السماع ، بل لا بدَّ له من التفكُّر في وجه الدليل ، وإلا كان ممَّن ذمَّه المولىٰ تعالىٰ بمثل قوله جلَّ شأنه : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد : ٢٤] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [الأنفال : ٢٢] .

فمَنْ ظنَّ أنه أحاط بدليل الوحدانية بحفظه أو تلاوته لقوله عزَّ من قائل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] **دون أن يدرك وجهَ استحالة التعدُّد ، ومعنى الفساد المقصود من الآية** . . فهو مقلِّدٌ ، مَثَلُهُ كمثل أيِّ مقلِّد لاعتقاد آخر ، وإنما قرَّرَ الفقهاءُ نجاتَهُ لكون تقليدِهِ وقع اتفاقاً للحقِّ ؛ بشرط جزمه وعدم تركه لمعتقَده إن تركه المُقلَّد ، وقالوا بعظيم معصيته لكونه أشبهَ الذين ألفَوا آباءهم ضالِّين ، فهم علىٰ آثارهم يهرعون .

ومَنْ ظنَّ أن الله تعالىٰ له أبعادٌ تحوي ذاته جلَّ وعزَّ ، وأنه يتَّصف بصفات التبدُّل والتغيُّر . . فهـٰذا جاهلٌ بقوله تعالىٰ حاكياً قولَ خليله : ﴿ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ ﴾ [الأنعام : ٧٦] ، إذ كلُّ آفلٍ متغير ، وكلُّ متغير لا يكون قديماً ، فلا يكون إلـٰهاً !

وإنما عظُمَ شأن القرآن في عيون غير أهل الإسلام ؛ لكونهم وجدوه يصافح آذان عقولهم ، وتعيهِ من غير ما عناء ، حتىٰ إذا استقرَّت براهينه الوضَّاءة ، وسمح التوفيقُ ولاحت معالمُهُ . . رأيتهم يهرولون إلى الإيمان فرحين برحمة الله تعالىٰ بهم ؛ **أن أنقذَهم ممَّا كانوا يكابدونه من تهافت الاعتقاد الذي كانوا عليه ولا يعرفون له برهاناً** ، وإلحاحِ الفطرة بوُجدانِ المعبود المستحقِّ للعبادة ، فاطمأنَّت نفوسُهم بما جمع الله لهم من نورَي العقل السليم والدين القويم .

وكم من أُناس يحسبون أنهم من دينهم علىٰ قوة يقين ، فما تلبثُ عواصفُ الشُّبه أن تقلب أحوالهم ، فيتيهوا في بيدائِها ، **وما المتكلمون وعلماء العقائد إلا الهداة في هـٰذه المهامه** ؛ يفسدون علىٰ أهل الزيغ مقاصدهم ، ويضيئون في وجه الظلام مشاعلَ الهداية إلىٰ طُرُق الرشاد .

وما زلنا نسمعُ جَمْجَمةً رخيصة تصدُّ الناظرين عن النظر ؛ ينعت أصحابُها أنفسَهم بأهل الحديث والأثر ، يستبدلون بعلم العقيدة كلامَ أهل التشبيه والضلال ، ويرون في علومِ أعلام الأمة انحرافاً عن النَّهْجِ السديد ، ويتلون أمام هـٰؤلاء الأعلام جملة من الآيات الكريمة ، ويسردون كمّاً من الأحاديث الشريفة ! وهـٰؤلاء السادة هم أجمعُ لهـٰذه الآيات والآثار منهم ؛ يعرفونها وغيرها ، وقد ألمُّوا علماً بها ، **فليس الشأن في سردها وحفظها ، بل في الفقه بها معنىً جليّاً وإشارة خفيّة** ، فما أشبهَهم بطفلٍ في الكُتَّاب ؛ يسمع من معلِّمِهِ تلاوةً وقراءةً

لا يألفُها ، فيستطيلُ عليه بما تعلَّم مع قصر باعه وقلَّة اطِّلاعه ، ويوجِّهُهُ لقراءةٍ أستاذُهُ أعلمُ بها منه ، فيحسب الجاهل أنَّ الأستاذَ قد أخطأ وأنَّ الفُتَيَّ قد أصاب ، وما يدري أنه قد جمع إلىٰ خطئه سوءَ الأدب واستحقَّ التأديب .

وعلى الرغم من هـٰذا لا يسعُنا إلا أن نسأل لإخواننا هـٰؤلاء سعةَ الصدر ، ونور الفهم ، وتعظيم جلال الله تعالىٰ في قرآنه ، وتعظيم الجناب النبوي في أخباره ؛ أن تفسَّرَ نصوصهما بالهوىٰ بعيداً عن رقابة العقل واللغة ، وعلمِ الأصول الذي هو مفخرة علوم الإسلام ، وبنزعة العصبية وغلبة الوهم ، وقياسِ القديم الباقي على المحدَثِ الفاني ، وحصرِ فهم الدين بشيخٍ أو شيخين شذَّا في أقوالهما ـ ولا تعويل علىٰ شذوذ العلماء ، بل لا تقليد في أصول الدين ـ وذمِّ عامة علماء أهل السنَّة والطعن في عقائدهم لكونهم خالفوهم فيما ذهبوا إليه ! ولله في خلقه شؤونٌ .

واليومَ تُعمِّمُ (**دارُ التقوىٰ**) كتبَ العقائد بهـٰذه النشرة العلمية الرصينة لسلسلة « **السنوسيات** » التي انعقدت خناصرُ العلماء علىٰ تلقيها بالقبول ، وإدراجِها في سلاسل تدريس العقيدة الإسلامية ، والتعويل علىٰ مباحثها ومسائلِها وتحريراتها ، ضمن عنايةٍ فذَّة علميَّة ، ونُقلةٍ في تقديم الأنفع والمفيد في حلَّة بهية ، سائلين المولىٰ تعالىٰ رضاه ابتداءً وانتهاءً .

* * *

ترجمة الإمام السنوسي

شيخ متكلِّمي عصره ومصره ، الإمام العلامة المشارك ، المحدِّث المُقرِئ ، الفقيه الأصولي المحقق ، الصوفي التقي الورع ؛ **أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي التلمساني المالكي الأشعري التوحيدي** .

والسنوسي : نسبة إلىٰ سَنُوسة ؛ قبيلة من البرابرة في المغرب ، قال العلامة الزبيدي في « تاج العروس » : (وإليهم نسب الولي الصالح أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي ؛ لأنه نزل عندهم ، **وقيل** : بل هو منهم ، **وأمه شريفة حسنية**[1] ، كذا حققه سيدي محمد بن إبراهيم المَلَّالي في « المواهب القدسية »[2] ، ووجد بخطِّهِ علىٰ « شرح الآجرومية » له : « **السنوسي العيسي الشريف القرشي القصَّار** » ، قلت : العيسي : من بيت عيسىٰ)[3] .

والتوحيدي : نسبة للاشتغال بعلم التوحيد ، كذا ذكر الحفناويُّ

---

(١) لعله أراد جدَّته أم أبيه كما سترىٰ .

(٢) **المَلَّالي**: نسبة إلى مَلَّالة بوزان جَبَّانة؛ قرية قرب بجاية، و**«المواهب القدسية»**: كذا في المخطوط الذي بين أيدينا، وطبع باسم: «المواهب القدوسية»، والله أعلم.

(٣) تاج العروس (س ن س) ، وانظر « البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان » (ص٢٣٧) .

هـٰذه النسبة له في « تعريف الخلف »[1] .

مولدُه ونشأتُه

اختلف في سنة ولادة الإمام السنوسي ؛ **وسبب ذلك** يرجع لعدم نصِّهِ هو علىٰ ذلك ، واضطرابِ نقل تلميذه الملالي في ذلك أيضاً ، قال العلامة التُّنْبُكْتي في « نيل الابتهاج »[2] : (رأيت مقيَّداً عن بعض العلماء : أنه سأل الملاليَّ المذكور عن سنِّ الشيخ ، فقال له : مات عن ثلاث وستين سنة)[3] .

فعلىٰ هـٰذه الرواية : تكون السنة التي وُلد فيها الإمام السنوسي هي (٨٣٢هـ)[4] .

نشأ الإمام السنوسي في بيت فضل وعلم ؛ فوالده هو الشيخ

---

(١) تعريف الخلف برجال السلف (١/ ١٧٦) ، ومن الألقاب التي صاغها المؤرخ ابن القاضي المكناسي في « درة الحجال » (٢/ ١٤١) أن قال : (أبو عبد الله، الإمام **المعقولي** الفقيه المحدِّث الفرضي **الحيسوبي**) نسبة لعلوم المعقول وعلم الحساب .

(٢) وقد لخَّصَ في هـٰذا الكتاب سيرة الإمام السنوسي ، من كتاب « المواهب القدسية » لتلميذ الإمام السنوسي ؛ وهو الشيخ محمد بن عمر الملالي رحمه الله تعالىٰ . . أحسن تلخيص .

(٣) نيل الابتهاج (ص٥٧٠) .

(٤) وفي « نيل الابتهاج » (ص٥٧٠) أيضاً نقل قول الملالي : (وأخبرني قبل موته بنحو عام أنَّ سنَّهُ خمس وخمسون سنة) ، فتكون سنة ولادته علىٰ هـٰذا (٨٤٠هـ) ، والله أعلم ، ولهـٰذا اكتفى ابن مريم والتنبكتي بقولهما : (مولده بعد الثلاثين وثمان مئة) ، وانظر « البستان » (ص٢٤٤) ، وعندما ذكر العلامة أبو جعفر البلوي خبر وفاته في « ثبته » (ص ٤٣٨) قال : (وكانت سنُّهُ يومئذٍ ستاً وخمسين سنة) .

الصالح الزاهد الخاشع الأستاذ المحقق يوسف أبو يعقوب[1] ، وعنه أخذ الإمام مبادئ العلوم ، وكان ذلك في تِلِمْسان حاضرة العلم يومها ، وطينة الأولياء والصالحين .

وجدة الإمام السنوسي لأبيه كانت حسنيَّةَ النسب ، ولذا قد يلقَّب الإمام السنوسي بالحسني من جهة والدة أبيه[2] ، وقال الشيخ الملالي في صفة والد الإمام : (كان سيدي يوسف السنوسي رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه وعن شيخنا ابنه . . رجلاً صالحاً ورعاً ، خاشعاً لله تعالىٰ ، زاهداً [في] الدنيا معرضاً عنها ، مقبلاً علىٰ طاعة الله تعالىٰ ، سالم الصدر ، حسن الأخلاق ، ومبتسماً في وجه كل من لقاه ، حسن المعاشرة ، كريم الطبع)[3] .

وكانت حرفة هـٰذا الوالد المبارك هي إقراء القرآن للأولاد في المكتب ، ويظهر من كلام الشيخ الملالي أنَّ عناية الله قد رافقته من طفولته ، فأجرى الله علىٰ يديه الكرامات وكشف عن بصيرته .

شيوخه

أخذ الإمام السنوسيُّ العلمَ عن جلَّة علماء عصره ، ونالته عناية ولحظات الأولياء والصالحين .

وكان للإمام السنوسي علوٌّ كعب في جمع القراءات ؛ فقد قال

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ٧) ، وهو أوَّل ناعت له بهـٰذه الألقاب .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ٧) .

(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ٧) .

العلامة أبو جعفر البلوي : (**أخذ القراءات السبع** : عن الفقيه الأستاذ العالم العامل المحقق المقرئ **أبي الحجاج يوسف بن الشيخ الصالح أبي العباس أحمد بن محمد الشريف الحسني** تلاوةً عليه في ختمتين ، قال : وزدت من الثالثة قدراً صالحاً لم أتحقق الآن منتهاه جمعاً للسبعة بمضمن « التيسير » و« الشاطبية » وأجازه في المقارئ السبعة وفي غيرها من مروياته إجازة مطلقة عامة ، وحدثه بالسبع عن الإمامين العالمين المدرسين : الأستاذ الجليل الأعرف الأشهر المقرئ المحقق الأدرك الخاشع **أبي العباس أحمد بن أبي عمران موسى اليزناسني** ، والأستاذ الجليل المعظم الشهير المحقق الضابط المتقن النحوي اللغوي الحافظ الصالح الأزكى **أبي العباس أحمد بن الفقيه العالم المتفنن أبي عبد الله محمد بن عيسى اللَّجائي** ، قراءةً على الأول جمعاً في ختمةٍ للسبعة ، قال : وزدت ثلاثة أحزاب من سورة « البقرة » ، وعلى الثاني لـ « فاتحة الكتاب » و« البقرة » وأوائل « آل عمران » جمعاً للسبع ، وإجازة فيما قرأ وفيما بقي ، حدثاه معاً بذلك عن الأستاذين : أبي عبد الله القيسي، وأبي الحجاج بن مبخوت بسندهما)[1] .

ومن جملة العلماء الذين قرأ عليهم : الشيخ العلامة نصر الزواوي ، والشيخ العالم محمد بن تومرت الصنهاجي[2] ، والشيخ

---

(١) انظر « ثبت أبي جعفر البلوي الوادي آشي » (ص ٤٣٨) .

(٢) ويقال : (توزت) بدل (تومرت) وهو غير ابن تومرت مهدي الموحدين كما لا يخفى .

الشريف أبو الحجاج يوسف بن أبي العباس أحمد بن محمد الشريف الحسني ، أخذ عنه القراءات السبع ، والشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى المغيلي الشهير بالجلاب ، أخذ عنه الفقه ، والعالم المعدل أبو عبد الله الحباك ، أخذ عنه علم الأسطرلاب ، والإمام محمد بن العباس التلمساني ، قرأ عليه الأصول والمنطق والبيان والفقه ، والحافظ أبو الحسن علي بن محمد التالوتي الأنصاري أخوه لأمه ، قرأ عليه « الرسالة » ، وقرأ هو وأخوه هـٰذا على الإمام الورع الصالح أبي القاسم الكنابشي « الإرشاد » لإمام الحرمين الجويني وعلمَ التوحيد .

واشتغل بالرواية وعلوم الأثر : على الإمام الورع الصالح أبي زيد عبد الرحمـٰن الثعالبي ، فروىٰ عنه « الصحيحين » وغيرهما من كتب الحديث والأثر ، وأجازه بما يجوز له وعنه ، وأسمعه المسلسلات وغيرها .

وقرأ الفرائض والحساب : على العلامة الجليل أبي الحسن القلصادي الأندلسي ، وأجازه بجميع ما يروي ، كما أجازه أيضاً ابن مرزوق الكفيف عن والده ابن مرزوق الحفيد[1] .

---

(١) ذكر ذلك العلامة محمد مخلوف في « شجرة النور الزكية » (١/ ٣٨٧) .
وذكر العلامة الكتاني في « فهرس الفهارس » (٢/ ٩٩٩) أن الإمام السنوسي كان يروي بالإجازة العامة عن أبي زيد عبد الرحمـٰن الثعالبي وأبي الحسن القلصادي وعن غيرهما ، قال : (وله ثبت صغير ذكر فيه إسناد حديث الأولية وحديث الضيافة على الأسودين والمصافحة والمشابكة ولبس الخرقة ومناولة السبحة وتلقين الذكر من طريق شيخه أبي إسحاق إبراهيم التازي) .

قال العلامة البلوي : (وأخذ من شيوخ بلده عن جماعة من أشياخنا وغيرهم ، **ومن أكابرهم** : وليُّ الله سبحانه الإمامُ العالم الصالح أبو علي الأحسن المعروف بـ « **أبركان** » ، والإمام **أبو عبد الله بن العباس** ولم يكثر عنه ، وغيرهم ، وأخذ أيضاً عن شيخنا **أبي عبد الله بن مرزوق** ، وشيخنا أبي الحسن القلصادي ، والفقيه الفروعي **أبي عبد الله الجلاب** ، والفقيه الجليل **أبي الفرج الغرابلي** صاحب « نظم المختصر » ، أظنه أخذ عنه ، وأخذ علم الحساب والفرائض عن الفقيه المبرز فيهما **أبي عبد الله بن تومرت** ، وأخذ أيضاً عن أخيه المتقدم ذكره ، وعن هـٰؤلاء ممن ضمنه تلميذه صاحبنا الفقيه الأجل المحصل المبارك أبو عبد الله محمد بن عمر الملالي في كتاب التعريف به) .

تصوّفُه وتربيته الأخلاقيّة

هناك شخصيات عرفانية كبيرة تأثَّر بها الإمام السنوسي ، لـٰكن الذي يظهر أنَّ الشيخ الولي العارف الصالح **إبراهيم بن محمد بن علي التازي** نزيل وهران . . كان صاحب الأثر الأكبر في الإمام السنوسي من هـٰذا الجانب ؛ فإلىٰ إمامته في علوم القرآن وعلم اللسان ، وحفظ الأحاديث ، وسعة علمه بالفقه وأصوله ، وحِدَّةِ نظره وفهمه . . كان ممتَّعاً بآداب الأولياء والكُمَّل ، نقل العلامة التنبكتي في « نيل الابتهاج » عن ابن صعد صاحب « النجم الثاقب » : (**وحسبك من جلالته وسعادته** : أنَّ المثل ضرب بعقله وحلمه ، واشتهر في الآفاق

ذكر فضله وعلمه حتى الآن ؛ إذا بالغ أحد في وصف رجل قال : كأنه سيدي إبراهيم التازي ، وإذا امتلأ أحدهم غيظاً قال : لو كنتُ في منزلة سيدي إبراهيم التازي ما صبرتُ لهـٰذا ؛ لما كان يتحمله من إذاية الخلـق ، والصبـر علـى المكـاره ، واصطنـاع المعـروف للنـاس ، والمداراة ، فهو أحد من أظهره الله لهداية خلقه ، وأقامه داعياً لبسط كراماته ، مجللاً برداء المحبة والمهابة ، مع ما له من القبول في قلوب الخاصة والعامة ؛ فدعاهم إلى الله ببصيرة ، وأرشدهم لعبوديته بعقائد التوحيد ووظائف الأذكار)[1] .

وكان من نعيم الإمام السنوسي : صحبتُهُ لهـٰذا العارف الجليل ، وانتسابُهُ له ، وقد شاركه في هـٰذا أعلامٌ ؛ كأخيه لأمه الشيخ علي التالوتي ، والحافظ التنسي ، والإمام أحمد زروق .

قال العلامة المؤرخ ابن مريم المليتي في « البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان » : (أخذ عن الإمام العلامة الولي الزاهد الناصح إبراهيم التازي نزيل وهران ؛ ألبسه الخرقة ، وحدَّثه بها عن شيوخه ، وبصق في فيه ، وروىٰ عنه أشياء كثيرة)[2] .

والعارف التازي قد لبس الخرقة علىٰ طريقة السادة الصوفية من شرف الدين الداعي ، ولبسها من الشيخ صالح بن محمد الزواوي

---

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص٦٠) ، وذكر أنه توفي سنة (٨٦٦هـ) ، وإليه تنسب الطريقة التازية .

(٢) البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان (ص٢٣٨) .

بسنده إلىٰ أبي مدين العارف الشهير والقطب الكبير[١] .

ومن النفوس الشريفة التي اتصلت أنفاس إمامنا السنوسي بها . . الإمام الفقيه والقطب الكبير **الحسن بن مخلوف بن مسعود المزيلي الراشدي ، شهر بأبركان** ، ومعناه بلسان البربرية : الأسود ، فلازمه كثيراً وانتفع به ، وكان يقول : (رأيت المشايخ والأولياء ، **فما رأيت مثل سيدي الحسن أبركان**)[٢] ، وكان إذا دخل عليه الإمام السنوسي تبسم له ، وفاتحه بالكلام ، وقال له : (**جعلك الله من الأئمة المتقين**) ، قال العلامة ابن مريم : (فحقَّق الله فراسته ودعوته فيه)[٣] .

وفي صغره كان إذا مرَّ مع الصبيان على الإمام ابن مرزوق الحفيد . . وضع يديه علىٰ رأسه وقال : نقرة خالصة !"[٤] .

ويظهر أنَّ محبة الصوفية قد تَبَلَتْ فؤادَهُ ، فسعىٰ سعياً حثيثاً للريادة في طريقهم ، **وهي ليست بطريقِ قالٍ ، بل جدٌّ ومثابرة وفعال** ، ولذا تجد الشكاية بطيِّ بساطها ، حتىٰ قال الإمام السنوسي نفسه : (من الغرائب في زماننا هـٰذا أن يوجد عالم جُمع له علمُ الظاهر والباطن

---

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص٦١) .
(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص١٦١) .
(٣) انظر « البستان » (ص٢٣٨) ، و« نيل الابتهاج » (ص٥٧٢) ، و« تعريف الخلف » (١/١٨٦) .
(٤) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٧١) .

علىٰ أكمل وجه ؛ بحيث يُنتفع به في العلمين ، فوجود مثله في غاية الندور ، **فمن وجده فقد وجد كنزاً عظيماً دنيا وأخرىٰ ، فليشدَّ عليه يده** ؛ لئلا يضيع عن قرب فلا يجد مثله شرقاً وغرباً أبداً) .

عقَّب علىٰ هـٰذه الكلمة الشيخ الملالي تلميذ الإمام : (وكأنه أشار به لنفسه ، فلم يلبث بعده حتىٰ خطف ، **فكأنه كاشفنا بذلك** ، ولا شك أنه لا يوجد مثله أبداً)[1] .

وقال العلامة الشفشاوَني : (وأشياخه وأشياخ ابن زكري واحدٌ ، ومن أشياخهما العالم الرحَّال الأَيُلِّيُّ ، بسكون اللام وفتح الهمزة وضم الياء وكسر اللام ، وهو أول من أدخل علم الكلام إلى المغرب في الأزمنة المتأخرة ، والشيخ ابن مرزوق شارح « البردة » ، والشيخ أبو عبد الله بن العباس شارح « لامية ابن مالك » ، والشيخ أبو العباس أحمد بن زاغ ، والشيخ أبو عبد الله أقرقار ، والشيخ أبو عثمان قاسم العقباني ، والشيخ أبو عبد الله بن الجلاب ، أفادني بذلك شيخنا أبو عبد الله محمد شقرون بن هبة الله)[2] .

تلامذته

قال العلامة التنبكتي : (أخذ عنه أعلامٌ ؛ **كابن صعد ، وأبي القاسم الزواوي ، وابن أبي مدين ، والشيخ يحيى بن محمد ،**

---

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٥ ـ ٥٦٦) .
(٢) انظر « دوحة الناشر » (ص ١٢٢) .

وابن الحاج البيدري ، وابن العباس الصغير ، وولي الله محمد القلعي ريحانة زمانه ، وإبراهيم الوجديجي ، وابن ملوكة ، وغيرهم من الفضلاء)[1] .

ولم يعقد الشيخ الملالي باباً للحديث عن الآخذين عن الإمام السنوسي ، وهو واحد من أعيان تلامذته ، والمؤرخ لسيرته ، ومجمع أخباره وأحواله .

وكان ممَّن تتلمذ للإمام السنوسي وهو من جملة أقرانه ، وأعيان أهل زمانه . . الإمام الشيخ العارف بالله تعالىٰ **أحمد بن أحمد البرنسي الفاسي** المعروف بـ (**زروق**) ، والمتوفىٰ سنة (٨٩٩هـ) علىٰ جلالة شأنه وعلوِّ قدره ، وقد شاركه في كثير من شيوخه ، وقد نصَّ على التلمذة للإمام السنوسي بنفسه كما نقل ذلك المؤرخ العلامة التنبكتي[2] .

ومن جملة الأعلام الذين اجتمعوا به ، وحضروا عموم مجالسه دون القراءة عليه مباشرةً : **أبو جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي ، المتوفىٰ سنة (٩٣٨هـ)** ، وقد أرَّخَ له ولسيرته العطرة في « ثبته »

---

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٧٢) .

(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص١٣١) ، وقد ماز الإمام زروق عن الإمام السنوسي من حيث الشيوخ بأخذه وروايته عن المصريين ؛ كالحافظ الدميري والحافظ السخاوي ، ولم تكن للإمام السنوسي فيما يظهر رحلة مشرقية .

المشهور ، ومن جملة ما قاله : (لقيته رضي الله تعالىٰ عنه ، وحضرت مجلسه الغاصَّ بالمستفيدين من طلبة العلم والعامة بمسجده قربَ داره بدرب مسوفة من داخل تلمسان أمَّنَها الله تعالىٰ ، وحضرت « الفاتحة » وأوائل سورة « البقرة » تقرأ عليه بالسبع ، وكتباً غير ذلك ؛ منها « البخاري » ، كان يُقرأ عليه في بعض مجالسَ حضرتها ، ويتكلَّم علىٰ أحاديثه بالكلام الذي يدلُّ علىٰ مقامه في العلم والعبادة ، وغيرُهُ من كُتُب المجلس .

وحضرنا ـ يومَ سلمنا عليه إثرَ ما صلينا العصر خلفه ـ « عقيدته الصغرىٰ » تقرأ بين يديه ، يقرؤها طلبته وجمعٌ من العوام الملازمين لمجلسه عن ظهر قلب سرداً علىٰ صوتٍ واحد إثرَ سلامِهِ من صلاة عصر يوم الجمعة عادة مستمرة ، وهو قاعد بمحرابه ، مقبل على الذكر)[1] .

وقال : (ولم تقدَّرْ لي القراءة عليه مع رغبتي في ذلك وحرصي عليه ؛ لاستغراق طلبته أوقات قعوده ، حتىٰ إنهم كانوا يقرؤون عليه والرملية في يد أحدهم إذا فرغت قطع ، وكنت أؤمل القراءة وأترصد لها وقتاً ، فعاجلته ـ قدَّسَهُ الله تعالىٰ ـ المَنِيَّةُ ، ولم أنلْ من ذلك الأُمْنِيَّة)[2] .

---

(١) انظر « ثبت أبي جعفر البلوي » (ص ٤٣٦) .
(٢) انظر « ثبت أبي جعفر البلوي » (ص ٤٣٧) .

مؤلفاته ومخلّفه العلمي

تنوَّعت تآليف الإمام السنوسي في المكتبة الإسلامية ، وهو واحد ممَّن أكثر من التأليف ، ورغم هـٰذا التنوع كانت تآليفه العقدية تاج مخلَّفه العلمي ، وقد عقد تلميذه الشيخ الملالي باباً خاصاً للحديث عنها ، وسترىٰ بين يديك كلَّ التآليف التي ذكرها ؛ وهي[1] :

ـ « **المقرب المستوفي في شرح فرائض الحوفي** » : وهو أول مؤلفاته ، وكان عمره حين كتبه تسع عشرة أو ثماني عشرة سنة على اضطراب في ذلك ، وسيأتي خبره مع الشيخ العارف بالله الحسن أبركان وأمره له بإخفائه حتىٰ يبلغ سنَّ الأربعين[2] .

ـ « **عقيدة أهل التوحيد** » أو « **العقيدة الكبرىٰ** »[3] : وهي أول ما صنَّف في علم التوحيد ، وعبارتها متينة مستصعبة كما نصَّ في « شرح العقيدة الوسطىٰ »[4] .

ـ « **عمدة أهل التوفيق والتسديد** » أو « **شرح العقيدة الكبرىٰ** » :

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٢) .

(٢) انظر (ص ٤٥) .

(٣) كذا كان يسميها الإمام السنوسي نفسه ، أمَّا الزيادة في عنوانها الأصلي : (المخرجة من ظلمات الجهل وربقة التقليد. . .) إلىٰ آخره ، فهي وصف لها ، وليست جزءاً من اسمها كما يرىٰ ذلك كل من العكاري والحامدي مع إثبات الملالي له .

(٤) انظر « شرح العقيدة الوسطىٰ » (ص ١٢٣) .

وهـٰذا الشرح يعدُّ من أوسع الكتب العقدية التي ألَّفها الإمام .

ـ « **العقيدة الوسطىٰ** » : وهي أخصر من « الكبرىٰ » وفوق « الصغرىٰ » .

ـ « **شرح العقيدة الوسطىٰ** » : وهو من عيون ما أُلِّف في علم التوحيد .

ـ « **العقيدة الصغرىٰ** » المعروفة بـ « **أم البراهين** » و« **ذات البراهين** » و« **السنوسية الصغرىٰ** » : وهي درَّةُ « عقائده » ، والمقصودة بقولهم : « **عقيدة السنوسي** » عند الإطلاق ، وكُتب لها من الذيوع ما لم يكتب لغيرها ، وأقبل عليها العلماء شرحاً ، والطلاب حفظاً ودرساً ، قال العلامة الملالي : (وهي من أجلِّ العقائد ، ولا تعادلها عقيدة من عقائد من تقدم ولا من تأخَّر ، وقد أشار الشيخ رضي الله عنه إلىٰ ذلك في صدر شرحه لها)[1] .

ـ « **شرح العقيدة الصغرىٰ** » ، ويعرف أيضاً بـ « **توحيد أهل العرفان ومعرفة الله ورسله بالدليل والبرهان** » ، وبـ « **شرح أم البراهين** » وهو أيضاً قد كتب له الذيوع والانتشار في الآفاق ، وكم من حاشية وضعت عليه .

ـ « **صغرى الصغرىٰ** »[2] : وصفها الشيخ الملالي بقوله :

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٣) .

(٢) وقد تُسمَّىٰ أحياناً : « العقيدة الوجيزة » ، وبذا تسمَّىٰ أيضاً : « صغرىٰ صغرى الصغرىٰ » كما سترىٰ .

(عقيدته المختصرة في غاية الاختصار ، وهي أصغر من « العقيدة الصغرى » المتقدم ذكرها الآن ، ولهذا يقال لها : « صغرى الصغرىٰ » ، وقد كان وضعها لوالدي حفظه الله تعالىٰ من كل آفة وبلية ، وأناله الدرجة العلية ، وذلك أنَّ والدي لمَّا قرأ على الشيخ رضي الله عنه « عقيدته الصغرىٰ » وختمها عليه بالتفسير غير مرة . . رأىٰ أنه قد ثقل عليه درسها وحفظها لكبره وكثرة همومه ، فطلب من الشيخ رضي الله عنه أن يجعل له عقيدة أصغر من « الصغرىٰ » ، بحيث يمكنه درسها وحفظها ، فعمل له هٰذه العقيدة ، وكتبها له بخطِّهِ ، وقد نبَّه رضي الله عنه فيها علىٰ نكت فائقة ودرر رائقة ، لم يذكرها في « العقائد » السابقة)[1] .

ـ « **شرح صغرى الصغرىٰ** » : وهو شرح نفيس ، لا يستغني عنه طالب مستبحر ، قال الشيخ العلامة الملالي : (وفيه فوائد عجيبة ، ونكت غريبة)[2] .

ـ « **المقدمات** » ويعرف أيضاً : بـ « **المقدمة** » : قال الشيخ الملالي : (ومنها « المقدمة » التي وضعها مبينة لـ « عقيدته الصغرىٰ » ، وهي قريبة منها في الجرم)[3] ، وهي ثماني مقدمات .

ـ « **شرح المقدمات** » : وقراءة هٰذا الشرح تُعدُّ خير معين لطلاب

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) .
(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) .
(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) .

الأصول وعلم الكلام ، خصوصاً في مرحلة التمهيد .

ـ **عقيدة كتب بها لبعض الصالحين** : قال الشيخ الملالي : (وفي هـٰذه العقيدة دلائل قطعية ترد علىٰ من زعم وأثبت التأثير للأسباب العادية)[1] .

ـ « **شرح أسماء الله الحسنىٰ** » : قال الشيخ الملالي : (فبعدما يذكر تفسير كل اسم من أسمائه تعالىٰ . . يقول بإثره : في حظ العبد من الاسم كذا وكذا)[2] ، ولا يخفىٰ تأثره بحجة الإسلام الغزالي بذلك .

ـ **شرحه للتسبيح الذي حضَّ عليه الشرع دبر كل صلاة** : ذكره العلامة الملالي ، وقال : (وهو : سبحان الله ، والحمد لله ، والله أكبر)[3] .

ـ « **شرح واسطة السلوك** » : و« واسطة السلوك » منظومة رجزية للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمـٰن الحوضي ، وهو مَنْ طلب من الإمام السنوسي شرحها .

ـ « **المنهج السديد في شرح كفاية المريد** » ، ويعرف أيضاً

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) .

(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) ، وقال العلامة البلوي في اسم هـٰذا المؤلَّف : (« كلامٌ على المعقبات المشروعة دبر الصلوات » جزءٌ) .

بـ « **شرح الجزائرية** » : وهو شرح لمنظومة الإمام الفقيه أبي العباس أحمد بن عبد الله الجزائري ، وقد نعت الإمام السنوسي هـٰذا النظم في طالعة كتابه بقوله : (هو منظوم مشتمل علىٰ طريقي هداية الخواص والعوام) ، وهي قصيدة لامية من البحر البسيط ، وعرفت أيضاً بـ « الجزائرية في العقائد الإيمانية » ، والعلامة الناظم هو من طلب من الإمام السنوسي شرحها ، وقال العلامة البلوي : (وهي قصيدة نفيسة بعث بها إليه من الجزائر ليشرحها ، فوضع عليها هـٰذا الشرح الجليل ، وهو كبير محشو بالفوائد في علوم شتىٰ)[1] .

ـ « **مكمِّل إكمال الإكمال** » للإمام الأُبِّيِّ : وهو في شرح « صحيح الإمام مسلم » ، قال الشيخ الملالي : (زاد فيه نكتاً غريبة ودرراً عجيبة ، وهو في سفرين كبيرين)[2] .

ـ « **شرح صحيح الإمام البخاري** » : قال الشيخ الملالي : (ولم يكمله) ، وذكر أنه وصل إلىٰ (باب من استبرأ لدينه)[3] .

ـ « **شرح مشكلات صحيح البخاري** » : وقعت هـٰذه الأحاديث المتشابهة في آخره ، وهي مشكلة عند ضيِّق الفهم ضعيف البيان .

---

(١) انظر « ثبت أبي جعفر البلوي » (ص ٤٤١) .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) ، و« الإمام العلامة محمد بن يوسف السنوسي وجهوده في خدمة الحديث النبوي الشريف » للأستاذ الدكتور عبد العزيز دخان .

(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٦) .

ـ « **مختصر شرح الزركشي علىٰ صحيح البخاري** » : قال الشيخ الملالي : (وقد رأيته بخطه)[١] .

ـ « **مختصر حاشية التفتازاني على الكشاف** » : ولعله مختصر لطيف ؛ إذ إن « حاشية السعد على الكشاف » لم تكتمل .

ـ « **شرح الياسمينية** » : قال الشيخ الملالي : (ومنها شرحه الذي وضعه علىٰ « مقدمة الجبر » لأبي محمد عبد الله بن حجاج شهر بـ « ابن الياسمين » ، وقد وضع هـٰذا الشرح في زمن صغره ، ورأيته بخطه)[٢] .

ـ « **شرح جمل الخونجي** » في المنطق : لعله لم يكمله ، قال الملالي : (رأيت منه كراريس)[٣] .

ـ « **شرح إيساغوجي** » في المنطق : قال الشيخ الملالي : (وهو لأبي الحسن إبراهيم بن عمر بن الحسن الرُّبَاط ابن علي بن أبي [بكر] البقاعي الشافعي ، وهو شرح كبير الجرم ، كثير العلم)[٤] .

ـ « **شرح مختصر الإمام ابن عرفة الورغمي** » في المنطق : وقد حلَّ فيه ما صَعُب من عبارة الإمام ابن عرفة ، قال الشيخ الملالي : (وأخبرني الشيخ رضي الله عنه قال لي : كلام ابن عرفة صعب جدّاً ،

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٦) .
(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٦) .
(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٦) .
(٤) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٦) .

وخصوصاً في هـٰذا « المختصر »)[1] ، وكان يستعين علىٰ حلِّ عباراته بالخلوة ، ولم يكمله .

ـ « **المختصر في المنطق** » : وقد زاد فيه زيادات علىٰ « جمل الخونجي » .

ـ « **شرح المختصر في المنطق** » : شرح فيه كتابه السابق ذكره ، وهو ممَّا يُكتفىٰ به في هـٰذا الفنِّ ؛ ففيه جلُّ ما يحتاجه المتكلِّم .

ـ « **عمدة ذوي الألباب ونزهة الحساب في شرح بغية الطلاب في علم الأسطرلاب** » : و« بغية الطلاب » لشيخه الإمام أبي عبد الله الحباك .

ـ « **شرح أرجوزة ابن سينا** » : قال الشيخ الملالي : (لم يكمله)[2] .

ـ « **مختصر في القراءات السبع** » : لم يعرِّف به الشيخ الملالي .

ـ « **شرح الشاطبية الكبرىٰ** » : قال الشيخ الملالي : (وقد رأيته بخطه غير مكمَّل)[3] .

ـ « **شرح المدونة** » في الفقه المالكي : قال الشيخ الملالي : (شرح منها جملة كافية ، وقد رأيته بخطه ، ولا أدري هل كمَّله أم لا) .

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .
(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .
(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .

ـ « **شرح الوغليسية** » في الفقه المالكي : قال الشيخ الملالي : (شرح منها شيئاً يسيراً ، ولم يكمله)[1] .

ـ **نظم في الفرائض** : قال الشيخ الملالي : (وصدره : [من الرجز]

الحمدُ للمميتِ ثم الباعثِ الوارثِ الأرضَ وغيرِ وارثِ

وقد رأيته بخطه رضي الله عنه ، وعمل هـٰذا النظم في حال صغره ، ولا أدري هل كمله أم لا)[2] .

ـ « **مختصر رعاية المحاسبي** » : في الأخلاق والتصوف .

ـ « **مختصر الروض الأنف** » في السيرة النبوية الشريفة : وأصله للسهيلي ، قال الشيخ الملالي : (ولم يكمله ، والله أعلم) .

ـ « **مختصر بغية السالك في أشرف المسالك** » في التصوف : وأصله للساحلي المعروف بالمعمم .

ـ **شرح أبيات في التصوف منسوبة للإمام الإلبيري** : ومطلعها :

(من مخلع البسيط)

رأيــتُ ربــي بعيــنِ قلبــي فقلــتُ لا شــكَّ أنــتَ أنــتَ

شرحها على طريقة أهل الحقائق .

ـ **شرح لثلاثة أبيات لبعض العارفين في التصوف** : ومطلعها : (من الطويل)

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .

تطَهَّرْ بماءِ الغيبِ إنْ كنتَ ذا سرٍّ وإلا تيمَّمْ بالصعيدِ أوِ الصخرِ

ـ **شرح لبيتين لبعض العارفين في التصوف** : ومطلعهما : (من الخفيف)

طلعَتْ شمسُ مَنْ أحبُّ بليلٍ فاستضاءَتْ وما لها من غروبِ[1]

ـ « **شرح العقيدة المرشدة** » : قال الشيخ الملالي : (رأيته مُكمَّلاً بخطه)[2] .

ـ « **الدرُّ المنظوم في شرح قواعد ابن آجرُّوم** » : وهو شرح لـ « الآجرومية » في علم النحو ، قال الشيخ الملالي : (رأيته بخطه مُكمَّلاً)[3] .

ـ « **شرح جواهر العلوم** » في علم الكلام : والأصل للعلامة العضد الإيجي ، وهو علىٰ منهج الإمام البيضاوي في « طوالع الأنوار » ، بل بلغت صعوبته حتىٰ قال الشيخ الإمام السنوسي : (البيضاوي نقطة في بحر هـٰذا الكتاب)[4] .

ـ « **تفسير القرآن العزيز** » : وصل فيه إلىٰ قوله تعالىٰ من سورة (البقرة) : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥] .

---

(١) كذا في « المواهب القدسية » (ق ١٥١) ، وقد أورد البيت (ق ١٠٧) مغلوطاً فيه ، فليتنبه .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .

(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .

(٤) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) ، والمعنىٰ : كتاب البيضاوي نقطة في بحر هـٰذا الكتاب ، وهو مؤلَّف علىٰ طريقة الحكماء .

ـ « **تفسير سورة صٓ** » وما بعدها إلىٰ آخر القرآن الكريم : قال الشيخ الملالي : (ولا أدري إلىٰ ما انتهىٰ إليه من السور)[1] .

قال الشيخ العلامة الملاليُّ المؤرخ لسيرة الإمام السنوسيِّ بعدما أورد جميع هـٰذه التصانيف : (فهـٰذا ما علمنا من تآليفه رضي الله عنه ، وزد مع ذلك : ما كتبه من **الأجوبة على المسائل** التي ترد عليه في جلِّ الأوقات ، وبعض الأجوبة يحسن أن تعدها من تآليفه رضي الله عنه ؛ لكبرها واستقلالها بنفسها ، وما كتب من **المواعظ والوصايا والرسائل والحُجُب التي يطلب فيها ، وما نسخ بيده من تصانيف العلماء ودواوين القدماء**)[2] .

وثَمَّ كتبٌ فيها تأمُّل عند نسبتها إليه ، فليقع الكلام عليها :

ـ « **حقائق السنوسي** » ، ويعرف أيضاً بـ « **الحقائق في التعريفات** »[3] : ما تراه من الحدود والتعريفات في هـٰذه الرسالة جلُّهُ للإمام السنوسي ، **ولـٰكنه ليس هو المؤلف لهـٰذه الرسالة** ، وإنما هي لشيخه الإمام الحافظ عبد الرحمـٰن الثعالبي الهواري ، وقد جمع مادة رسالته هـٰذه من « شرح العقيدة الصغرىٰ » لتلميذه الإمام السنوسي ، هـٰذا الشرح الذي اعتنىٰ فيه الإمام ببيان كلِّ مصطلح دائر في علم الكلام ، ويظهر أنَّ جمعها قد راقَ لشيخه الإمام الثعالبي ، ولـٰكن لمَّا

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٨) .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٨) .

(٣) ذكره البغدادي في « هدية العارفين » (٢/ ٢١٦) .

كانت هـٰذه المادة للإمام السنوسي وهَم بعضهم فنسبها إليه ، هـٰذا ما يظهر والعلم عند الله تعالىٰ .

والناظر في النسخ المنتشرة لهـٰذه « الحقائق » سيرى اختلافاً كثيراً من حيث الزيادة والنقصان ، ولعله قد وقعت محاولات مقارنة مع كتب الإمام السنوسي ألجأت إلىٰ زيادة بعض التعريفات ، وأيّاً ما كان الأمر فالكتاب نافع ومفيد .

ـ « **توحيد أهل العرفان ، ومعرفة الله ورسله بالدليل والبرهان** » : ذكره البغدادي في « هدية العارفين » ، ولـٰكن نبَّهَ أنه ليس تأليفاً مستقلاً ، بل هو « شرح أم البراهين »[1] ، وقد سبق ذكره في تآليف الإمام السنوسي[2] ، وإنما أعيد ذكره هنا لتوهم بعضهم أنه تأليف مستقل .

ـ « **العقد الفريد في حل مشكلات التوحيد** » : قال البغدادي في « هدية العارفين » : (وهو شرح « لامية الجزائري » في الكلام)[3] ، وقد سبق لك أن علمت أنَّ « شرح الجزائرية » هو : « المنهج السديد في شرح كفاية المريد » ، والعجيب من المؤرخ البغدادي أنه ذكره بهـٰذا العنوان الصحيح وذكر أنه شرح لـ « الجزائرية » !

ـ « **نصرة الفقير في الردِّ علىٰ أبي الحسن الصغير** » : ذكره البغدادي

---

(١) انظر « هدية العارفين » (٢/ ٢١٦) ، و« شرح العقيدة الصغرى » (ص ٦٠) .
(٢) تقدم (ص ٢٣) .
(٣) انظر « هدية العارفين » (٢/ ٢١٦) .

أيضاً في « هدية العارفين »[1] ، ويظهر أنه رسالة من الرسائل المطولة التي ذكرها الشيخ الملالي ، ولهـٰذه الرسالة نسخ خطية مفردة[2] ، وبعيدٌ أن تكون تأليفاً مستقلاً برأسه ، بل كأنها فُتيا استفتي بها الشيخ السنوسي في حق أبي الحسن الصغير ، وكان منكراً للرمز والإشارة علىٰ طريقة السادة الصوفية ، ومتبعاً للظاهر ، فأفتى الشيخ السنوسي بإحراق كتبه ، وتحريم النظر فيها ، أما الاستدلال بالنفي لنفي نسبة هـٰذه الرسالة أو الفتوىٰ للسنوسي . . فهو مسلك نازل ، لا يُعوَّل عليه عند المحققين .

ـ « **العقيدة السادسة** » : ذكرها العلامة الحفناوي الديسي في « تعريف الخلف برجال السلف » في ترجمة (محمد بن أحمد البوني) حيث قال : (ونظمَ « **عقيدة السنوسي السادسة** » ، وهي عقيدة مجهولة عند الكثير من الناس ، وشرحها صاحبه العلامة سيدي عبد الرحمٰن الجامعي ، قيل : **إنَّ الشيخ وضعها للنسوان والصبيان**)[3] .

وترتبط بهـٰذه « العقيدة » **أعلامٌ أخرىٰ أطلقت عليها** ، يجدر إيرادها قبل الحديث عنها ؛ وهي :

---

(١) انظر « هدية العارفين » (٢/ ٢١٦) .

(٢) منها في المكتبة الوطنية في الجزائر (١٤٦) (٣) ، والمكتبة الوطنية في تونس (١٥٠٢) .

(٣) تعريف الخلف برجال السلف (٢/ ٥١٦) .

ـ « **صغرىٰ صغرى الصغرىٰ** » .

ـ « **العقيدة الحفيدة** » .

ـ « **عقيدة النساء** » .

ـ « **عقيدة النسوان والصبيان** » .

ـ « **العقيدة الوجيزة** » .

وهـٰذه العناوين كلُّها لعقيدة لطيفة جدّاً ، لا تتجاوز الصفحتين ، سهلة العبارة ، واضحة الدلائل ، قريبة ـ كما وصفت ـ من جميع الأذهان علىٰ تفاوت فهومها ، **ولـٰكن لا مستندَ يقطع بنسبة هـٰذه العقيدة المباركة المتَّفق علىٰ ما فيها إلى الإمام السنوسي** ، بل النصُّ المنقول إليك عن العلامة الحفناوي هو الذي دار عليه المتأخِّرون في إثباتها .

نعم ؛ تعدُّد شروحها ، واتفاق عباراتها ، وتقدُّم هـٰذه الشروح تاريخياً ؛ إذ يعودُ كثيرٌ منها إلىٰ مطلع القرن الحادي عشر الهجري إلىٰ منتصفه . . **قد يجعلنا نثقُ بنسبتها إلى الإمام السنوسي** ، علىٰ أن الإمام السُّكتاني ـ وهو واحد من شرَّاحها ـ اكتفىٰ بقوله : (وكان من جملة **ما نُسبَ إليه** ـ يعني : الإمام السنوسي ـ العقيدةُ المسماة بـ «الحفيدة»)[1] .

وهـٰذه من الإمام السُّكتاني كلمةُ إنصاف وتحقيق ، ولو كان بين يديه حينها ما يؤكِّد نسبتها إلى الإمام السنوسي . . **لجزم وقطع بذلك** ، لـٰكنه اكتفىٰ بهـٰذه العبارة المشكِّكة ، ولم يعبأ بهـٰذا التشكيك مع

---

(١) انظر « التحفة المفيدة » (ص ٤٠) .

حسن عبارة هـٰذه العقيدة ووجازتها وقرب مأخذها .

- « **شرح الموجهات** » في المنطق : ولعله جزء من أحد كتبه المنطقية ؛ إذ الموجهات من أبحاثه .

- « **رسالة في الطب** » أو « **شرح حديث: المعدةُ بيت الداء** » : وهو كتابه في « شرح أرجوزة ابن سينا » في الطب .

وقد تقف علىٰ بعض العناوين الأخرىٰ منسوبة إلى الإمام السنوسي وهي مما يُقطع بعدم نسبتها إليه ، فلا داعي للتعرُّض لها .

وقد وصف الشفشاوَني **تآليف الإمام السنوسي** بكلمة جامعة فقال : (ناهيك بتنوير كلامه ، وإتقان عبارته ، حتىٰ لا يجدُ المتعسف مدخلاً للتعقب بوجهٍ ولا بحال ، واتفاقِ فحول الأولياء وأكابر العلماء علىٰ فضله وتلقِّي تآليفه بالقبول)[1] .

ونقل عن الإمام أبي عبد الله الهبطي قوله : (كلامُ السنوسي محفوظٌ من السقطات)[2] .

قبسٌ من عظيم أخلاقه

جمع الله تعالىٰ للإمام السنوسي إلىٰ عظيمِ علمه وبحبوحةِ معرفتِهِ . . سعةَ الأخلاق الحميدة ، فجابَ شُعب الإيمان وطنَّبَ فيها

---

(١) انظر « دوحة الناشر » (ص ١٢١) .

(٢) انظر « دوحة الناشر » (ص ١٢٢) .

خيامه ، فعُهِدَ عنه أنه خيِّرٌ برٌّ ، تقي ورع زاهد ، حليم صبور ، سكَنتِ الرحمة فؤاده ، وغلبت عليه الشفقة علىٰ جميع خلق الله تعالىٰ ، هيِّنٌ لينُ القياد ، شديد الحياء ، كثير التواضع ، قليل الكلام والضحك ، تجلَّىٰ عليه الخوف من الله تعالىٰ ؛ فأكثر من إحياء الليل مناجياً ، وأكثر من الصدقة والدعاء راجياً .

وبالجملة : كانت طينته نورانية ، وسيرته محفوفة بعناية ربانية .

أمَّا سعة علمه :

فآثاره العلمية الواسعة تشهد له بذلك ، ولا سيما علم التوحيد والتصوف .

قال فيه العلامة الشفشاوَني : (كان من مشايخ المئة التاسعة ، وتوفي علىٰ رأسها ، فكان من جدَّد لهـٰذه الأمة أمر دينها علىٰ رأس تلك المئة كما أخبر الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم ، وكان من أكابر الأولياء ، وأعلام العلماء ، وتآليفه تدلُّ علىٰ تحقيقه وغزارة علمه)[1] .

وقال العلامة الحضيكي : (كان آية في العلم والصلاح والهدىٰ والزهد والورع ، له أوفر حظ في العلوم فروعها وأصولها ، إذا تحدَّث في علم ظنَّ السامع أنه لا يحسن غيره ، لا سيما في التوحيد ، وانفرد بعلم الباطن ، لا يقرأ شيئاً من علم الظاهر إلا خرج لعلوم الآخرة ،

---

(١) انظر « دوحة الناشر » (ص ١٢١) .

لا سيما في التفسير والحديث ، كأنه يشاهد الآخرة ؛ لكثرة مراقبته لله تعالىٰ)[1] .

وقد جعل رحمه الله تعالىٰ للعالم علامات يعرف بها ؛ حيث قال : (**العالم حقّاً** : من يستشكل الواضح ، ويوضح المشكل ؛ لسعة فهمه وعلمه وتحقيقه ، فهو الذي يُحضر مجلسه ، ويُستمع فوائده)[2] .

وقال العلامة ابن مريم في « البستان » : (أمَّا علومه الظاهرة فله فيها أوفر نصيب ، وجمع من فروعها وأصولها السهم والتعصيب)[3] .

وأمَّا زهده وورعه :

فحسبك بكلمته التي تنوقلت في ترجمته ؛ حيث قال : (**حقيقة الولي العارف** : من لو كشف له عن الجنة وحورها . . **ما التفت إليها ، ولا ركن لغيره تعالىٰ**)[4] ، فمن زهد بمثل هـٰذا فهو عمَّا دونه أزهد .

وقد بعث إليه السلطان في أخذ شيء من غلات مدرسة الوليِّ

---

(١) انظر « طبقات الحضيكي » (ص ٢٣٥) .

(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٥) ، وقال مؤلفه العلامة التنبكتي بعد سوقه لهـٰذا القول : (وبموته فُقد من يتصف بها ، وإن كان العلماء الحافظون موجودين ، لـٰكن المراد العلم النافع المتصف صاحبه بالخشية ، فهو في علوم الباطن قطب رحاها ، وشمس ضحاها) .

(٣) البستان (ص٢٣٩) نقلاً عن الملالي .

(٤) انظر « طبقات الحضيكي » (ص٢٣٦) ، و« نيل الابتهاج » (ص٥٦٦) .

الصالح الحسن أبركان ، فامتنع ، فألحُّوا عليه ، **فكتب في الاعتذار كتابة مطوَّلة** ، فقُبل منه[1] .

كان لا يأنس بأحدٍ ولا يتسبَّب في معرفته ، وقد تبغَّض إليه الاجتماع بأهل الدنيا والنظر إليهم وقربهم ، وهو لمن بُسط لهم فيها ونالوا رتبها . . أشدُّ بغضاً ، قال تلميذه الملالي : (خرج يوماً معنا للصحراء ، فرأىٰ فرساناً بثياب فاخرة علىٰ بُعد ، فقال : من هـٰؤلاء ؟ قلنا : خواص السلطان ، **فتعوَّذ ورجع لطريق آخر** .

ولقيهم مرة أخرىٰ ، وما تمكن من الرجوع ، **فجعل وجهه للحائط وغطَّاه** حتىٰ جازوا ولم يروه)[2] .

ولما أراد ختم التفسير عزم علىٰ قراءة سورة (الإخلاص) يوماً و(المعوِّذتين) يوماً ، فسمع به الوزير وأراد حضور الختم ، فبلغه ذلك ، فقرأ السور الثلاثة يوماً واحداً ؛ **خيفة حضور الوزير عنده ورؤيته والاجتماع به**[3] .

وطلبه السلطان أن يطلع إليه ويقرأ التفسير بحضرته علىٰ عادة المفسرين ، فامتنع ، فألحُّوا عليه ، فكتب إليه معتذراً بغلبة الحياء له ، ولا يقدرَ على التكلم هناك ، فأيسوا منه .

وإذا سمع يوماً بوليمة أحد من أبناء الدنيا تخلَّف يومه عن

---

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٦) .
(٢) انظر « طبقات الحضيكي » (ص٢٣٦) .
(٣) انظر « طبقات الحضيكي » (ص٢٣٧) ، و« نيل الابتهاج » (ص٥٦٦) .

الحضور ؛ **خيفة أن يُدعىٰ ، فلا يظهرُ بالكلية حتىٰ تمرَّ أيام الوليمة** ، وربما تخلَّف قبله أياماً .

وحاشىٰ نفسَه عن قبول عطايا السلطان ومن لاذ به ، وربما تأتي داره وهو غائب ، **فإذا وجدها أنكر علىٰ أهل داره ، وتغيَّر كثيراً** ، وكان يقبل هدايا غيرهم ممَّن طابت أكسابهم ، ويدعو لهم .

وقد جاءه يوماً ابن الخليفة ومعه عبدٌ ، فأقبل يقبِّل يديه ورجليه ، وطلب منه قبوله هدية ، **فأبىٰ ، ثم تبسَّم مطيِّباً قلبه ودعا له** ، فطلب منه أن يأخذه ويتصدق به على الفقراء ، فأبىٰ ولم يرضَ لهم ذلك .

ولعله كان يُقصد بشفاعات وقضاء حوائج ، ويُطلب منه الكتابة إلى الأمراء ، فكان يكره ذلك ، وإن فعل فعن حياء ؛ فقد كلَّفه إنسانٌ يوماً بكَتْبِ ثلاثين براءة ، فكتبها وقال : **هـٰذه مصائب ابتُلينا بها** .

وكان يتمنَّىٰ ألا يرىٰ أحداً وألا يراه أحدٌ ، وكان يقول : **لا حاجة لي بأحد ولا بماله**[1] ، وقد قال فيه العلامة الحوضي[2] : (من الكامل)

كم جاءَتِ الدنيا تسوقُ رئاسةً ... يبغي إليك تقرُّباً أبناؤها

فأبيتَ عنها معرضاً مستحقراً ... لم يخدعَنْكَ جمالُها وبهاؤها

وأمَّا عبادته وتبتُّله وخوفه من الله تعالىٰ ، وحسنُ معاملته مع عباده :

---

(١) انظر « طبقات الحضيكي » (ص٢٣٦ـ ٢٣٧) ، و« نيل الابتهاج » (ص٥٦٦ـ ٥٦٧) ، وفيها كل هـٰذه الأخبار .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٦٢) .

فكان في هـٰذا إمام زمانه ، وقد أثَّرت فيه صحبة الصوفية وعلماء الحقائق ، فطاب خبره ومخبره ، وحَسُنت سيرته وسريرته .

كان رضي الله عنه طويل الحزن ، كثير الخوف ، ولشدة خوفه يسمع لصدره أنين وهو مستغرق في الذكر ، فلا يشعر بمن معه ، مع تواضع وحسن خلق ورقة قلب ، رحيماً متبسماً في وجه من لقيه ، مع إقبال وحسن كلام ، يتزاحمُ الأطفال علىٰ تقبيل أطرافه ، ليناً هيِّناً حتىٰ في مشيه ، ما ترىٰ أحسن خلقاً ، ولا أوسع صدراً ، ولا أكرم نفساً ، ولا أعطف قلباً ، ولا أحفظ عهداً . منه ؛ يوقِّر الكبير ، ويقف مع الصغير ، ويتواضع للضعفاء ، مُعظِّماً جانب النبوة في غاية ، حتى ارتحل الناس إليه وتبرَّكوا به .

لا يعارضه أحد إلا أفحمه ، جمع له العلم والعمل والولاية إلى النهاية ، مع شفقته على الخلق وقضاء حوائجهم عند السلطان ، والصبر علىٰ إذايتهم ، وضع له من القبول والهيبة والإجلال في القلوب ما لم ينله غيره من علماء عصره وزُهَّاده .

وكان جلُّ وعظه للناس في الخوف من المولى الجليل ومراقبته ، وذكر أحوال الآخرة ، وهو إلىٰ هـٰذا يعظ كل أحدٍ بما يناسب حاله ، وقلَّ أن تراه إلا وهو يحرِّك شفتيه بذكر الله تعالىٰ[1] .

ومن صور شفقته وخوفه من مولاه سبحانه : أنه مرَّ به ذئب يطارده

---

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٦ـ ٥٦٧) .

صيَّادٌ وكلابُهُ فحبسوه ثم ذبح ، فلمَّا وصل إليه ورآه ملقىً على الأرض . . بكىٰ وقال : لا إلـه إلا الله ، أيـن الـروح التـي يجـري بها ؟!(١) .

وكان يقول : (ينبغي للإنسان أن يمشي برفق وينظر أمامه ؛ **لئلا يقتل دابة في الأرض**).

وإذا رأىٰ من يضرب دابة ضرباً عنيفاً . . تغيَّرَ ، وقال لضاربها : ارفق يا مبارك !

وكان ينهىٰ مؤدِّبي الكُتَّاب عن ضرب الصبيان ، ويقول : (لله تعالىٰ مئة رحمة ، لا مطمع فيها إلا لمن اتَّسم برحمة جميع الخلق وأشفق عليهم)(٢) .

وزاره في مرض موته بعض العلماء وكان قد أساء إليه ، فطلب منه السماح ، فغفر له ودعا له بالخير ، ولمَّا مات الإمام بكىٰ عليه هـٰذا العالم وتألَّم جدّاً وقال : فقدت الدنيا بفقده .

وكان يتصدَّق ويأمر أهله بالصدقة ، لا سيما أيام الشدة والجوع ، ويقول : (من أحب الجنة فليكثر الصدقة خصوصاً في الغلاء)(٣) .

وكان يؤثر الخلوات ، ويزور المواضع الخربة للاعتبار ، ويقول : أين سكَّانُها ؟ وكيف يتنعَّمون ؟

---

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٧) ، و« طبقات الحضيكي » (ص٢٣٧) .
(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٨) ، و« طبقات الحضيكي » (ص٢٣٧) .
(٣) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٨) ، و« طبقات الحضيكي » (ص٢٣٨) .

وكان يقول : (كم من ضاحك مع الناس وقلبه يبكي خوفَ ربه ، فهـٰذا شأن العارفين)[1] .

وحالُهُ مع الدنيا حال المسجون ، فقلَّ نومه وطال صومه ، فكان ينام أول الليل ويحيي سائره ، مع التزام الصوم عاماً إن هو رجع إلى النوم متى استيقظ ، وهـٰذا ما قد أثَّر في وجهه .

وصدق فيه ما قيل : (باطنه حقائق التوحيد ، وظاهره زهد وتجريد ، وكلامه هداية لكل مريد)[2] .

وهو مع هـٰذا كله شديد الحياء ، حتىٰ إنه كان يكتب الشفاعات للسلاطين حياءً ممن يسأله ذلك ، فلامه علىٰ ذلك أخوه لأمه الشيخ علي التالوتي يوماً ، فقال له الإمام : والله يا أخي ؛ يمنعني منه غلبة الحياء ، ولا أقدر أن أقول : لا أكتب ، إذا كان الحياء يدخل صاحبه النار فأنا أدخلها[3] .

أحواله في يومه ، وأثرة من أخلاقه

كان رحمه الله تعالىٰ يصوم يوماً بيوم صومَ سيدنا داود علىٰ نبينا وعليه الصلاة والسلام ، ويفطر علىٰ يسير الطعام ، ولا يبحث يوم فطره عمَّا يأكل ، وربما بقي ثلاثة أيام أو أزيد لا يأكل ولا يشرب ، إن

---

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٩) ، و« طبقات الحضيكي » (ص٢٣٨) .
(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٥) .
(٣) انظر « البستان » (ص٢٤١) .

أُتِيَ بطعام أكل ، وإلا بقي كذلك ، وربما سألوه بعد مضي جلِّ النهار : هل مفطر هو ؟ فيقول : لا مفطر ولا صائم ، فيقال له : لِمَ لا تعلمنا بفطرك ؟! فيبتسم .

وربما مازح بعض أصحابه ، فلا تجد أحسن منه حينئذ ، ولا يرفع صوته ، بل يعتدل فيه ، ويصافح الناس ولا يمنع من قبَّلَ يده ، ولا يلبس لباساً مخصوصاً يعرف به ، بل ثوبه ما اعتاده الناس .

كان يكره الكلام بعد الصبح والعصر ، ويتراخىٰ في صلاته بتكبيرة الإحرام بعد الإقامة ، ولا يكبر إلا بعد حين ، وكان بعد صلاة الصبح في مسجده يقرأ أوراده ، ثم يباشر بإقراء العلم إلىٰ وقت الفطور المعتاد ، ثم يقف ساعة مع الناس علىٰ باب داره ، ثم يدخل ويصلي الضحىٰ قدر قراءة عشرة أحزاب ، ثم يشتغل بالمطالعة نهاراً .

وكان بعد الزوال يخرج لخلواته إلى الغروب ، وأحياناً يصلي الظهر مع الناس ثم يجلس يصلي ويتنفل ويقرأ إلى العصر ، ثم يشتغل بورده إلى الغروب ، فإذا صلى المغرب صلىٰ ستَّ ركعات ، وبقي في مسجده حتىٰ يصلي العشاء ، ويقرأ ما تيسر .

ثم يرجع إلىٰ داره وينام ساعة ، ثم يشتغل بالنظر أو النسخ ساعة ، ثم يصلي إلىٰ طلوع الفجر[1] .

فيا لها من أحوال شريفة ، نال صاحبها المقامات المنيفة ! فأكرمْ به

---

(١) انظر « البستان » (ص٢٤٤) ، و« نيل الابتهاج » (ص٥٧٠) .

من عالم عامل ، ومنارة هدي تتلمَّحها أعين القُصَّاد ، وسالكي سبل الرشاد !

طرفٌ من كراماته

مثلُ الإمام السنوسي لا يعظم شأنه بحكاية كرامة له ؛ إذ حسبُنا ما أكرمه الله به حين بوَّأه هـٰذه المنزلة العلمية الرفيعة ، وأقامه عَلَمَ هدىً لإرشاد الخلق ، واستنقذ بما أجراه الله علىٰ يراعه كثيراً من التائهين المتحيِّرين ، ولـٰكن حكايةُ ذلك من باب زيادة العناية والتعظيم .

ومن اللطيف أن ترىٰ له **بعض الكرامات ممزوجةً بعلم الكلام !** وهـٰذا دالٌّ علىٰ صدق حال الإمام مع هـٰذا العلم المقرِّب من الله تعالىٰ ؛ فقد حكى العلامة الشفشاوَني عن بعض الأولياء أنه رأىٰ والد الشيخ السنوسي بعد موته في المنام ، فقال له : ما فعل الله بك ؟ فقال : غفر لي ، فقال : بمَ ؟ قال : بتفكُّر ولدي في الجبل ساعةَ دفني !

فلمَّا سُئلَ الإمام السنوسي عن ذلك قال : نعم ؛ كنت أتفكَّر في الجبل الذي كان أمامي ؛ وهو المطلُّ علىٰ تِلِمْسان ، وكم فيه من جواهر ، وكيف ركَّبه الحكيم بقدرته وحكمته .

ومن كراماته : أنَّ رجلاً اشترىٰ لحماً من السوق ، فسمع الإقامة في المسجد ، فدخل واللحم معه يحمله ، فخاف من طرحه فوات ركعة ،

وكبَّر على هـٰذه الحال ، فلمَّا سلَّم وعاد إلىٰ أهله طبخ أهله اللحم إلىٰ صلاة العشاء فلم ينضج ، فأرادوا طرحه فإذا هو علىٰ حاله بدمه ، فقالوا : لعله لحم شارف ، فباتوا يوقدون عليه إلى الصبح ، فلم يتغيَّر عن حاله !

فتذكر الرجل ، فذهب إلى الإمام فأعلمه بذلك ، فقال له : يا بنيَّ ؛ أرجو الله تعالىٰ أنَّ كل من صلَّىٰ ورائي لا تعدو عليه النار ، ولعل هـٰذا اللحم كان معك حين صليت معي ، ولـٰكن اكتم ذلك[1] .

ومن ذلك : أنه كان يقول ثقةً بمولاه : (من كانت له إلى الله حاجة فليتوسل بنا وليقدمنا) ، فرُوي أنَّ امرأة ضاع منها مفتاح بيتها ، فحاولت بكل حيلة فتحه فلم تفلح ، فتوسلت بالشيخ وبجاهه عند ربه ، ففُتح الباب وانحلَّ القفل[2] .

ومن ذلك : تأليفه للشرح الكبير لـ « الحوفية » ، الذي سماه : « المقرب المستوفي » ، ألَّفه وهو ابن تسع عشرة سنة ، فلما وقف عليه الشيخ القطب الحسن أبركان . . تعجب منه ، وأمر بإخفائه حتىٰ يكمل مُؤلِّفه أربعين سنة ؛ لئلا يصاب بالعين ، ويقول له : لا نظير له فيما أعلم ، ودعا لمؤلفه[3] .

---

(١) نقلها صاحب « البستان » (ص٢٤٤) عن الشيخ الملالي تلميذ الإمام السنوسي .

(٢) انظر « البستان » (ص٢٤٥) .

(٣) انظر « البستان » (ص٢٤٥) ، و« نيل الابتهاج » (ص٥٧١) .

ومن ذلك : أنه رُئي يوماً كثير الانقباض متغير اللون ، فسُئل عن ذلك ، فأجاب بعد إلحاح وشرط كتم الأمر ، فقال : أطلعني الله تعالىٰ علىٰ رؤية جهنم وما فيها ، نعوذ بالله منها ، فمن حينئذٍ صرت أتغير وأحزن إلى الآن ، فهـٰذا سبب تغيري[1] .

ومذهبُ الإمام السنوسي في الكرامة ووقوعها مذهبُ عامة المحققين من أهل السنة والجماعة ، وقد نثر الحديث عنها مختصراً تارة ومطولاً أخرىٰ في « سنوسياته » المباركة ، وله عبارة ذهبية نقدية لم تحجِّم قدرة الله تعالىٰ ولم تقصر من شأن الكرامة في « شرح العقيدة الوسطىٰ » إذ قال فيها :

(فكرامات الأولياء باعتبار ظهورها تكاد تلحق بمعجزات الأنبياء ، وإنكارها ليس بعجيب من أهل البدع والأهواء ؛ إذ لم يشاهدوا ذلك من أنفسهم قطُّ) إلىٰ أن قال : (وإنما العجب من بعض فقهاء أهل السنة ؛ حيث قال فيما روي عن إبراهيم بن أدهم أنهم رأوه بالبصرة يوم التروية وفي ذلك اليوم بمكة : إنَّ من اعتقد جواز ذلك يكفر !!)[2] .

ولك أن تتأمَّل كلمته المتواضعة المنكسرة حينما حكىٰ شروط الولي التي ذكرها الإمام ابن دهاق ؛ إذ قال : (ونحن بالنسبة إلىٰ هـٰذا المقام مقامِ أولياء الله تعالىٰ وخاصة حضرته . . علىٰ ساحل التمني ،

---

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٩) .

(٢) انظر « شرح العقيدة الوسطىٰ » (ص ٥٢١) .

نغترف من بحر التوحيد والعرفان الذي خاضوا لُججه ، وغابوا فيه بقدر الإمكان ، ونعترف لهم بأن ما هم فيه من درجة العِيان أو ما يقرب منها . . فوق ما الكثير عليه من درجة البرهان)[1] .

اللوحة الأخيرة من حياته

لندعِ الشيخ محمد بن عمر الملالي تلميذ الإمام السنوسي يرسم لنا هـٰذه اللوحة وهو يحدثنا عن ساعات اللقاء والرحيل عن هـٰذه الفانية إلى الدار الباقية ، قال رحمه الله تعالىٰ :

(كان رضي الله عنه في أواخر عمره كثير الانقباض عن الخلق ، لا يكاد ينبسط مع أحد كما كانت عادته قبل ذلك ، ويشق عليه الخروج إلى المسجد للإقراء والصلاة ، ولا يخرج إليه في بعض الأيام إلا حياءً من الناس الذين ينتظرونه في المسجد للصلاة .

ولمَّا أحسَّ رضي الله تعالىٰ عنه بألم مرضه الذي توفي منهُ . . انقطع عن المسجد ، فسمع الناس بمرضه ، فصاروا يأتون إلى المسجد فلا يجدونه ، فتتغير قلوبهم من فقدان الشيخ وعدم رؤيته لهم ، فأُخبر الشيخ بذلك ، فصار يتكلَّف الخروج إلى المسجد للصلاة لأجل الناس ، فإذا رأوه فرحوا وسُرُّوا بخروجه ورؤيته .

فخرج يوماً وأتىٰ لباب المسجد ، وأراد الصعود إليه ، فلم يقدر ، فقال : كيف أطلع إلى المسجد يا ربِّ ؛ أو كما قال ، فهمَّ بالرجوع

---

(١) انظر « شرح العقيدة الوسطىٰ » (ص ٥١٦) .

إلىٰ داره فبدا له خوفاً من أن يدخل على الناس حزناً برجوعه ، فتكلَّف الصعود إلى المسجد ، وصلَّىٰ بالناس صلاة عصر يوم الجمعة ، ولم يكمل الصلاة إلا بشق النفس ، وهـٰذه آخر صلاة صلاها .

فرجع إلىٰ داره ، فبقي إلىٰ صبيحة يوم السبت من الغد ، فقرَّبت إليه زوجته طعاماً ، فقال لها : لا أقدر علىٰ شيء[1] ، فقالت له : وأيُّ شيء بك ؟ فقال لها : أنا تخلفت ، ثم غاب عن حسِّهِ ، فبقي علىٰ تلك الحالة النهار كله .

ثم كلَّمته زوجته وقالت له : ما الذي غيَّبك عن حِسِّكَ ؟ أو قريباً من هـٰذا ، فقال لها : إنَّ الملائكة قد صعدت بي إلى السماء الدنيا ، فسمعت قائلاً يقول لي : اترك ما أنت عليه فقد قَرُبَ أجلُكَ ، ثم قال : لا أستطيع أن أفسِّرَ لك بقية ما رأيت ، أو كما قال .

فقالت له زوجته : وما الذي أُمرت بتركه ؟ قال لها : قد تركت حبس ذلك المحبس لا آخذ منه شيئاً أبداً .

ثم إنه لازم الفراش من حينئذٍ إلىٰ أن توفي ، ومدة مرضه عشرة أيام ، وفي كل ساعة يتقوَّىٰ مرضه وتضاعف ألمه وتضعف قوته وحركته ، ويثقل لسانه ، وهو مع ذلك ثابت العقل [لم] يتأوَّه ولا أنَّ

---

(١) وقد ذكر الملالي في « المواهب القدسية » (ق ١٣) أنه بلغ به الجهد حتىٰ عجز عن التيمم وأركان الصلاة ، فقال : (رحم الله تعالىٰ أبا حنيفة حيث قال بسقوطها) يعني : الصلاة .

بالكلية ، ثم تجده مع ذلك يكلِّم من كلَّمه ، ويسلِّم علىٰ من سلَّم عليه أو يشير له .

فلمَّا قَرُب أجلُهُ بثلاثة أيام دخلته سكرات الموت ، فرجع يتأوَّه بالقهر ويميل يميناً وشمالاً ، فنظرت إليه وقد احمرَّت وجنتاه وأرخيت عيناه وشفتاه[1] ، واشتدَّ نَفَسُهُ ، وتقوَّىٰ صعوده وهبوطه ، فلم أملك صبراً على البكاء بما عاينت من شدة مقاساته وعظيم صبره علىٰ ذلك ، ففارقته وظننتُ أنه لا يبقىٰ تلك الليلة ، وكانت ليلة السبت ، فبقي في النزع تلك الليلة والأحد إلىٰ بعد العصر ، فكان ابن أخيه حينئذٍ يلقنه الشهادة مرة بعد مرة ، فالتفت الشيخ له وقال بكلام ضعيف جدّاً : **وهل ثَمَّ غيرها ؟!** يعني : أنه رضي الله تعالىٰ عنه ليس بغافل عنها بقلبه في هـٰذا الوقت ، وإن كنت لم أُنطق بها اللسانَ .

فحينئذٍ استبشروا بذلك ، **وعرف الحاضرون أنه ثابت العقل** ، ليس بغافل عن الله سبحانه .

وكانت بِنْتُهُ رضي الله عنها تقول له حينئذٍ : تمشي وتتركني ؟!

فقال لها : **الجنة تجمعنا عن قريب إن شاء الله تعالىٰ** .

وكانت في يده رضي الله تعالىٰ عنه سبحة ، فلمَّا اشتدَّ مرضه سقطت السبحة من يده ، فبقي كذلك ما شاء الله ، ثم التفت إلى

---

(١) وانظر هنا « المواهب القدسية » (ق ٩٣) .

السبحة فلم يجدها في يده ، فقال : **مشت العبادة يا محمد** ؛ يعني : نفسه .

وكان رضي الله عنه يقول عند موته : **نسأله سبحانه أن يجعلنا وأحبتنا عند الموت ناطقين بكلمتي الشهادة عالمين بها** .

وتوفي رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه يوم الأحد بعد العصر ، الثامن عشر من جُمادى الآخرة ، من عام **خمسة وتسعين بعد ثمان مئة** .

وأخبرتني والدتي رحمها الله تعالىٰ عن بنت الشيخ رضي الله عنها أنها شمَّت رائحة المسك في البيت بنَفَسِ موت أبيها ، وشمَّته أيضاً في جسده ، والله تعالىٰ أعلم .

نسأله سبحانه أن يُقدِّس روحه ، وأن يسكنه في أعالي الفردوس فسيحَهُ ، وأن يجعله ممَّن يتنعم في كل لحظة برؤية ذاته العلية العديمة النظير والمثال ، وأن ينفعنا به في الدنيا والآخرة ، وأن يجمعنا معه بفضله وكرمه في أعلى المنازل الفاخرة ، بجاه سيدنا ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وعلىٰ آله عدد خلقه ، ورضا نفسه ، وزنة عرشه ، ومداد كلماته)[1] .

قال العلامة أبو جعفر البلوي : (ودفن بين ظهري يوم الاثنين بعده حذاءَ قبر أخيه الصالح العلامة أبي الحسن التانلوتي[2] قدس الله تعالىٰ

---

(١) انظر « المواهب القدسية في المناقب السنوسية » للشيخ محمد بن عمر الملالي (ق ١٥٨) .

(٢) مرَّ غير مرة أنه التالوتي .

روحه بعين وانزوته خارج باب الجياد ، **حضرنا جنازته** ، وكانت في غاية الحفول ؛ غصَّت الشوارع فيها بالناس ، وحضرها السلطان فمن دونه ، وأتبع ثناءً يليق مثله ، وتأسَّف الناس لفقده وبحقٍّ ، وكانت سنُّهُ يومئذٍ ستاً وخمسين سنة ، نفعنا الله تعالىٰ به ، وجمعنا به في مستقر رحمته ، إنه ولي ذلك والقادر عليه)[1] .

وممَّا رثاه الفقيه الأجلُّ أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمٰن الحوضي بعد وفاته[2] : (من الكامل)

ما للمنازلِ أظلمَتْ أرجاؤُها ... والأرضِ رجَّتْ حينَ خابَ رجاؤُها

هٰذا الذي ورثَ النبيَّ فأصبحَتْ ... عللُ الضلالِ به استفيدَ دواؤُها

هٰذا الذي تبعَ النبيَّ وصحبَهُ ... فانجابَ عن سُبُلِ الهدىٰ ظلماؤُها

يا أيُّها النفسُ المقدسةُ التي ... لبقائِها المحمودِ كانَ فَناؤُها

يا أوحدَ العلماءِ يا عَلَماً بهِ ... كلُّ العلومِ بدَتْ لنا أنحاؤُها

يا درَّةَ الزهَّادِ يا غوثاً بهِ ... يُرجىٰ لأمراضِ القلوبِ شفاؤُها

أخلاقُكَ التسليمُ يصحبُها الرضا ... باللهِ منشورٌ عليكَ لواؤُها

بلَّتْ ترابه سحبُ الرضوان ، وجعل الله مستقرَّه فراديس الجنان .

* * *

---

(١) انظر « ثبت أبي جعفر البلوي » (ص٤٣٧ـ٤٣٨) .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٦١) .

كلمة
في السلسلة العقدية للإمام السنوسي

قال العلامة المؤرخ الشفشاوَني في الإمام السنوسي : (**وعقائدُهُ الخمسُ وشروحاتُها مِنْ أفضلِ ما أُلِّفَ في الإسلامِ ؛ وهي : « المقدمةُ » ، و« الصغرىٰ » ، و« صغرى الصغرىٰ » ، و« الوسطىٰ » ، و« الكبرىٰ »**)[1] ، وهي كلمة ذهبية في تقويم « السنوسيات » .

واكتفى المؤرخ ابن القاضي المكناسي في التعريف بالإمام السنوسي بقوله : (**صاحبُ العقائد التي لم يأتِ أحدٌ بمثلها من المتأخِّرين**)[2] .

وسلسلةُ « **السنوسيات** » بشروحها ممَّا تشبَّث بذاكرة التاريخ فما كانت لتُنسىٰ ، ورغم زحمة التآليف العقدية وتنوُّعها حجماً ومنهجاً ، ودخولِها مكتبةَ علم الكلام بكل ثقة ورصانة . . كان لـ « السنوسيات » أعظم الأثر في الغرب الإسلامي ثم شرقه ؛ **إذ دخلت بقدم راسخة**

---

(١) انظر « دوحة الناشر » (ص ١٢١) .

(٢) انظر « درة الحجال » (٢/ ١٤١) .

سلسلةَ التعليم المنهجي لعلم الكلام ؛ بما تميَّزت عن غيرها من كتب الاعتقاد بالابتداء بمعتصر المختصر الذي تجده في وجيز متونها ، إلى المختصر الذي تراه في كبير المتون ووجيز الشروح ، إلى الوسيط ، ثم إلىٰ سعة البسيط .

هـٰذا الترتيب البديع الذي انتهجه إمامنا السنوسي لم يكن بِدْعاً ؛ **فقد سُبق إليه من قِبَلِ أعلام علم الكلام** ، فلحجة الإسلام الغزالي مثله ؛ في « قواعد العقائد » و« الرسالة القدسية » و« الاقتصاد في الاعتقاد » ، وللعلامة المحقق سعد الدين التفتازاني شِبْهُهُ ؛ في « تهذيب المنطق والكلام » و« المقاصد » و« شرح المقاصد » ، وكلاهما من أقصى المشرق الإسلامي ، ولـٰكن البديع في سلسلة الإمام السنوسي هو استحياؤه وكشفه الإلهامي عن تربُّع هـٰذه السلسلة المباركة مناحيَ النظر والتدريس في علم العقائد في المستقبل القريب ، بل إنَّ تآليفه هـٰذه عانقتها أنظار العلماء وأقلامهم في حياته قبل موته ، كلُّ هـٰذا كان مدعاة له أن يتفرَّس وجوه طلبة المستقبل ، مُلِمّاً بضعف الضعيف وبلادة ذهنه ، وشرود النَّصَف النصيف في عقله ، وكدورة وهم الذكي علىٰ حدَّته ونباهته ، واكتفاء الموفَّق بلمحته وإشارته .

كل هـٰذا هو بعضُ ما أدركه الإمام السنوسي لتنفذ همَّتُهُ **في إنشاء مدرسة كلامية لها منهاجها وأسلوبها** ، تبدأ حدودها بصبيان الكُتَّاب ، وعامَّة أهل الصنائع والحِرَف الذين لا شغل لهم بالعلم ، بل بالنسوة

اللاتي همُّهنَّ بيوتهنَّ وقضاء حوائجهنَّ ، لتصل إلى العالم المحقق المدقِّق الحريص علىٰ نفائس العلم وحُلله ، والباحث الغوَّاص في لُججه لاستخراج دُرره ؛ فمن « **صغرىٰ صغرى الصغرىٰ** » إلىٰ « **شرح العقيدة الكبرىٰ** » ، ومن تقليدٍ أعمىٰ إلىٰ تحقيقٍ أسمىٰ ، فسبحان الفتاح علىٰ ما فتح ! وله الحمد تعالىٰ علىٰ ما أعطىٰ ومنح .

ومكنةُ الإمام في علم الكلام صارت مضرب مثل ، حتىٰ قال الشيخ أبو عمران موسى بن عقدة الأغضاوي إذا ذُكر علمُ الكلام : (**ما رأيتُ مَنْ غربلَ هـٰذا العلمَ مثل هـٰذا الرجل**) يعني : السنوسي[1] .

وقبل رحيل إمامنا السنوسي عن هـٰذه الدنيا الفانية . . قرَّت عينه حينما رأىٰ مؤلفاته ـ وعلىٰ رأسها « سنوسياته » ـ **قد أقبل عليها طلبة العلم** ، بل إنَّ بعض شيوخه نظر فيها واستخرج ما سُمِّي بكتاب « حقائق السنوسي » .

أمَّا الناظر في كتب فهارس المخطوطات فسيرى الأثر الكبير الذي أحدثته « السنوسيات » ؛ إذ أعملت العلماءُ أقلامَها في شرح متونها ، والتحشية علىٰ شروحها ، ولا سيما « الصغرىٰ » و« شرحها » ؛ فقد كانت لهـٰذه العقيدة تحديداً عنايةٌ فائقة ندر أن ترىٰ مثلها لكتاب في رحاب المكتبة الإسلامية .

والبديع في منهج السنوسي في « سنوسياته » المباركة هو التأليف

---

(١) نقله العلامة الشفشاوَني في « دوحة الناشر » (ص ١٢١ـ ١٢٢) .

المتراكب الذي لا بد فيه من جديد مفيد ؛ فالمتون علىٰ تفاوت حجمها ترىٰ فيها تكراراً في معالمها العامة ، **ولـٰكن مع جديد في أسلوب العرض ، وتنويع في الدليل والمثال ، وزيادة تنفرد بها كل « سنوسية » لا توجد في غيرها** ، وكم ترىٰ للعلماء نقولاً وتحريرات عن إمامنا السنوسي يختمونها بقولهم : كما في « شرح العقيدة الكبرىٰ » ، أو « شرح العقيدة الوسطىٰ » ، أو « شرح العقيدة الصغرىٰ » ، ولا يمكنهم الاكتفاء بـ « شرح العقيدة الكبرىٰ » مثلاً عن غيرها .

وكل ناظر يعلم تنوع الخطاب الذي روعي فيه تنوع المخاطَب ؛ فقد كان للسنوسي نية حسنة في استنقاذ المقلِّدين من جميع الشرائح ؛ فتراه يخاطب العامي والمختصَّ ، والصغير والكبير ، والأمة والصبي ، **بلغة حريصة على التفهيم والبيان ، دون اشتغال بتنميق عبارة** ، ومع هـٰذا كله جاءت « سنوسياته » حلوة الكلمات ، رائقة العبارات .

ثم من الملامح البديعة في هـٰذه السلسلة الموفقة : المزج الهادف والمتعمد لبعض الإشارات المعرفية علىٰ طريقة السادة الصوفية ، ولبعض الأدعية الرقيقة التي يختم بها فصوله علىٰ سبيل الإيناس والتذكير ، وشحذ الهمم واستلهام التوفيق ، ولبعض الأشعار والحكم والأقوال التي ترطب جفاف النص وتطرِّي من خشونته ، وكم لهـٰذا الملمح من أثر طيب ، وطمأنينة تسري في النفوس ، فلله درُّه من عالم نحرير موفَّق !

وقد لوَّح الإمام السنوسي بوفاء هـٰذه الطريقة في عرض الاعتقاد بالمقصود ، وبركتها وسلامتها من كدر الخوض فيما لا يعني ؛ فقد

قال في طالعة كتابه « **المنهج السديد** » المعروف بـ « شرح الجزائرية » وهو يتحدث عن « منظومة الإمام أبي العباس الجزائري » : (إذ هو منظوم مشتمل علىٰ طريقي هداية الخواص والعوام ؛ لأنه قد ضم فيه إلىٰ حلاوة النظم المستميلة للطباع تقريرَ الأدلة البرهانية للعقائد على التمام ، **ثم وشَّحها بخطابات تصوفية تهزُّ النفوس النائمة لتعظيم جناب الحق** ويدخل بها الضعيف مع القوي في سلك الانتظام ، **وتلك سنَّة الله تعالىٰ في تقرير الأدلة في كتابه العزيز ، ثم سنَّة مصطفاه الرسول ،** وما أبركها من طريقة ، وأنصحها من دلالة ! لتضمنها الهداية العامة ، وإنالة البغية لكل موفق يروم إلى الحق الوصول)[1] .

نعم ؛ قد اشتعلت نار الغيرة والحسد في قلوب بعض علماء عصره حينما رأوا عقائد السنوسي يُكتب لها التوفيق والمسيرة التعليمية ، ولم تلبث أن خبت ؛ رحمةً بالإمام وبهم من قبل ، قال العلامة المؤرخ الحضيكي في « طبقاته » : (ولما ألَّف بعض عقائده أنكره كثير من علماء وقته ، وتكلموا بما لا يليق ، فكثر تغيُّره بذلك ، ثم رأىٰ في منامه عمر بن الخطاب رضي الله عنه واقفاً علىٰ رأسه يتهدده على الخوف من الناس ، فأصبح وقد زال حزنه ، وقوي على المنكرين ، **فخرسوا من حينئذٍ ، ثم أقرُّوا بفضله**)[2] .

ولعلَّ الرغبةَ الجامحة التي حملت إمامَنا السنوسيَّ إلىٰ منصَّةِ

---

(١) المنهج السديد (ص ٢٢) .

(٢) طبقات الحضيكي (ص٢٣٧) .

الإمامة في علم الكلام والتوحيد . . **هي حسنُ ظنِّهِ بهـٰذا العلم ، وصفاء نيَّته في تعلُّمه وتعليمه** ؛ تعرف هـٰذا من قوله رحمه الله تعالىٰ : (ليس علم من علوم الظاهر يورث معرفته تعالىٰ ومراقبته غير التوحيد ، وبه يفتح فهم كل العلوم ، وبقدر معرفته يزيد خوفه منه تعالىٰ)[١] .

فحالفه التوفيق والتأييد ، فرقيَ دَرَجَ هـٰذا العلم حتىٰ رَأَسَ فيه ، وصارت تآليفه في علم التوحيد يُشار إليها بالبنان ، ووُسمت بالفضل ، حتىٰ قيل فيها : (وعقائده كافية فيه ، خصوصاً « الصغرىٰ » ، لا يعادلها شيء من العقائد كما أشار إليه)[٢] .

وكان الشيخ أبو محمد عبد الله الورياجلي قد نذر علىٰ نفسه ألا تفارقه « عقيدة السنوسي الصغرىٰ » ، وقد جعلها في جيبه علىٰ جلالة قدره وعظيم إنصافه[٣] .

ومن جملة المبشِّرات التي رئيت : ما حكاه تلميذُ الإمام السنوسيِّ الشيخُ الملالي في « المواهب القدسية » حيث قال : (حدثني بعضهم أنه مات قريبه ، وكان صالحاً ، فرآه في النوم ، فسأله عن حاله ، فقال : دخلت الجنة ، فرأيت إبراهيم الخليل عليه السلام يُقرئ صبياناً « عقيدة السنوسي »، يدرسونها في الألواح يجهرون بقراءتها)[٤].

---

(١) طبقات الحضيكي (ص٢٣٥) .

(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٤) نقلاً عن تلميذه الملالي .

(٣) انظر « دوحة الناشر » (ص ١٢٢) .

(٤) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٣) ، ونقله العلامة التنبكتي في « نيل الابتهاج » (ص٥٧١) .

وقد بلغ شأن « السنوسيات » عموماً و« شرح العقيدة الصغرىٰ » خصوصاً شأواً جعل بعض محققي العلماء يتضجَّر من ذلك ، لا من باب الاعتراض علىٰ ما حوته من علم جمٍّ ، بل أن يُخطَّأ ما سواها لمجرَّد مخالفتها ، حتىٰ قال العلامة الشيخ حسن العطار في « حاشيته علىٰ شرح المحلي لجمع الجوامع » : (ليت هـٰذا القائل عاش حتى الآن ؛ ليرىٰ ما يقوله المدرسون في دروسهم ، بل ما ينقله المؤلفون في عصرنا ممن يتعلَّق بعلم الكلام ؛ فإنهم اتخذوا « الصغرىٰ » وما كتب عليها من الحواشي والشروح عمدة وإماماً ، ولم تطمح نفوسهم بما قرره محققو هـٰذا الفن في كتبهم ، حتىٰ إنه لو أُتي لواحد منهم بنقل ساطع أو برهان قاطع . . لم يعدل عمَّا استقرَّ في ذهنه ممَّا يخالف الصواب ، وقال : لا أعدل عمَّا رأيته في ذلك الكتاب)[1] .

وهـٰذه الكلمة من شيخ الأزهر العلامة العطار يقدر قدرَها العالمُ والموفق ، فحاشا أن يفهم منه الطعن في « السنوسيات » ، **بل هو تنبيهٌ علىٰ ألا تجعل** ـ لا سيما « الصغرىٰ » و« شروحها » ـ كلَّ شيء في هـٰذا العلم المترامي الأطراف ؛ فقد ترىٰ تحقيقاً في مسألة أو أكثر لا تجده أو تجد خلافه فيها .

ولو أنَّ العلامة العطار عاش حتى الآن ، ورأىٰ حال طلبة علم العقائد والكلام ، **وما هم عليه من اهتمام بالوجبات العلمية السريعة** ،

---

(١) حاشية العطار علىٰ شرح جمع الجوامع (٢/ ٤٥٥) .

والاختصارات المحدثة المخِلَّة وغير المحقَّقة ، **والتأليفات الهشَّة التي داهنَ فيها مؤلفوها أهل البدع وجانبوا المداراة** ، وأخرىٰ تعصَّب فيها أصحابُها فضيَّقوا واسعاً ، **وجعلوا الجنةَ وَقْفاً علىٰ أهل السنَّة دون غيرهم** ، ورأىٰ إلىٰ ذلك أحوال مدرِّسي هـٰذا العلم العظيم ، **والذين عامتهم تُلقلقُ ألسنتُهم بمصطلحات هـٰذا العلم دون دراية** ، وبعضُهم قد أضمر الخصومةَ له وهو يدرسه محتسباً بزعمه ليصحِّح الأخطاء ويردَّ البدع التي انتشرت فيه ! ولا يعلم أنه قد ضلَّ بفعله وأضلَّ[1] . . لرجا المولىٰ تعالىٰ أن تعود تلك العصبيَّة لهـٰذه المدرسة العريقة ، وأن يؤول الأمر إلىٰ ما كان عليه ، والشكوىٰ إلى المولى العظيم .

* * *

---

(١) وإليك هـٰذه الذكرىٰ في صفات المتعلِّم بل والمتصدِّر لتدريس علم التوحيد والعقائد ، وهي صفاتٌ ذكرها حجة الإسلام إمامنا الغزالي في كتابه (قواعد العقائد) من كتب « إحياء علوم الدين » (١/ ٣٦٠) حيث قال : (**العالمُ به ينبغي أن يخصِّصَ بتعليم هـٰذا العلم مَنْ فيه ثلاث خصال** :

إحداها : التجرد للعلم والحرص عليه ؛ فإنَّ المحترف يمنعه الشغل عن الاستتمام وإزالة الشكوك إذا عرضت .

والثانية : الذكاء والفطنة والفصاحة ؛ فإنَّ البليد لا ينتفع بفهمه ، والفدم لا ينتفع بحجاجه ، فيخاف عليه من ضرر الكلام ، ولا يرجىٰ فيه نفعه .

والثالثة : أن يكون في طبعه الصلاح والديانة والتقوىٰ ، ولا تكون الشهوات غالبة عليه ؛ فإنَّ الفاسق بأدنىٰ شبهة ينخلع عن الدين ؛ فإن ذلك يحلُّ عنه الحجر ويرفع السدَّ بينه وبين الملاذِّ) ، وهـٰذه الثالثة يدخل فيها الفاسق بالاعتقاد كما لا يخفىٰ .

كلمة عن كتاب

((شرح صغرى الصغرىٰ))

لا شكَّ أنَّ « السنوسية الصغرىٰ » هي لبُّ لبابِ « السنوسيات » المباركة ، وليس لها ذاك الطولُ الذي يتعنَّىٰ لأجله طالبُ علم ، **فما الذي ألجأ الإمامَ السنوسي إلى اختصارها بـ « صغرى الصغرى » التي بين أيدينا ؟**

إنَّ الذي يقف علىٰ سبب ذلك يعلم حرصَ الإمام السنوسي البالغَ في تفهيم معتقد أهل السنَّة ، **وبذلَ الجهد منه في تنويع صياغته وحجمه لتحقيق هـٰذه الغاية النبيلة** ؛ فـ « صغرى الصغرىٰ » أُلِّفت لوالد العلامة المؤرخ لسيرة الإمام السنوسي الشيخ الملالي ، قال في « المواهب القدسية » : (قد كان وضعها لوالدي حفظه الله تعالىٰ من كل آفة وبلية ، وأناله الدرجة العلية ، وذلك أنَّ والدي لمَّا قرأ على الشيخ رضي الله عنه « عقيدته الصغرىٰ » وختمها عليه بالتفسير غير مرة . . **رأىٰ أنه قد ثقل عليه درسها وحفظها لكبره وكثرة همومه ، فطلب من الشيخ رضي الله عنه أن يجعل له عقيدة أصغر من « الصغرىٰ »** بحيث يمكنه درسها وحفظها ، فعمل له هـٰذه العقيدة ، وكتبها له بخطِّهِ ،

وقد نبَّه رضي الله عنه فيها علىٰ نكت فائقة ، ودرر رائقة ، لم يذكرها في « العقائد » السابقة)[1] .

ثم بعدما رأى الإمام السنوسي انتشار « صغرى الصغرىٰ » ، وظهور بعض الاستفسارات عن عباراتها . . تصدَّىٰ ـ علىٰ سنَّته في تآليفه ـ لشرحها ، فجاء « شرح صغرى الصغرىٰ » شرحاً نفيساً لا يستغني عنه طالب مستبحر ، وقد وصفه تلميذه الملالي بقوله : (وفيه فوائد عجيبة ، ونكت غريبة)[2] .

وممَّا ستراه في « شرح صغرى الصغرىٰ » :

ـ سهولة العبارة ، ووضوح الدليل ، والابتعاد قدر الاستطاعة عن الاصطلاحات الكلامية ، وهو مسلك متناغم مع أصلها « صغرى الصغرىٰ » أو « العقيدة المختصرة » .

ـ تعظيمُ الجناب النبوي الشريف بكتابة صفحات طويلة في بدايته وخاتمته ، ففاتحتُهُ سلامٌ ، وخاتمته مسكٌ وطيب ، ولا نبالغ إن قلنا : قريبٌ من رُبُع الكتاب كان لتحقيق هـٰذا المقصد الاعتقادي الذي قد يغفُل عنه كثير من الكتَّاب والباحثين في الاعتقادات .

ـ الترفُّقُ يسيراً في مسألة التقليد .

ـ تحريرُهُ البديع الذي لا يستغني عنه طالب علم متخصص لمسألة

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) .

وجه دلالة المعجزة علىٰ صدق الرسول بعبارة في غاية الوجازة والوضوح .

ـ اختيارُهُ هنا لنفي الأحوال والصفات المعنوية على القول بها .

ـ التوسعُ في الحديث عن الصفات الواجبة للأنبياء عليهم الصلاة والسلام .

ـ ميلُهُ للأسلوب الأدبي في كثير من مقطَّعات الكتاب ؛ ليريح قارئه من عسر بعض الأبحاث .

ـ عجنُ النصِّ بالتربية الأخلاقية ، وتعميق مفهوم العبودية في نفس القارئ .

ـ تحريرُ مسألة الأفضلية لحضرةِ مولانا ونبيِّنا محمد عليه الصلاة والسلام .

ويمكننا أن نقول : يصلحُ أن يكون هـٰذا الشرح المبارك **عرضاً للعقيدة الإسلامية علىٰ مسامع العامة والخاصة** ؛ فينتفع العامي بعموم مباحثه ويرسخ الاعتقاد في فؤاده ، وينتعش المتخصِّص بنِكاته وغريب تحريراته وفوائده ، نفع الله به وبسائر تصانيف مؤلِّفه ، آمين .

* * *

منهج العمل في الكتاب

عمومُ كُتُب الإمام السنوسي كُتِبَ لها الذيوع والانتشار كما لا يخفىٰ ، و« سنوسياته » من الكتب العقدية التي لا تكاد تخلو منها مكتبة باحثٍ في الأصول ، وقد كان الجهد مبذولاً لإحياء هـٰذه السلسلة المباركة ضمن طبعةٍ **قشيبةِ الزيِّ متينة النصِّ ، لا غمغمةَ فيها ولا لَبْسَ ، طريَّةٍ مفاصلُها ، معنونةٍ فقراتُها** ، تعين طالب العلم عند النظر فيها علىٰ فهمها .

ولهـٰذه المقاصد عمدنا إلىٰ جمع ما توافر من النسخ الخطية القريبة العهد من مؤلفها ، الحسنة الضبط على الجملة ، فاعتمدنا لـ « شرح صغرى الصغرىٰ » **ستَّ نسخ خطية ، اتُّخذت أُولاها أصلاً ، وعورضت بباقي النسخ المعتمدة** ، وأثبتت أبرز الفروق والمغايرات التي قد يكون فيها اعتبارُ معنىً للناظر فيها .

وقد أُثري هـٰذا الشرحُ المبارك بجملة من التعليقات العلمية ؛ فكان من جملتها بعض **التقييدات التي كتبها العلامة أحمد البيلي**[1] **علىٰ** « صغرى الصغرىٰ » ، المتوفىٰ سنة (١٢١٤هـ) ، مع بعض

---

(١) فقيه مالكي إمام ، وانظر في ترجمته « عجائب الآثار » (٢/ ٢٧٦) ، و« حلية البشر » (١/ ١٧٨) .

الإيضاحات التي لا يستغني عنها عادةً مبتدئٌ في هـٰذا العلم الرصين .

وكسائر « السنوسيات » تمَّ شكلُ النصِّ شكلاً إعرابيّاً كاملاً ، وشكلُ مشكلِهِ وإيضاحُ مبهمِهِ ، وترقيمه بمنهج ترقيم مريح ملتزم ، وتخريج الأحاديث والأخبار من أمَّات كتب السنة والآثار ، وإحالة النقول إلىٰ مصادرها الأصلية ، والتنبيه علىٰ بعضها التي لم يصرِّح المصنف بالنقل عنها .

ولمَّا قلَّت العناوين لهـٰذا الكتاب ، حتىٰ كاد يعسر على الطالب المبتدئ لمُّ شملِ الفقرة ، وقد تختلط بغيرها . . تمَّ إضافةُ عناوينَ رئيسةٍ لأبرز الفِقر توضِّحُ ما تحويه ، وتبيِّن أصل ارتباطها بجذع البحث ، كما تمَّ إعدادُ المقدمات العلمية الملائمة للكتاب ؛ من ترجمة للإمام السنوسي ، وكلمة عن مؤلَّفه هـٰذا الذي بين أيدينا ، وفهرسة تفصيلية لمادته العلمية ؛ تيسيراً للوصول إلىٰ عيون مباحثه .

وقد رأينا لـ « **العقيدة السادسة** » المشتهرة بـ « **الحفيدة** »[1] حقّاً علينا في نظمها ضمن هذه السلسلة المباركة، فرأينا جمعها مع أقرب أخواتها إليها ، فكانت مع متن « صغرى الصغرىٰ » ، وبهذا تلتقي العقائد الستُّ في مجمع واحد.

وبعدُ :

فما الدنيا إلا دُويرةٌ تداعت أركانُها ، وها هي ذي اليومَ يُطوىٰ

---

(١) انظر الحديث عنها (ص ٣٣) .

بساطُها ، وقد التقمَ صاحبُ الصور قَرْنَهُ مصغياً لأمرِهِ سبحانه الجَلَل ، وأشراطُ الساعةِ تسعىٰ متواليةً من غير كَلَل ، كاد أن ينفرطَ عقدُها والناس في غمرةٍ ساهون ، ومنادي الحقِّ ما زال فيهم يرفعُ عقيرته : أفلا تبصرون ؟! وكم من ناءٍ للقبر مفارقٍ لحبيبه ، لن تنفعه فيه مودةٌ ولا قُربىٰ ، **إنما هو حُسْنُ عَقْده وسلامةُ صدره** ، وعلى الله المتَّكل ، ومنه سبحانه التوفيقُ لصالح العمل ، فلا تُخزنا مولانا يومَ يبعثون ، يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بنون ، إلا من أتى اللهَ بقلب سليم .

وكتبه

الفقير لعفو مولاه الغني

أنس محمد عدنان الشرفاوي الحسني

وصف النسخ الخطيّة

لـ ((العقيدة))

تمَّ اعتماد أربع نسخ خطية ؛ وهي :

النسخة الأولىٰ : نسخة **المكتبة الأزهرية** بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٩٧٦٠٤) والخاص (٢٠٥٨) مجاميع ، الورقة (١١٦) ، ورمز لها بـ (أ) .

النسخة الثانية : نسخة **المكتبة الأزهرية** بالقاهرة ، ذات الرقم العام (١٠٦٦١) والخاص (٣٢٧) مجاميع ، الورقة (١٠٩) ، ورمز لها بـ (ب) .

النسخة الثالثة : نسخة مكتبة وزارة الأوقاف المركزية بالقاهرة (السيدة زينب) ، ذات الرقم العام (٣٦٤٦) والخاص (٤١٢) مجاميع ، الورقة (١٣٠) ، ورمز لها بـ (ج) .

النسخة الرابعة : نسخة **المكتبة الأزهرية** بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٩٧٤٦٨) والخاص (١٩٢٢) مجاميع ، الورقة (١٢) ، ورمز لها بـ (د) .

* * *

وصف النسخ الخطية لـ «الصغرى الصغرى»

تمَّ اعتماد نسختين خطيتين ؛ وهما :

النسخة الأولى : نسخة **المكتبة الأزهرية** بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٩٧٦٦٢) والخاص (٢١١٦) مجاميع ، من الورقة (٩) إلى الورقة (٢١) .

النسخة الثانية : نسخة **مكتبة السيدة زينب** بالقاهرة ، ذات الرقم (٢٨١٢) الرسالة رقم (٧١٣) ، الورقة (١٢٨) .

* * *

وصف النّسخ الخطّيّة

لـ ((شرح صغرى الصغرى))

تمَّ بحمد الله وعميم فضله اعتمادُ **ستِّ نسخ خطية** لهـٰذه النشرة الطيبة ؛ **وهي** :

النسخة الأولى

نسخة **المكتبة الأزهرية** بالقاهرة ، ذات الرقم (٣٢٦٤) مجاميع ، من الورقة (١٤٦) إلى الورقة (٢٠٨) .

وهي نسخة تامة ، **كتبت بخط مغربي جميل** ، ومعتنىً بها بالتذهيب والتلوين ، وشُكلت شكلاً كاملاً ، وكُتب متن « صغرى الصغرىٰ » باللون الأحمر ، وبخط كبير وجلي .

وقعت هـٰذه النسخة في (٦٣) ورقة ، وقد كتبت عام **أربعة وأربعين وتسع مئة** ، في شهر رمضان المعظم ، علىٰ يد ناسخها **محمد بن علي الزيتي** ، ويظهر من الاستدراكات المثبتة في هوامشها أنها قوبلت مقابلة تصحيح .

ورُمِزَ لها بـ (أ) .

النسخة الثانية

نسخة **المكتبة الأزهرية** بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٩٧٦٥٣) والخاص (٢١٠٧) مجاميع ، ضمن مجموع من الورقة (١٣٣) إلى الورقة (١٤٧) .

وهي نسخة تامة ، **كتبت بخط مغربي معتاد** .

وقعت هـٰذه النسخة في (١٥) ورقة ؛ وذلك لسعة سطورها وكثرتها ، حيث بلغ عددها في الورقة الواحدة (٣٣) سطراً ، وكان الفراغ من كتبها علىٰ يد ناسخها محمد بن يوسف الحجي . . أواخرَ جُمادى الآخرة **عام اثنين وتسعين وتسع مئة** .

ورُمِزَ لها بـ (ب) .

النسخة الثالثة

نسخة **المكتبة الأزهرية** بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٩٧٦١٢) والخاص (٢١٢٥) مجاميع ، من الورقة (٩٢) إلى الورقة (١٤٥) .

وهي نسخة تامة ، **كتبت بخط مغربي جلي واضح** .

وقعت هـٰذه النسخة في (٥٣) ورقة ، وشكلت فيها علىٰ ندرة بعض الكلمات ، وكان الفراغ من هـٰذه النسخة المباركة يوم الأحد أواسط شهر ربيع الثاني ، من سنة **أربع وسبعين وألف** من الهجرة النبوية .

ورُمِزَ لها بـ (ج) .

النسخة الرابعة

نسخة **المكتبة الأزهرية** بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٥٣٣١١) والخاص (٤٠٥٢) .

وهي نسخة تامة ، **كتبت بخط مغربي جلي واضح** ، ويظهر الاعتناء بها وبرونقتها بالألوان ، وشكلت فيها على ندرة بعض الكلمات .

وهي نسخة نفيسة علميّاً ؛ **لما حوته من تعليقات علمية دالَّة على تخصُّص صاحبها أو من قُرِئت عليه** ، وكثُرَت الإفادة منها جدّاً .

وقعت هـٰذه النسخة في (٦٤) ورقة ، وكان الفراغ من نسخها في شهر ربيع الثاني ، عام **تسعة وعشرين ومئة وألف** من هجرته صلى الله عليه وسلم .

ورُمِزَ لها بـ (د) .

النسخة الخامسة

نسخة **المكتبة الأزهرية** بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٥٧٨٧) والخاص (٤١٥) مجاميع من الورقة (٣١) إلى الورقة (٧٨) .

وهي نسخة تامة ، **كتبت بخط مشرقي مألوف** .

وقعت في (٤٧) ورقة ، وكان الفراغ من نسخها على يد الفقير

محمد أحمد الشبراريسي البحيري الأزهري يوم الخميس ، سادس ذي القعدة الحرام ، سنة **سبع وأربعين ومئة وألف** هجرية .

ورُمِزَ لها بـ (هـ) .

النسخة السادسة

نسخة **جامعة الملك سعود** بالرياض ، ذات الرقم (١٧٩١) عقائد .

وهي نسخة تامة ، **كتبت بخط مشرقي معتاد** .

وقد أُفيدَ من هـٰذه النسخة بعض التعليقات العلمية التي انتثرت علىٰ هوامشها ، وعلىٰ كثرة مخالفاتها لباقي النسخ كان لها تفرُّدات جيدة .

وقعت في (٢٩) ورقة ، ولم يذكر ناسخها ، ولا تاريخ نسخها .

ورُمِزَ لها بـ (و) .

أما بشأن كتاب « تقييدات العلامة البيلي علىٰ صغرى الصغرىٰ » : فقد اعتُمد عند نقل بعض هـٰذه التقييدات **نسختانِ خطيَّتان** :

الأولىٰ : نسخة **المكتبة المركزية** للمخطوطات الإسلامية لوزارة الأوقاف المصرية (السيدة زينب) ، ذات الرقم (٢٨١٢) .

والثانية : نسخة **المكتبة الأزهرية** بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٥٣٣٢٦) والخاص (٤٠٦٧) .

* * *

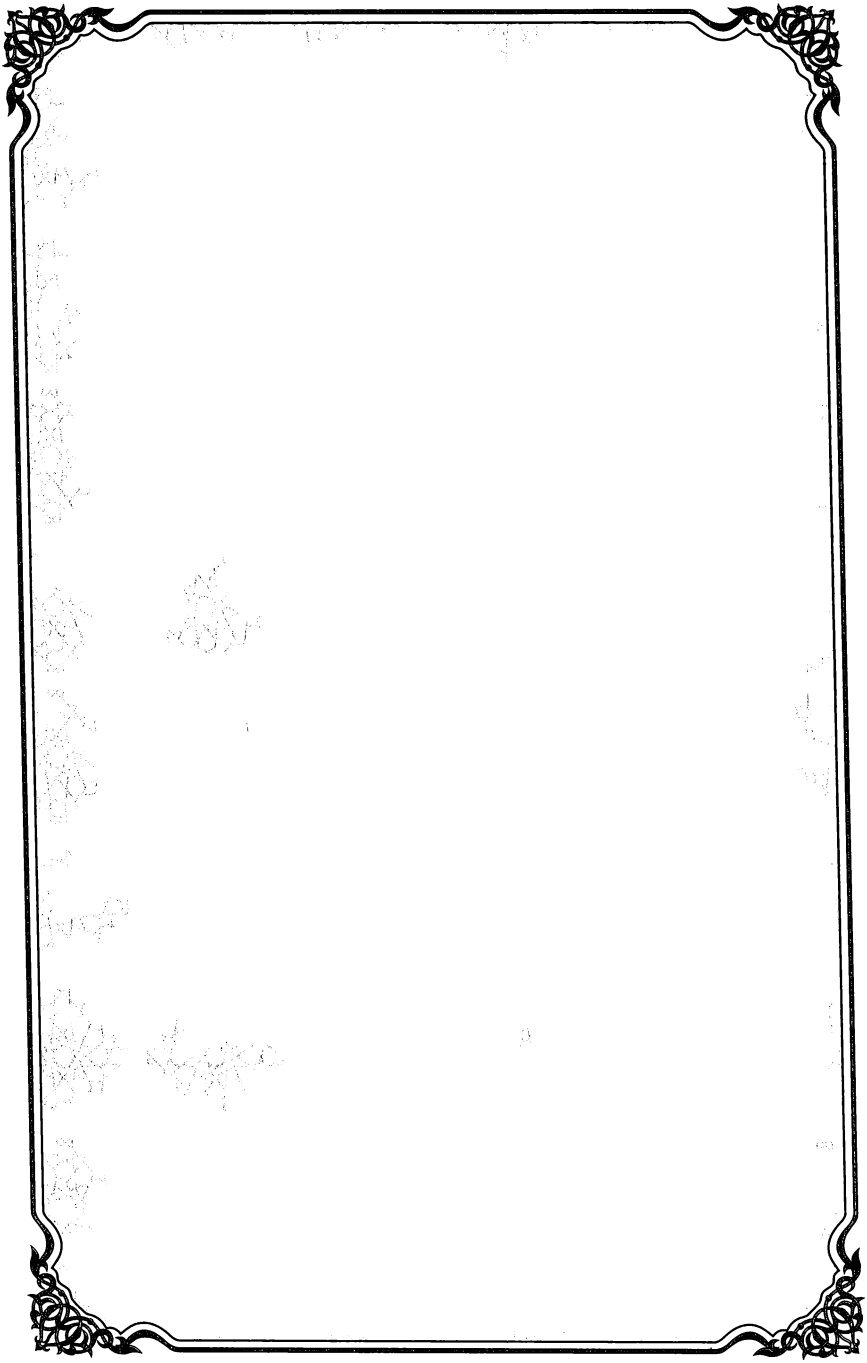

صور من المخطوطات المستعان بها

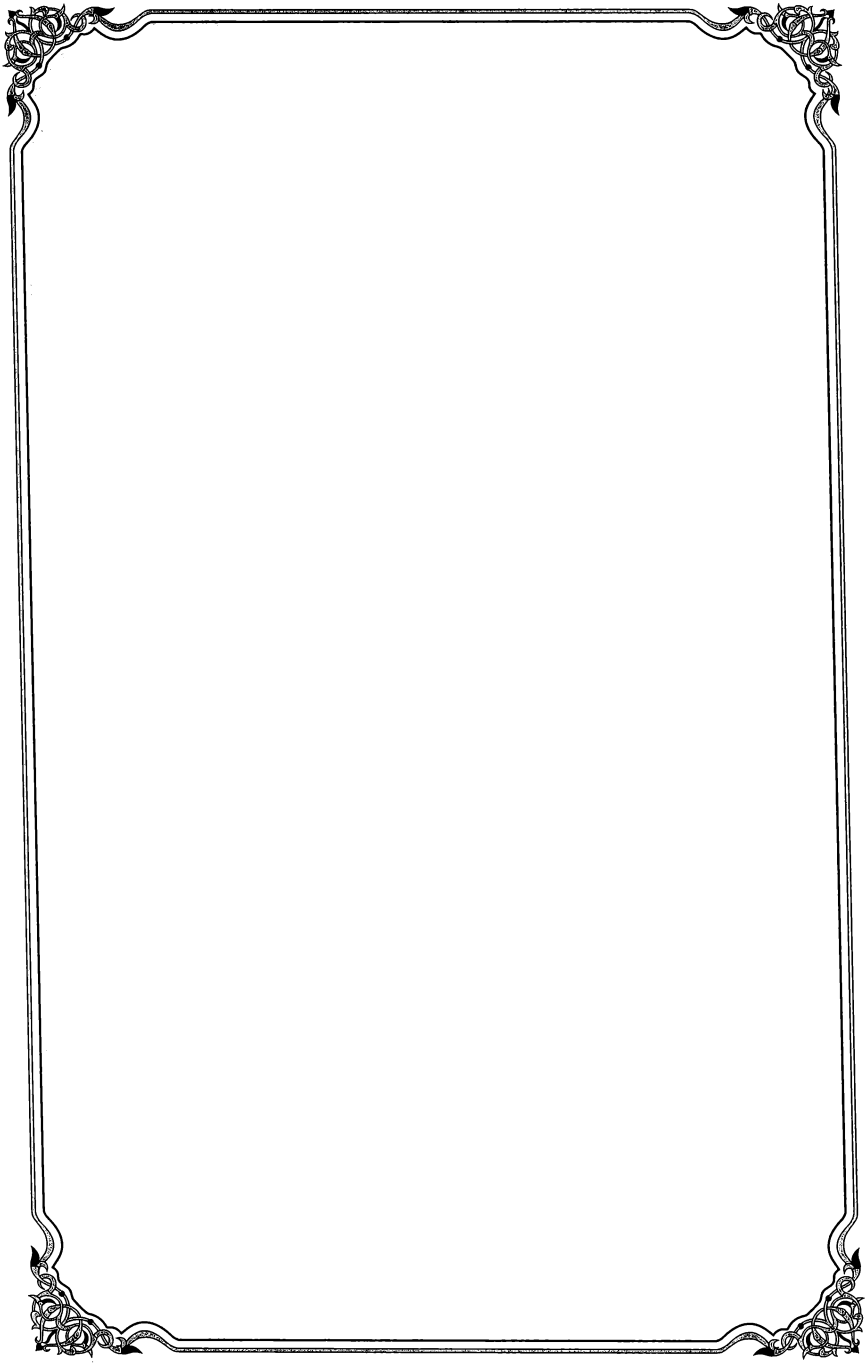

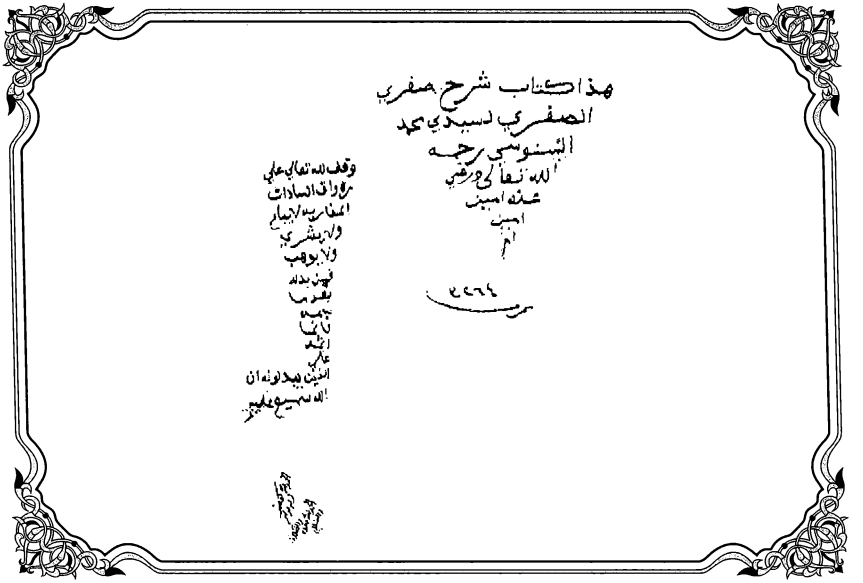
هذا كتاب شرح صغري
الصغري لسيدي محمد
السنوسي رحمه
الله تعالى ورضي
عنه امين
امين
ام

٢٩٦٦

وقف الله تعالى على
مزارات السادات
العلماء والاتقياء
والاولياء
والاوتاد
فمن بدله
بقول ما
سمعه
اثما
انما
اثمه
على
الذين يبدلونه ان
الله سميع عليم

رامز ورقة العنوان من النسخة (أ)

رامز الورقة الأولى من النسخة (أ)

رامز الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

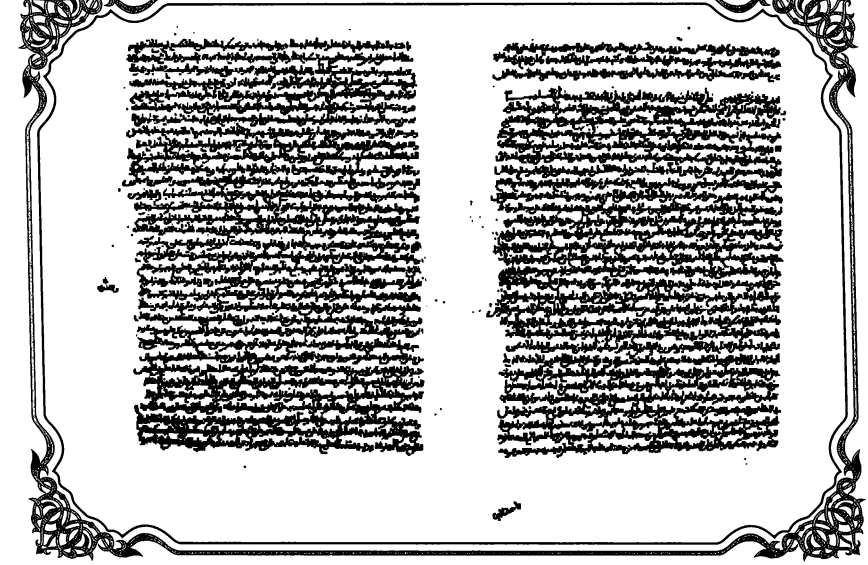

رامز الورقة الأولى من النسخة (ب)

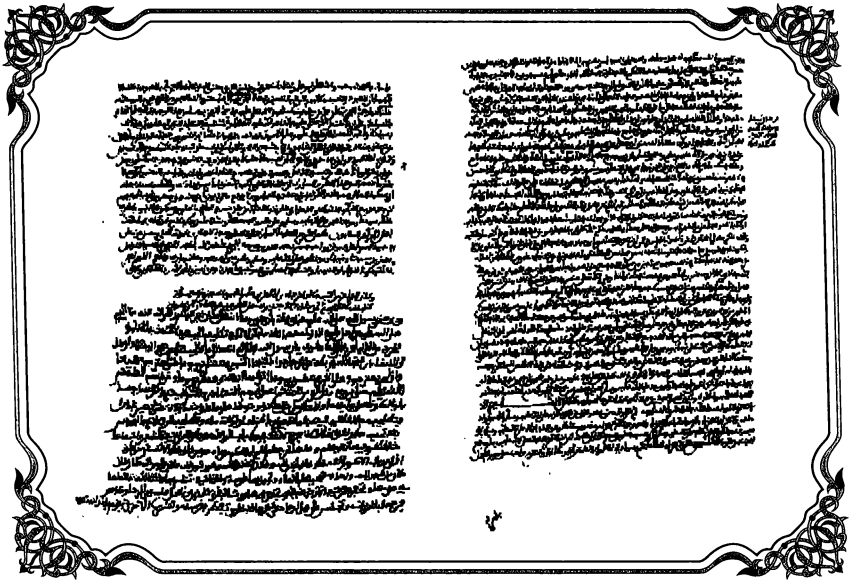

رامز الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

رامز الورقة الأولى من النسخة (ج)

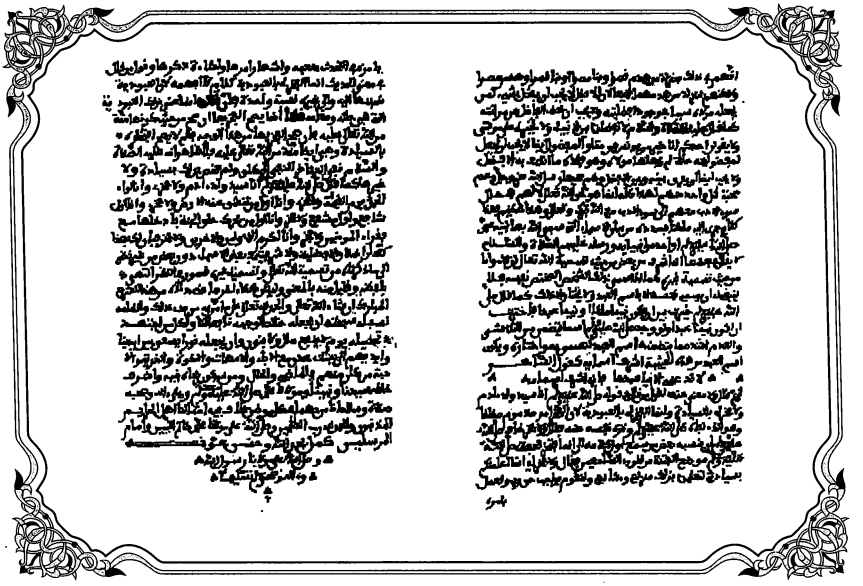

رامز الورقة قبل الأخيرة من النسخة (ج)

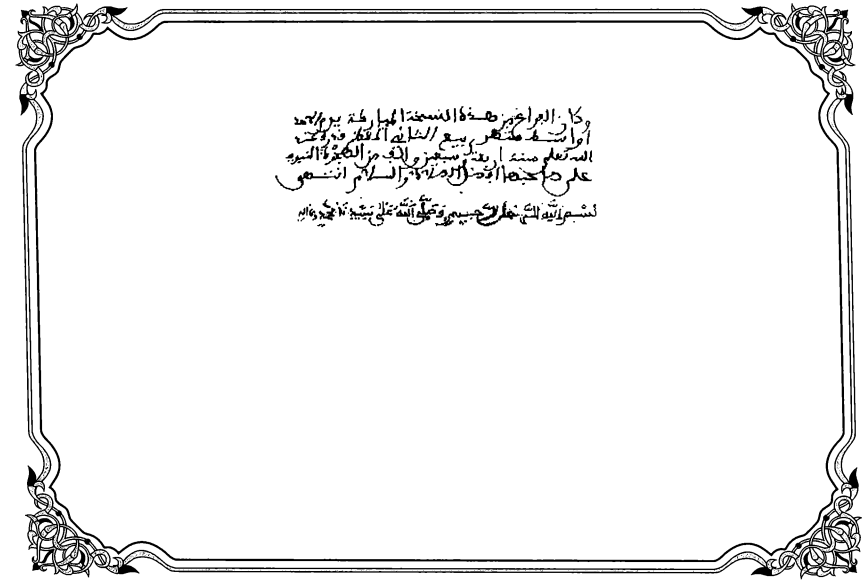

رامز الورقة الأخيرة من النسخة (ج)

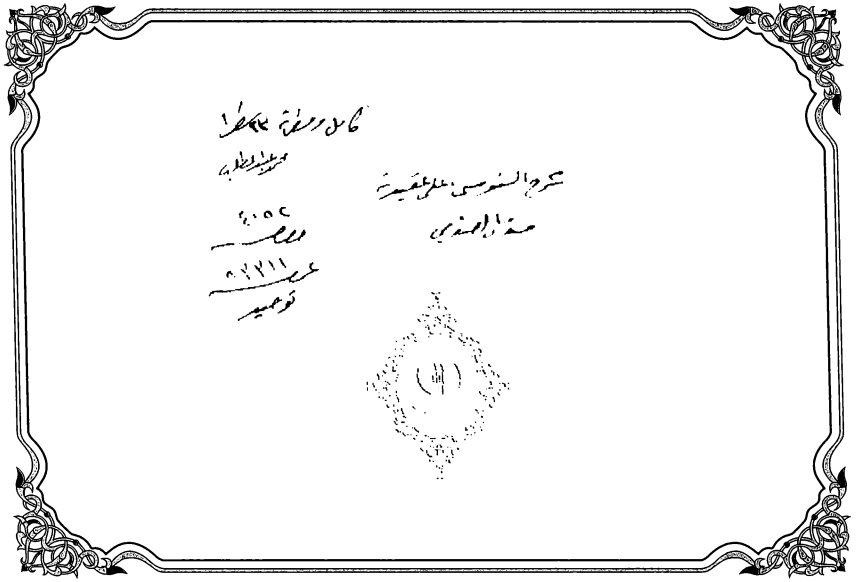

نماذج ورقة العنوان من النسخة (د)

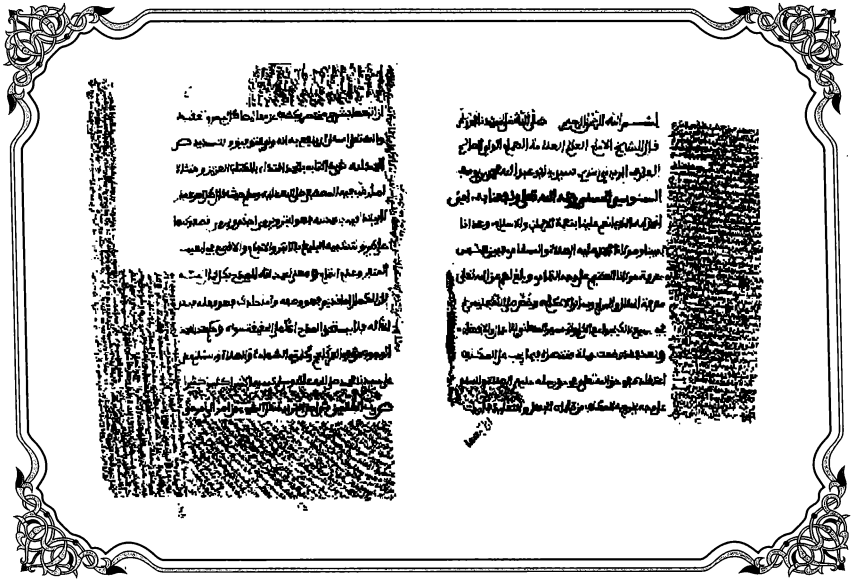

نماذج الورقة الأولى من النسخة (د)

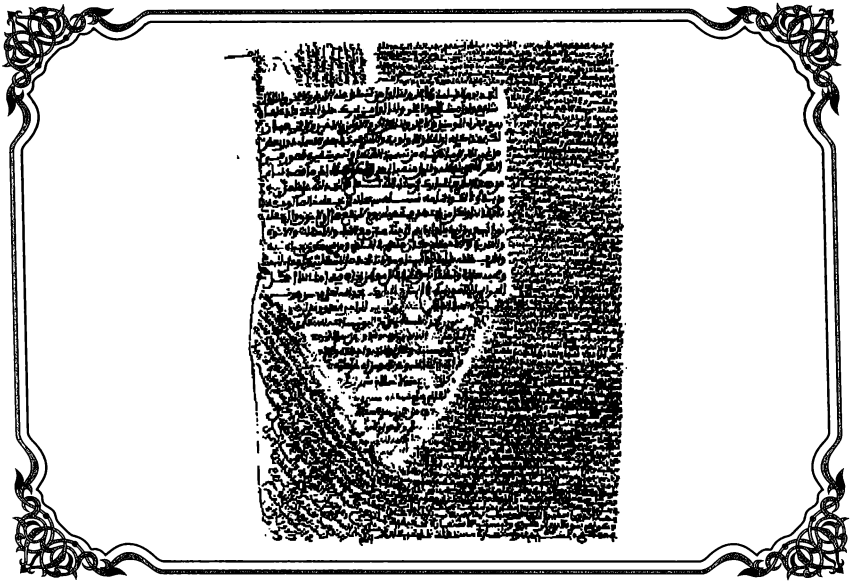

رامز الورقة الأخيرة من النسخة (د)

رامز ورقة العنوان من النسخة (هـ)

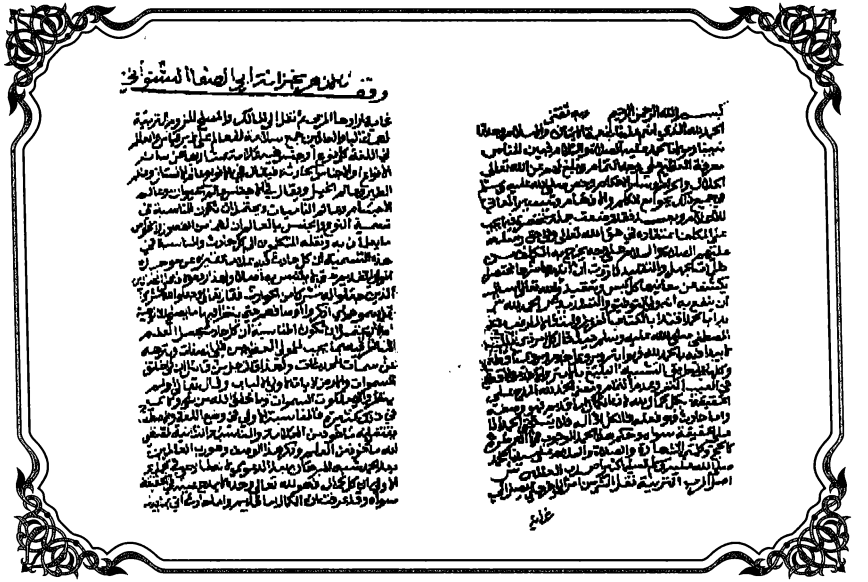

رامز الورقة الأولى من النسخة (هـ)

رامز الورقة الأخيرة من النسخة (هـ)

رامز ورقة العنوان من النسخة (و)

رامز الورقة الأولى من النسخة (و)

رامز الورقة الأخيرة من النسخة (و)

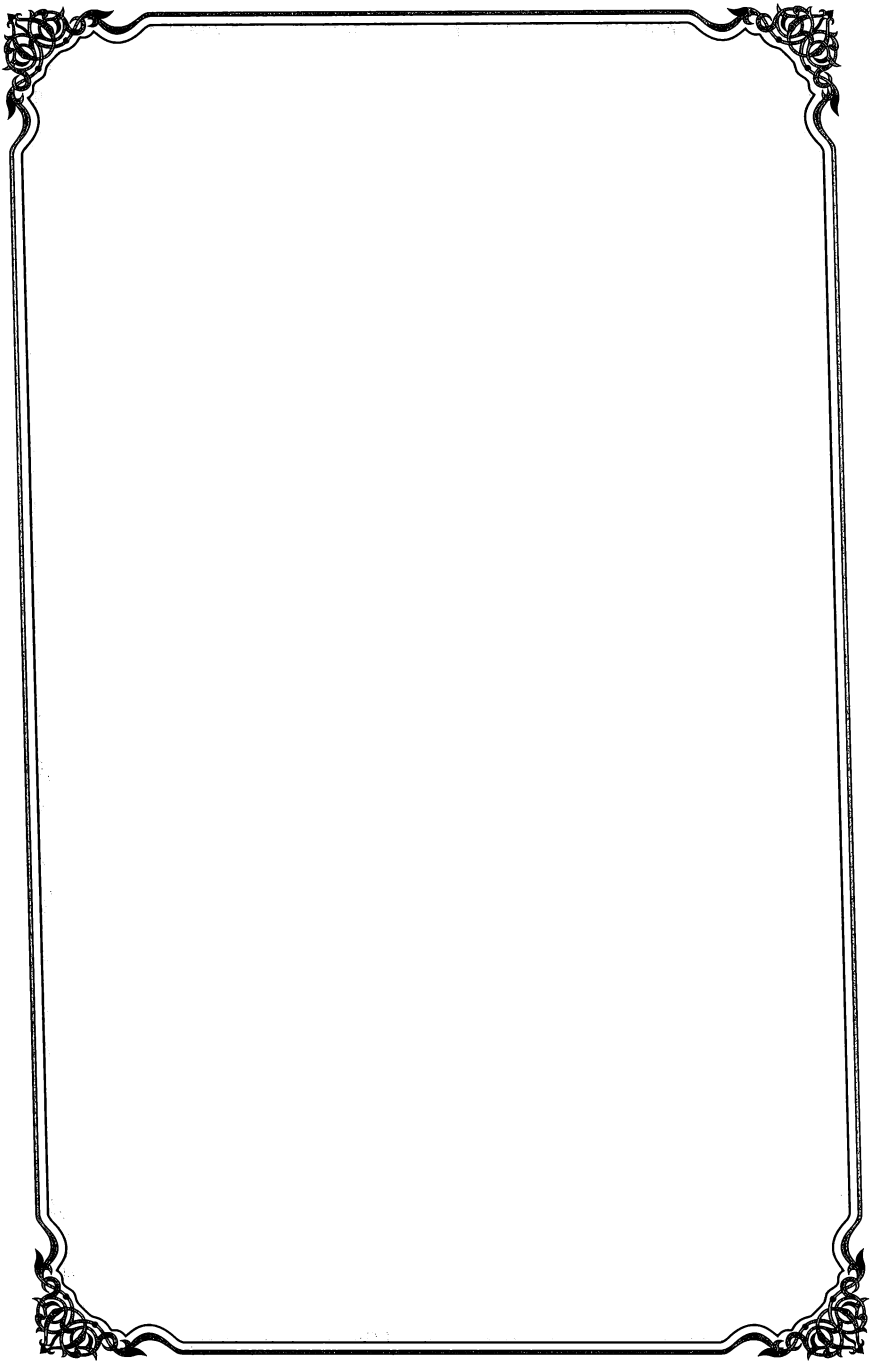

متن العقيدة

تأليف

محيي ما اندرس من الدين، وناصر سنة سيد المرسلين ﷺ

أبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي المالكي

(ت ٨٩٥ هـ)

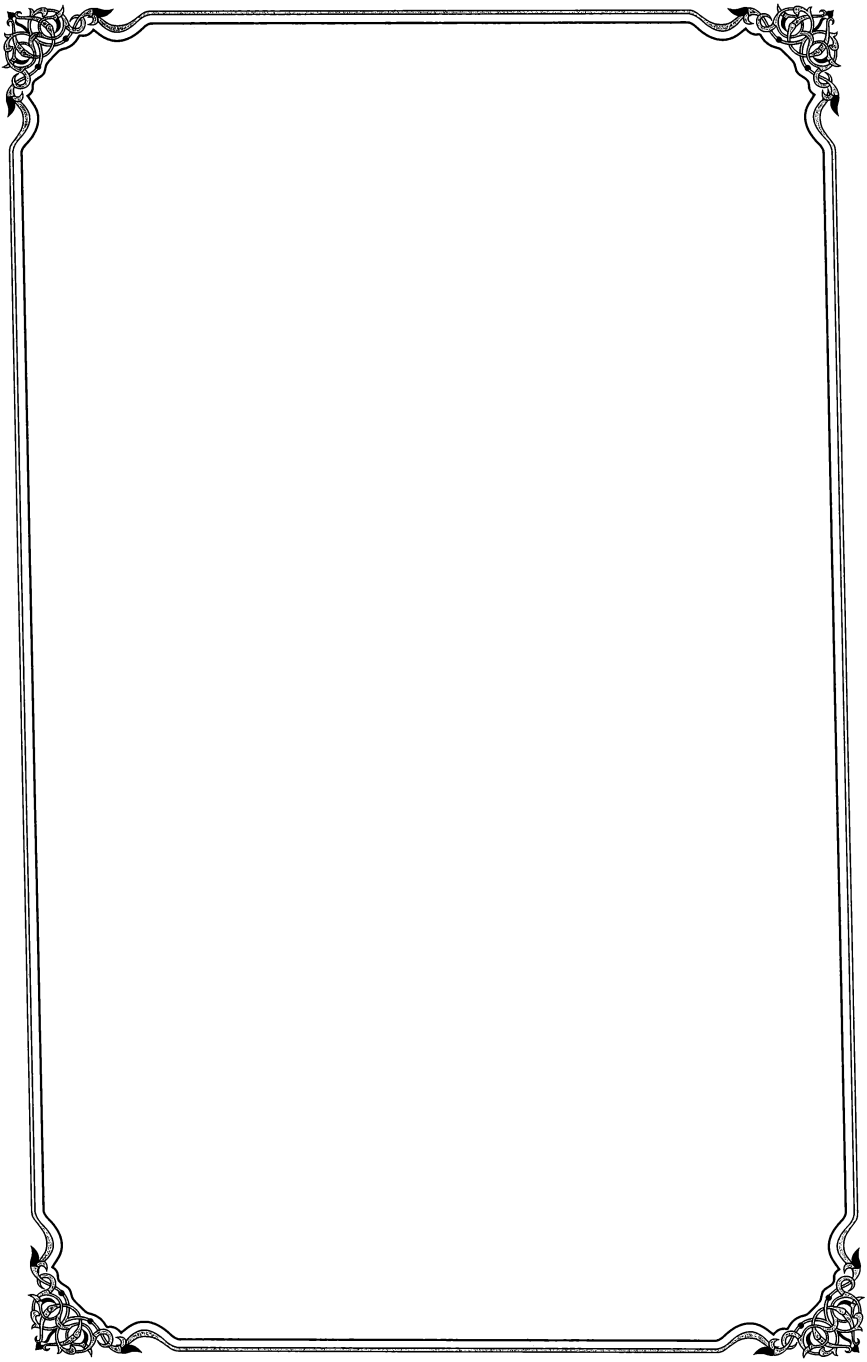

مقدّمة المؤلّف

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلَّى اللهُ علىٰ سيِّدِنا ومولانا محمدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّمَ

قالَ الشيخُ الإمامُ العالمُ أبو عبدِ اللهِ سيدي محمدُ بنُ يوسفَ السنوسيُّ الحسنيُّ رحمَهُ اللهُ تعالىٰ ورضيَ عنهُ ونفعَنا بهِ :

الحمدُ للهِ ، والصلاةُ والسلامُ علىٰ رسولِ اللهِ .

[الصفاتُ الواجبةُ لهُ سبحانَهُ]

[الصفةُ النفسيَّةُ ، وصفاتُ السلوبِ]

اعلمْ : أنَّ مولانا جلَّ وعزَّ **واجبُ** الوجودِ[1] ، والقدمِ ، والبقاءِ ، مخالفٌ لخلقِهِ[2] ، قائمٌ بنفسِهِ ؛ أي[3] : غنيٌّ عنِ المحلِّ والمخصِّصِ ، واحدٌ في ذاتِهِ وصفاتِهِ وأفعالِهِ[4] .

---

(١) في (ج) : (واجبٌ لهُ الوجودُ) .

(٢) في (أ) وحدها : (ومخالف) بدل (مخالف) .

(٣) قوله : (قائم بنفسه ؛ أي) مثبت من (أ) وحدها ، والمثبت أوفق بالسياق الآتي عند الاستدلال .

(٤) في (أ) وحدها : (وفي صفاتِهِ وفي أفعالِهِ) بدل (وصفاته وأفعاله) .

[صفاتُ المعاني ، والصفاتُ المعنويةُ]

وتجبُ لهُ تعالىٰ : القدرةُ ، والإرادةُ ، والعلمُ ، والحياةُ ، والسمعُ ، والبصرُ ، والكلامُ .

وكونُهُ تعالىٰ قادراً ، ومريداً ، وعالماً ، وحيّاً ، وسميعاً ، وبصيراً ، ومتكلماً .

[الصفاتُ المستحيلةُ في حقِّهِ سبحانَهُ]

ويستحيلُ عليهِ جلَّ وعزَّ : العدمُ ، والحدوثُ ، وطروءُ العدمِ ، والمماثلةُ للحوادثِ ، والافتقارُ إلى المحلِّ والمخصِّصِ ، والشريكُ .

وكذا يستحيلُ عليهِ جلَّ وعزَّ : العجزُ ، والكراهةُ ، والجهلُ ، والموتُ ، والصممُ ، والعمىٰ ، والبَكَمُ .

وكونُهُ عاجزاً ، وكارهاً ، وجاهلاً ، وميتاً ، وأصمَّ ، وأعمىٰ ، وأبكمَ[1] .

[الصفاتُ الجائزةُ في أفعالِهِ سبحانَهُ]

ويجوزُ في حقِّهِ تعالىٰ : فعلُ كلِّ ممكنٍ أو تركُهُ .

---

(١) قوله : (وكونه عاجزاً وكارهاً وجاهلاً وميتاً وأصم وأعمىٰ وأبكم) ليست في(ب ، ج ، د) .

[أدلَّـةُ ما سبقَ مِنْ ثبوتِ الذاتِ والصفاتِ]

والدليلُ علىٰ وجودِهِ تعالىٰ : وجودُ العالمِ[1] .

ولو لم يكنْ قديماً لكانَ حادثاً ، **ولو لم يكنْ باقياً** لم يكنْ قديماً ، **ولو لم يكنْ مخالفاً لخلقِهِ** لكانَ مثلَهم ، **ولو لم يكنْ قائماً بنفسِهِ** لاحتاجَ إلىٰ محلٍّ أو مخصِّصٍ[2] ، **ولو افتقرَ إلىٰ محلٍّ** لكانَ صفةً ، **ولو احتاجَ إلىٰ مخصِّصٍ** لكانَ حادثاً ، **ولو لم يكنْ واحداً** لكانَ مقهوراً ؛ ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾[3] .

ولو لم تجبْ لهُ القدرةُ والإرادةُ والعلمُ والحياةُ . . لما كانَ شيءٌ مِنْ خلقِهِ ، **ولو لم يتَّصفْ بالسمعِ والبصرِ والكلامِ** . . لكانَ ناقصاً ، تعالىٰ عن ذلكَ علوّاً كبيراً .

ولو لم يكنْ فعلُ الممكناتِ أو تركُها جائزاً في حقِّهِ تعالىٰ . . لانقلبَتِ الحقائقُ ، وقلْبُ الحقائقِ مستحيلٌ .

[الكلامُ في النبوَّاتِ]

[ما يجبُ للرُّسُلِ الكرامِ مِنَ الصفاتِ ، وما يستحيلُ ، وما يجوزُ]

وأمَّا الرُّسُلُ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ : **فيجبُ في حقِّهمُ** :

---

(١) في (ب ، د) : (حدوث) بدل (وجود) .

(٢) في (ب ، ج ، د) : (المحل والمخصص) بدل (محل أو مخصص) .

(٣) قوله : (﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾) ليست في (ج ، د) .

الصدقُ ، والأمانةُ ، والتبليغُ .

ويستحيلُ عليهمُ : الكذبُ ، والخيانةُ ، والكتمانُ .

ويجوزُ في حقِّهم : ما يجوزُ في حقِّ سائرِ البشرِ ؛ لٰكنْ إنْ كانَ ممَّا لا يؤدِّي إلىٰ نقصٍ في مراتبِهمُ العليَّةِ[1] ؛ كالمرضِ ونحوِهِ[2] .

[دلائلُ ما سبقَ مِنَ الصفاتِ لهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ]

والدليلُ علىٰ وجوبِ صدقِهمُ : المعجزاتُ ؛ **ولو لم يكونوا أمناءَ** لكانوا خائنينَ ، **ولو لم يبلِّغوا** لكانوا كاتمينَ ، وذلك محالٌ .

ودليلُ جوازِ الأعراضِ البشريَّةِ عليهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ : مشاهدةُ وقوعِها بهم لأهلِ زمانِهم ، ونُقلَتْ إلينا بالتواترِ .

* * *

---

(١) **فوجب لهم بهٰذا القيد** : الفطانة ، وبعضهم يزيد : الحريَّة ، والحضريَّة ، والذكورة ، وطهارة النسب آباءً وأمَّهاتٍ ، وغير ذلك .

(٢) وهٰذا تمثيل للجائز في حقِّهم عليهم الصلاة والسلام .

متن صغرى الصغرى

تأليف

محيي ما اندرس من الدين، وناصر سنة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم

أبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي المالكي

(ت ٨٩٥ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على مولانا محمد وآله

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، والصلاةُ والسلامُ علىٰ سيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ خاتمِ النبيِّينَ وإمامِ المرسلينَ .

[ما يجبُ معرفتُهُ علىٰ كلِّ مكلَّفٍ]

اعلمْ : أنَّهُ يجبُ علىٰ كلِّ مكلَّفٍ أنْ يعرفَ ما يجبُ في حقِّ مولانا جلَّ وعزَّ ، وما يستحيلُ ، وما يجوزُ ، وكذا يجبُ عليهِ أنْ يعرفَ مثلَ ذلكَ في حقِّ الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ .

[حدُّ الواجبِ والجائزِ والمستحيلِ]

وحقيقةُ الواجبِ : ما لا يُتصوَّرُ في العقلِ عدمُهُ ؛ إمَّا بلا تأمُّلٍ ويُسمَّى **الضروريَّ** ؛ ككونِ الواحدِ نصفَ الاثنينِ مثلاً ، وإمَّا بعدَ التأمُّلِ ويُسمَّى **النظريَّ** ؛ ككونِ الواحدِ نصفَ سدسِ الاثني عشرَ مثلاً .

والمستحيلُ : ما لا يُتصوَّرُ في العقلِ ثبوتُهُ ؛ إمَّا بلا تأمُّلٍ أيضاً ؛ ككونِ الواحدِ نصفَ الأربعةِ ، وإمَّا بعدَ

التأمُّلِ ؛ ككونِ الواحدِ سدسَ الاثني عشرَ .

والجائزُ : ما يصحُّ في العقلِ ثبوتُهُ وعدمُهُ ؛ إمَّا بلا تأمُّلٍ ؛ ككونِ الجسمِ أبيضَ مثلاً ، وإمَّا بعدَ التأمُّلِ ؛ كتمنِّي الإنسانِ الموتَ مثلاً .

[الصفاتُ الواجبةُ لهُ سبحانَهُ]

فإذا عرفتَ هـٰذا فاعلمْ : أنَّهُ يجبُ لمولانا جلَّ وعزَّ **الوجودُ** ؛ لتوقُّفِ وجودِ الحوادثِ علىٰ وجودِهِ تعالىٰ ، **ودليلُ حدوثِها** : لزومُها لما يفتقرُ إلى المخصِّصِ .

ويجبُ لهُ تعالى **القدمُ والبقاءُ** ، وإلا كانَ محتاجاً إلى الفاعلِ ، فيكونُ حادثاً ، فيجبُ لهُ مِنَ العجزِ ما وجبَ لسائرِ الحوادثِ ، بل يكونُ حينئذٍ وجودُهُ مستحيلاً ؛ لما يلزمُ علىٰ تقديرِ حدوثِهِ مِنَ الدورِ أوِ التسلسلِ المستحيلينِ .

ويجبُ أن يكونَ تعالىٰ **مخالفاً في ذاتِهِ وصفاتِهِ لكلِّ ما سواهُ مِنَ الحوادِث** ، وإلا كانَ حادثاً مثلَها .

ويجبُ لهُ تعالىٰ **أنْ يكونَ قائماً بنفسِهِ** ؛ أي : ذاتاً موصوفاً بالصفاتِ ، غنيّاً عنِ المحلِّ والفاعلِ ؛ إذْ لو كانَ في محلٍّ لكانَ صفةً ، فيلزمُ ألا يتَّصفَ بالصفاتِ الوجوديةِ ولا لوازمِها ؛ إذْ لو قبلَتِ الصفةُ صفةً وجوديةً . . لزمَ ألا

تعرىٰ عنها صفةٌ كالذواتِ ، وذلكَ يستلزمُ التسلسلَ ، ودخولَ ما لا نهايةَ لهُ في الوجودِ ، ولو كانَ محتاجاً للفاعلِ . . لكانَ حادثاً ، وهو محالٌ .

ويجبُ لهُ تعالى **الوحدانيةُ** ؛ أي : لا مِثْلَ لهُ في ذاتِهِ ، ولا في صفةٍ مِنْ صفاتِهِ ، ولا مؤثِّرَ معَهُ في فعلٍ مِنَ الأفعالِ ؛ إذْ لو كانَ معَهُ مِثْلٌ أو مؤثِّرٌ . . لَمَا كانَ واجبَ الوجودِ ؛ لاحتياجِهِ حينئذٍ إلىٰ مَنْ يخصِّصُهُ بما يمتازُ بهِ عمَّا يماثلُهُ عموماً أو خصوصاً ، وذلكَ يستلزمُ الحدوثَ والعجزَ عن كلِّ ممكنٍ .

ويجبُ لهُ تعالى **القدرةُ والإرادةُ** المتعلقتانِ بكلِّ ممكنٍ ؛ إذِ العجزُ عن بعضِها مستلزمٌ للعجزِ عن جميعِها ، وذلكَ يستلزمُ استحالةَ وجودِها ؛ لتوقُّفِ كلِّ حادثٍ في وجودِهِ وإعدامِهِ على اقتدارِ فاعلِهِ ، وفي تخصُّصِهِ علىٰ إرادتِهِ ، وفي كونِهِ مراداً علىٰ علمِهِ .

ويجبُ لهُ تعالى **العلمُ** المتعلِّقُ بكلِّ واجبٍ وجائزٍ ومستحيلٍ ؛ لأنَّ الاختصاصَ بالبعضِ يستلزمُ الحدوثَ ؛ لافتقارِ الصفةِ حينئذٍ إلى الفاعلِ ، وحدوثُها يستلزمُ حدوثَ موصوفِها ؛ لاستحالةِ تعرِّيهِ عنها وعن أضدادِها .

ويجبُ لهُ تعالى **السمعُ والبصرُ** المتعلِّقانِ بجميعِ الموجوداتِ ، **والكلامُ** المنزَّهُ عنِ الحرفِ والصوتِ ، والتقديمِ والتأخيرِ ، والكلِّ والبعضِ ، والتجدُّدِ والسكوتِ ، المتعلِّقُ بما تعلَّقَ بهِ العلمُ ، **ودليلُ هٰذهِ الثلاثةِ الشرعُ** .

ويجبُ لهُ تعالى **الحياةُ** ؛ لاستحالةِ وجودِ الصفاتِ السابقةِ بدونِها .

[المستحيلُ في حقِّهِ سبحانَهُ]

وأمَّا المستحيلُ في حقِّهِ تعالىٰ : فكلُّ ما ينافي هٰذهِ الصفاتِ الواجبةَ .

[الجائزُ في أفعالِهِ سبحانَهُ]

وأمَّا الجائزُ في حقِّهِ تعالىٰ : ففعلُ كلِّ ممكنٍ أو تركُهُ ، صلاحاً كانَ أو ضدَّهُ ؛ لما عُرِفَ قبلُ مِنْ وجوبِ عمومِ قدرتِهِ وإرادتِهِ تعالىٰ لجميعِ الممكناتِ ، **ويدخلُ في ذلكَ** : جوازُ خلْقِ اللهِ تعالى الرؤيةَ لذاتِهِ العليَّةِ ، والسمعَ لكلامِهِ القديمِ ، والثوابَ في دارِ النعيمِ ، والبعثَ لرسلِهِ الأكرمينَ ، صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهم أجمعينَ .

[الكلامُ على النبوَّاتِ]

وأمَّا الرسلُ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ : فيجبُ لهمُ **الصدقُ**؛ أي : مطابقةُ كلِّ ما أخبروا بهِ مِنْ أحكامٍ وثوابٍ وعقابٍ وغيرِها لما في نفسِ الأمرِ ؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ قد صدَّقَهم بما تنزَّلَ مِنَ المعجزِ الذي خصَّهمُ اللهُ بهِ منزلةَ قولِهِ تعالىٰ : صدقَ عبدي في كلِّ ما يبلِّغُ عنِّي .

ويجبُ لهمُ **الأمانةُ** ؛ أي : حفْظُ ظواهرِهم وبواطنِهم مِنَ الوقوعِ في محرَّمٍ أو مكروهٍ ؛ لأنَّ أتباعَهم أُمروا بالاقتداءِ بهم في جميعِ أقوالِهم وأفعالِهم ، وذلكَ يستلزمُ عصمتَهم فيها مِنْ كلِّ منهيٍّ عنهُ .

ويجبُ لهم أيضاً **أنَّهم بلَّغوا كلَّ ما أمرَهمُ المولىٰ سبحانَهُ بتبليغِهِ** ، ولم يتركوا شيئاً منهُ ، لا نسياناً ولا عمداً ، أمَّا عمداً فلما سبقَ في الأمانةِ ، وأمَّا نسياناً فللإجماعِ .

فالواجبُ الأوَّلُ يزيدُ على الأمانةِ بمنْعِ الكذبِ سهواً ، ويزيدُ على التبليغِ بمنْعِ الزيادةِ علىٰ ما أُمروا بتبليغِهِ عمداً أو نسياناً ، وتزيدُ الأمانةُ على الصدقِ بمنْعِ وقوعِ المخالفةِ في غيرِ كذبِ اللسانِ ، وعلى التبليغِ بمنْعِ المخالفةِ في غيرِ التبليغِ ، ويزيدُ التبليغُ على الصدْقِ بمنْعِ ترْكِ شيءٍ ممَّا

أُمروا بتبليغِهِ عمداً أو نسياناً ، مع لزومِ الصدْقِ فيما بلَّغوا مِنْ ذلكَ ، ويزيدُ على الأمانةِ بمنْعِ ترْكِ شيءٍ ممَّا أُمروا بتبليغِهِ نسياناً .

ولا يخفىٰ عليكَ بعدَ هـٰذا ما تشتركُ فيهِ الثلاثةُ ، وما يشتركُ فيهِ اثنانِ منها ، دونَ الثالثِ ، وما يزيدُ بهِ كلُّ واحدٍ منها علىٰ مجموعِ الباقيينِ .

وأمَّا المستحيلُ في حقِّهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ : فأضدادُ هـٰذهِ الثلاثةِ .

وأمَّا الجائزُ في حقِّهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ : فالأعراضُ البشريَّةُ التي لا تنافي علوَّ رتبتِهم ؛ كالمرضِ ونحوِهِ ، بدليلِ مشاهدةِ ذلكَ فيهم ، وفي اتصافِهم بها فوائدُ لا تخفىٰ .

فقولُنا : (الأعراضُ) احترازٌ مِنْ مذهبِ النصارىٰ في وصفِهم عيسىٰ عليهِ السلامُ بالصفةِ القديمةِ .

وقولُنا : (البشريَّةُ) احترازٌ مِنِ اعتقادِ الجاهليَّةِ أنَّ البشريَّةَ تنافي الرسالةَ .

وقولُنا : (التي لا تنافي علوَّ رُتبتِهمُ) احترازٌ مِنِ اعتقادِ اليهودِ وكثيرٍ مِنْ جهلةِ المؤرِّخينَ والمفسِّرينَ اتصافَ

الأنبياءِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ بنقيصةِ المعصيةِ والمكروهِ ونحوِهما .

وبهـٰذا تعرفُ أنَّ كلَّ ما أوهمَ في حقِّهم أو حقِّ الملائكةِ نقصاً مِنَ الكتابِ أو السنَّةِ . . وجبَ تأويلُهُ .

وأفضلُهم سيِّدُنا ومولانا محمَّدٌ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وعلىٰ آلِهِ عدَدَ ما ذكرَهُ الذاكرونَ وغفلَ عن ذكرِهِ الغافلونَ ، ورضيَ اللهُ تعالىٰ عن أصحابِ رسولِ اللهِ أجمعينَ ، وسلامٌ على المرسلينَ ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ .

* * *

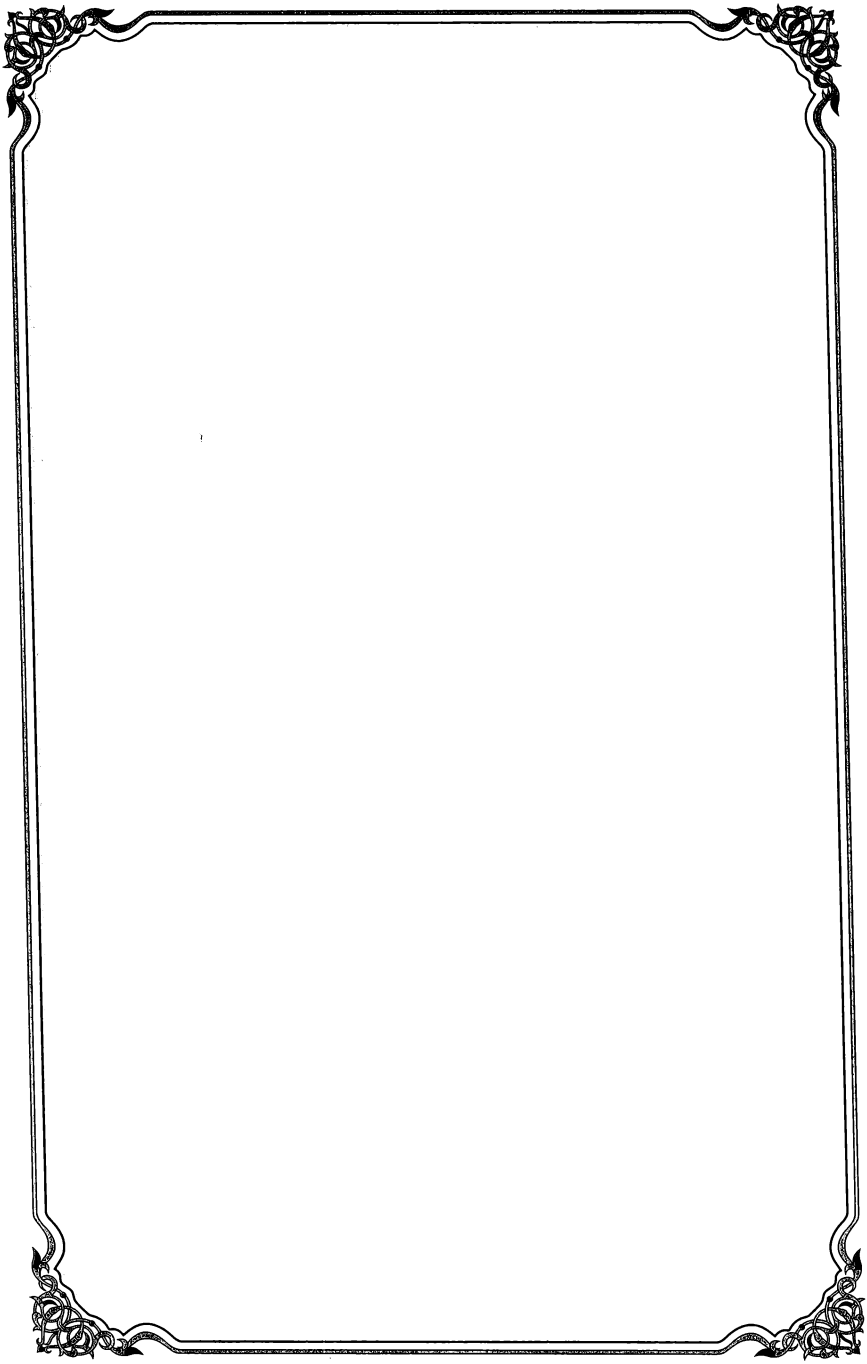

شرح صغرى الصغرى

تأليف

محيي ما اندرس من الدين، وناصر سنة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم

أبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي المالكي

(ت ٨٩٥ هـ)

شرف بخدمته

أنس محمد عدنان الشرفاوي

دار التقوى
دمشق الشام

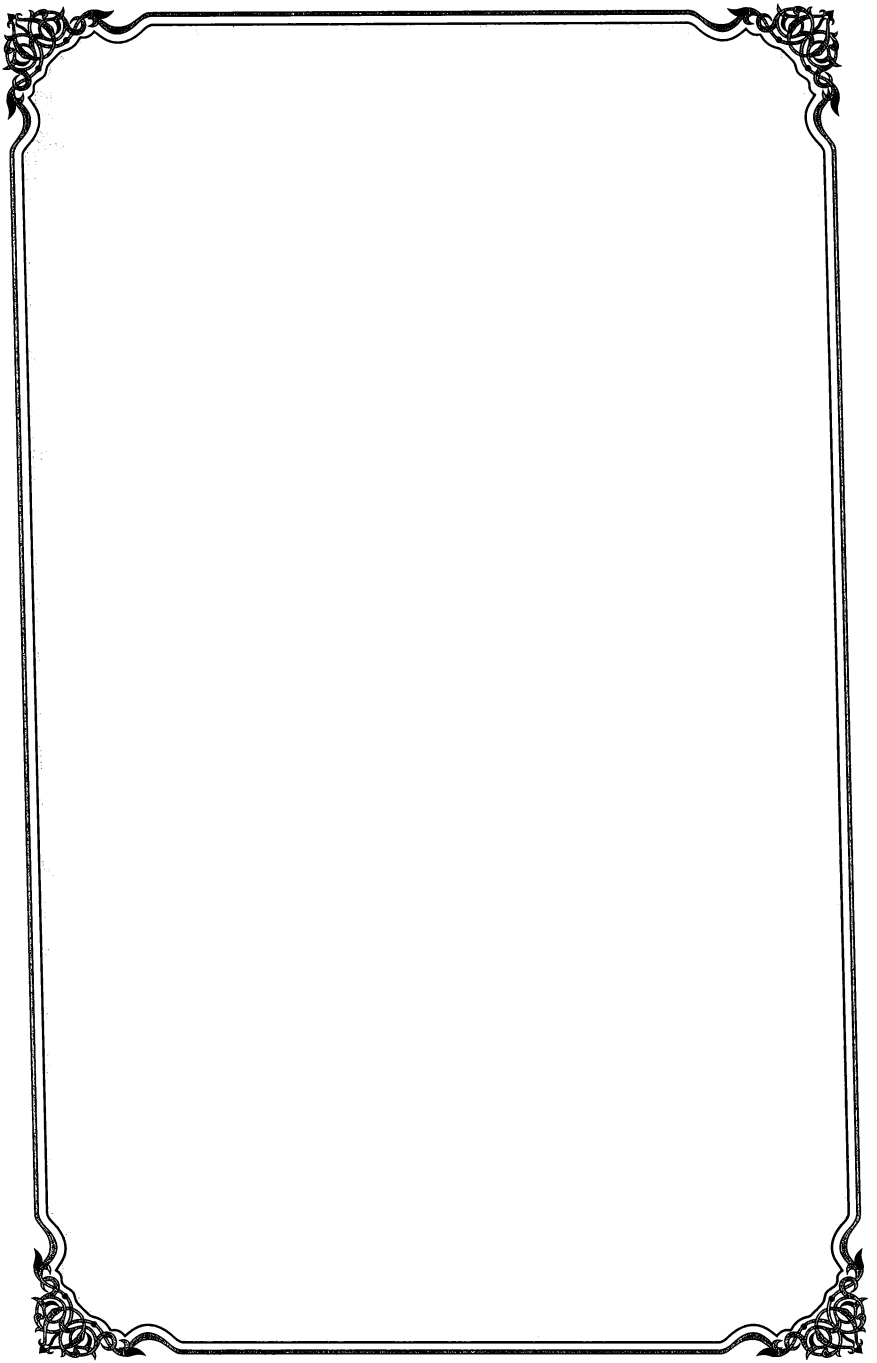

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

قالَ الشيخُ الفقيهُ الإمامُ العالمُ ؛ أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ يوسفَ السَّنوسيُّ الحسنيُّ ، رحمَهُ اللهُ وغفرَ لهُ ولوالديهِ ، آمينَ :

الحمدُ للهِ الذي مَنَّ علينا بالإيمانِ والإسلامِ ، وهدانا بنبيِّنا ومولانا محمدٍ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ، فبيَّنَ للناسِ معرفةَ مولانا العظيمِ علىٰ وجْهِ التمامِ ، وبلَّغَ لهم عنِ اللهِ تعالى الحلالَ والحرامَ وسائرَ الأحكامِ ، وخُصَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في جميعِ ذلكَ بجوامعِ الكلامِ ، وتيسيرِ المعاني للإعمالِ والإفهامِ[1] .

وبعدُ :

فقد وضعتُ جملةً مختصرةً فيما يجبُ على المكلَّفِ اعتقادُهُ في حقِّهِ تعالىٰ وفي حقِّ رسلِهِ ، علىٰ وجهٍ يخرجُ بهِ المكلَّفُ مِنْ ظلماتِ الجهلِ والتقليدِ ، **فأردتُ أن أُتبِعَها بشرحٍ مختصرٍ** يكشفُ عن معانيها كلَّ لَبْسٍ وتعقيدٍ ، واللهَ تعالىٰ أسألُ أنْ ينفعَ بهِ ، إنَّهُ وليُّ التوفيقِ والتسديدِ .

---

(١) ضُبطت في (أ) : (للأَعمال والأَفهام) ، وفي (هـ) وحدها : (للإعلام) بدل (للإعمال والإفهام) .

[الكلامُ على الحمدلةِ وما يتعلَّقُ بها]

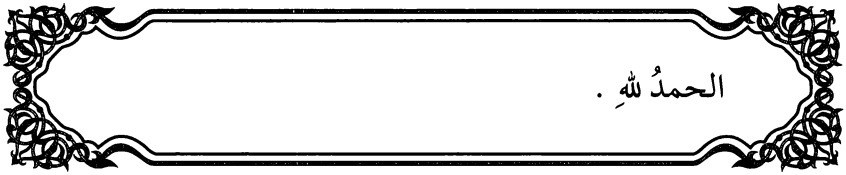

بدأَ بالحمدِ **اقتداءً** بالكتابِ العزيزِ ، **وامتثالاً** لِمَا رغَّبَ فيه المصطفىٰ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حيثُ قالَ : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ بِـ (ٱلْحَمْدُ للهِ) . . فَهُوَ أَبْتَرُ »[1] ، ويُروىٰ : « أَجْذَمُ »[2] ، ويُروىٰ : « أَقْطَعُ »[3] ، وكلُّها علىٰ طريقِ التشبيهِ البليغِ بالأبترِ والأجذمِ والأقطعِ ؛ في العيبِ المنفِّرِ وعدمِ التمامِ .

ومعنى (**الحمدُ للهِ**) : المدحُ بكلِّ كمالٍ للهِ ؛ لأنَّ الكمالَ : إمَّا **قديمٌ** فهو وصفُهُ ، وإمَّا **حادثٌ** فهو فعلُهُ ، فالكلُّ إذاً لهُ ، فلا يستحقُّ المدحَ على الحقيقةِ سواهُ .

وحكمُ هـٰذا الحمدِ : الوجوبُ مرَّةً في العمرِ ؛ كالحجِّ ، وكلمتَيِ

---

(١) رواه النسائي في « السنن الكبرىٰ » (١٠٢٥٨) من حديث الزهري مرسلاً .

(٢) رواه أبو داود (٤٨٤٠) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) رواه النسائي في « السنن الكبرىٰ » (١٠٢٥٥) ، وابن ماجه (١٨٩٤) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .
قال العلامة ابن الملقن في « البدر المنير » (٥٢٨/٧) عن هـٰذا الحديث : (هـٰذا الحديث حسن) .

الشهادةِ ، والصلاةِ علىٰ سيِّدِنا ومولانا محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ تسليماً كثيراً كثيراً كثيراً .

[الكلامُ على العالَمِ مِنْ حيثُ تسميتُهُ ودَلالتُهُ على اللهِ تعالىٰ]

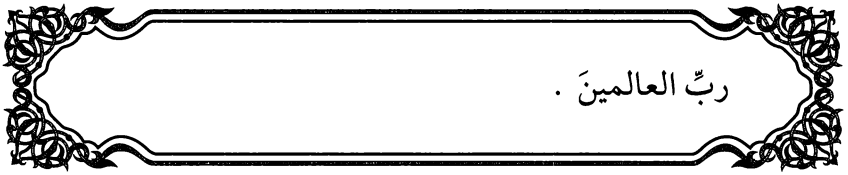

أصلُ التربيةِ : نقلُ الشيءِ مِنْ أمرٍ إلىٰ أمرٍ حتىٰ يصيرَ إلىٰ غايةٍ أرادَها المربِّي ، ثمَّ نُقِلَ إلى المالكِ والمصلحِ للزومِ التربيةِ لهما غالباً .

والعالَمونَ : جمعُ سلامةٍ للعالَمِ علىٰ غيرِ قياسٍ ، **والعالَمُ في اللُّغةِ** : كلُّ نوعٍ أو جنسٍ فيهِ علامةٌ يمتازُ بها عن سائرِ الأنواعِ والأجناسِ الحادثةِ ؛ **فيُقالُ في الأنواعِ** : عالمُ الإنسانِ ، وعالمُ الطيرِ ، وعالمُ الخيلِ ، **ويُقالُ في الأجناسِ** : عالمُ الحيوانِ ، وعالمُ الأجسامِ ، وعالمُ الناميات .

ويحتملُ أن تكونَ المناسبةُ في تسميةِ النوعِ والجنسِ بالعالمِ : أنَّ لهما مِنَ الفصولِ والخواصِّ ما يُعلَمانِ بهِ .

ونقلَهُ المتكلِّمونَ إلىٰ كلِّ حادثٍ ، والمناسبةُ في هـٰذهِ التسميةِ : أنَّ كلَّ حادثٍ فيهِ علاماتٌ تُميِّزُهُ عن موجدِهِ المولى القديمِ حتىٰ لا يلتبسُ بهِ أصلاً ، ولهـٰذا ردَّ مولانا جلَّ وعلا على الضَّالِّينَ الذينَ جعلوا لهُ

شركاءَ مِنَ الحوادثِ ؛ فقالَ تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ ﴾ [الرعد : ٣٣] أيِ : اذكروا أوصافَهُم حتىٰ يُنظَرَ : أفيها ما يَصلُحُ للألوهيَّةِ أم لا .

ويحتملُ أن تكونَ المناسبةُ : أنَّ كلَّ حادثٍ يحصلُ العلمُ للناظرِ فيهِ بما يجبُ للمولى العظيمِ مِنْ عَلِيِّ الصفاتِ ، ويُنزِّهُهُ عن سماتِ المحدَثاتِ ، ولهـٰذا قالَ جلَّ مِنْ قائلٍ : ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران : ١٩٠] ، وقالَ جلَّ وعلا : ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ ﴾ [الأعراف : ١٨٥] ، والآياتُ في ذلكَ كثيرةٌ .

فالمناسبةُ الأولىٰ في وضعِ اللُّغةِ والاصطلاحِ : تقتضي أنَّ العالَمَ مأخوذٌ مِنَ العَلامةِ .

والمناسبةُ الثانيةُ : تقتضي أنَّهُ مأخوذٌ مِنَ العِلْمِ .

وذِكْرُ هـٰذا الوصفِ ؛ وهو (ربُّ العالمينَ) بعدَ (الحمدُ للهِ) . . **شبْهُ البرهانِ بعدَ الدعوىٰ** ؛ لأنَّهُ لمَّا ادَّعىٰ في الجملةِ الأولىٰ أنَّ كلَّ كمالٍ فهو للهِ تعالىٰ وحدَهُ ، لا يُمدَحُ عليهِ في الحقيقةِ سواهُ ، وقد عرفتَ أنَّ الكمالَ إمَّا قديمٌ وإمَّا حادثٌ . . أتىٰ بما يدلُّ علىٰ أنَّ كلا الكماليْنِ لهُ تعالىٰ ؛ بمعنىٰ : أنَّ الأولَ وصفُهُ ، والثانيَ فعلُهُ ، **والدليلُ علىٰ ذلكَ** : العوالمُ ؛ لأنَّهُ قد قامَ البرهانُ القطعيُّ علىٰ حدوثِها **مِنْ جهةِ تغيُّرِها** الذي آذنَتْ بهِ التربيةُ المأخوذةُ مِنْ لفظِ (رَبِّ) ، **ومِنْ جهةِ احتياجِها إلى المُخصِّصِ** في اختصاصِها ببعضِ ما تقبلُهُ مِنْ مقدارٍ

وصفةٍ وغيرِهما ، وقد أشعرَ أيضاً بالاحتياجِ إلى المخصِّصِ : الإتيانُ بالجمعِ في (العالمينَ) ؛ فإنَّهُ مُؤذِنٌ بالاختلافِ في المقاديرِ والصفاتِ والأزمنةِ والأمكنةِ ، معَ قبولِ كلٍّ مقدارَ غيرِهِ وصفتَهُ وزمانَهُ ومكانَهُ ، فلو وقعَ ذلكَ مِنْ غيرِ فاعلٍ . . لزمَ الجمعُ بينَ متنافيينِ ؛ **وهما مساواةُ أحدِ الأمرينِ لصاحبِهِ ورجحانُهُ عليهِ بلا سببٍ** ، وذلكَ معلومُ الاستحالةِ .

فإذاً ؛ هـٰذا الوصفُ ؛ وهو (ربُّ العالمينَ) مُؤذِنٌ بحدوثِ جميعِ العوالمِ **مِنْ جهةِ المضافِ**[1] ؛ لإشعارِهِ بعمومِ التربيةِ للعوالمِ المستلزمةِ للتغيُّرِ في جميعِها ، وهو دليلٌ على الحدوثِ والافتقارِ للمحدِثِ ، **ومِنْ جهةِ المضافِ إليهِ** ؛ لإشعارِهِ بسببِ جمعيَّتِهِ وعمومِهِ باختلافِ أصنافِ العوالمِ وأنواعِها وأجناسِها في مقاديرِها وصفاتِها وأزمنتِها وأمكنتِها وجهاتِها ، معَ قَبولِ مادَّةِ كلٍّ واحدٍ منها لِمَا حصلَ لغيرِهِ ، وذلكَ يستلزمُ[2] حدوثَها وافتقارَها إلى المخصِّصِ .

ولمَّا كانَ الإحداثُ والإيجادُ موقوفينِ **علىٰ كمالِ ألوهيَّةِ الموجِدِ** ، واتصافِهِ[3] : بوجوبِ الوجودِ ، والقدمِ ، والبقاءِ ، والقيامِ بالنفسِ ، والمخالفةِ للحوادثِ ، والوحدانيةِ ، والحياةِ ، وعمومِ القدرةِ والإرادةِ لجميعِ الممكناتِ ، وعمومِ العلمِ لجميعِ الواجباتِ والجائزاتِ

---

(١) في (و) زيادة : (وهو : رب) .

(٢) **يعني** : الاختلافُ المشاهدُ يستلزمُ حدوثَ مَا حلَّ فيه ؛ وهو العالم .

(٣) في (و) وضع فوقها : (عطف تفسير) .

والمستحيلاتِ . . لزمَ[1] أنَّ كلَّ حادثٍ يدلُّ على وجوبِ هٰذهِ الكمالاتِ لمولانا جلَّ وعلا .

وبالجملةِ : فالعوالمُ بعدَ أنْ تقرَّرَ وجوبُ حدوثِها وافتقارِها إلىٰ مولانا جلَّ وعلا . . **شهدَتْ بأنَّ كلَّ كمالٍ قديمٍ فهو وصفُهُ تعالىٰ** ؛ لتوقُّفِ حدوثِها على اتِّصافِ مولانا جلَّ وعلا بذلكَ الكمالِ ، **وشهدَتْ بأنَّ كلَّ كمالٍ حادثٍ فهو فعلُهُ تعالىٰ** ؛ لِمَا[2] شهدَتْ بهِ مِنْ وجوبِ الوحدانيةِ لمولانا تباركَ وتعالىٰ ؛ **فقد شهدَتْ إذاً بأنَّ المدحَ بكلِّ كمالٍ قديمٍ أو حادثٍ إنَّما هو لمولانا جلَّ وعلا** ، وهو معنى (الحمدُ للهِ) .

وهٰذا التقريرُ يُعرِّفُكَ : أنَّ تعقيبَ جملةِ (الحمدُ للهِ) في سورةِ (الفاتحةِ) بالوصفِ بـ (ربِّ العالمينَ) . . **هو في غايةِ الحُسْنِ والإعجازِ** ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

[سطورٌ في تعظيمِ وتوقيرِ النبيِّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ]

والصلاةُ والسلامُ علىٰ سيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ خاتمِ النبيِّينَ وإمامِ المرسلينَ .

لا شكَّ أنَّ أعلى الكمالاتِ الحادثةِ كلِّها وأدومَها كمالُ الفوزِ برضا

---

(١) في هامش (و) : (أي : لزم بيانُها ؛ لاستحالةِ ثبوتِ الدليل بلا مدلول) .
(٢) في (ج) وضع فوقها : (رابط) ، وعلىٰ كلمة (فقد) الآتية : (نتيجة) .

مولانا جلَّ وعلا والسلامةِ مِنْ غضبِهِ ، **وقد جعلَ اللهُ سبحانَهُ بفضلِهِ نبيَّنا وسيِّدَنا ومولانا محمَّداً صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ باباً عظيماً مفتوحاً لذلكَ في الدنيا والآخرةِ لا يقاربُهُ بابٌ** ، ولا يستغني عنِ التعلُّقِ بأذيالِهِ والإيواءِ إلىٰ عتبةِ حَرَمِهِ وبابِهِ أحدٌ مِنَ الأعداءِ أوِ الأحبابِ[1] .

كيفَ ومِنْ أجلِهِ خلقَ اللهُ تعالى الكمالَ الدنيويَّ والأخرويَّ ، والعلويَّ والسفليَّ ؟![2] .

وبشفاعتِهِ الكبرىٰ في الآخرةِ وما بعدَها مِنْ شفاعاتِهِ : تنقشعُ أنواعُ الكروبِ[3] ، وترتفعُ بفضلِ اللهِ سبحانَهُ أسبابُها ، وتتجلَّىٰ شموسُ نِعَمِ

---

(١) قال العلامة الآلوسي في « روح المعاني » (٢١/ ١١٤) : شؤونُ الله جل وعلا طورٌ ما وراء طور العقل : [من الكامل]

هيهاتَ أنْ تَصطادَ عنقاءَ البقا بلعابِهنَّ عناكبُ الأفكارِ

وأبعدُ من محدَّب الفلك التاسع حصولُ علم بالله عز وجل وبصفاته جلَّ شأنه يعتدُّ به بدون نور إلٰهي يستضيء العقل به ، وعقولهم ـ يعني : أهل الجدل من الفلاسفة ـ في ظلمات بعضها فوق بعض ، وقد سُدَّتْ أبواب الوصول إلا علىٰ متبعٍ للرسول صلى الله عليه وسلم ، قال بعضهم مخاطباً لحضرة صاحب الرسالة عليه الصلاة والسلام : [من السريع]

وأنتَ بابُ اللهِ أيُّ امرئٍ أتاهُ مِنْ غيرِكَ لا يدخلُ

(٢) في « معارج القدس » (ص ١١٨) المنسوب لحجة الإسلام الغزالي : (يصح أن يقال : لولاك ما خلقت الأفلاك ؛ فهو الخلاصة من الخليقة ، والصفوة من البرية ، وهو الكمال والغاية ، والسدرة المنتهىٰ ، وهو أول ما خلق ، وآخر ما بعث ؛ كما ذكره عليه السلام) .

(٣) في (ج ، د ، و) : (الكُرَب) .

مولانا جلَّ وعلا علىٰ كافَّةِ المؤمنينَ ، وتنفتحُ أبوابُها التي لم يتجاسرْ أحدٌ مِنْ أهل الكمالاتِ علىٰ طلبِ فتحِها ، وتنتشرُ بعنايتِهِ العظمى التي تَفضَّلَ بها المولىٰ تباركَ وتعالىٰ علىٰ أهلِ الإيمانِ بهِ . . أنواعُ السرورِ ، وتنكشفُ عنِ الظواهرِ والبواطنِ أجناسُ الغمومِ وأنواعُ الشرورِ .

وببركةِ مبعثِهِ الشريفِ وطلوعِ طلعتِهِ البهيَّةِ السعيدةِ على الأرضِ : انكشفَتْ ظلماتُ الكفرِ والجهالاتِ التي عمَّتْ وانتشرَتْ ، وتمكَّنَتْ غايةَ التمكُّنِ في جميعِ الآفاقِ والقلوبِ ، وتشعشعَتْ أنوارُ الإيمانِ باللهِ تعالىٰ وبرسلِهِ وكُتبِهِ وملائكتِهِ ، وانقلعَتْ بفضلِ اللهِ تعالىٰ سحائبُ رانِ الجهلِ وغُمَّةُ السيئاتِ والذنوبِ ، وأفاضَ سبحانَهُ رحمتَهُ على الخلقِ ، وأخرجَ لهم علىٰ يدِ مصطفاهُ سيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ذخائرَ المعارفِ الربَّانيةِ[1] ، ونفائسَ الحكمِ والعلومِ اللدنيَّةِ ، وحلاهم بجواهرِ الأسرارِ التي خَبَأَها لهم في خزائنِ الغيوبِ ، **حتىٰ كثُرَ منهُم في كلِّ جيلٍ الأقطابُ والأوتادُ والنقباءُ والأخيارُ والأبدالُ**[2] ، وعجَّتِ الأرضُ[3] ؛ سهلُها وجبلُها ، برُّها وبحرُها . . بتوحيدِ المولىٰ

---

(١) في (و) : (**ذخائر** بالذال المعجمة : ما ادُّخرَ للآخرة ، وبالمهملة : ما ادُّخر للدنيا ، قرَّرَهُ شيخنا الشيخ محمد بركات الأنصاري) ، وفي (ج) : (**المعارف الربانية** : علم العقائد) .

(٢) انظر في بيان هٰذه الألفاظ الفخيمة لنخبة الأولياء من الأمة المحمدية رسالةَ خاتمة محققي السادة الحنفية العلامة ابن عابدين « إجابة الغوث ببيان حال النقباء والنجباء والأبدال والأوتاد والغوث » ضمن « رسائله » (٢/ ٢٦٤) .

(٣) في (و) وضع فوقها عبارة (أي : هاجت) ، **وعجَّتْ** : مُلِئَتْ أيضاً .

تباركَ وتعالىٰ ، والتنويهِ بأقدارِ رسلِهِ وملائكتِهِ وكُتبِهِ ، واللَّهَجِ بشكرِهِ سبحانَهُ وذكرِهِ وحمدِهِ علىٰ كلِّ حالٍ وبكلِّ كمالٍ .

وانتشرَتْ أمَّةُ نبيِّنا ومولانا محمدٍ عليهِ الصلاةُ والسلامُ وتطاولَتْ أزمنتُها إلىٰ موافاةِ القيامةِ[1] ، وحفظَ اللهُ سبحانَهُ عليهِمُ الإيمانَ معَ اختلافِ الدُّوَلِ وانتشارِ المِحَنِ وبُعْدِ العهدِ مِنْ مشاهدةِ أهلِ الحقِّ والسُّننِ والاستقامةِ ، ونمَّىٰ سبحانَهُ أنوارَهُمُ المعنويَّةَ والحسيَّةَ دُنيا وأخرىٰ ، **حتىٰ كادوا كلُّهُم مِنْ حِكَمِ قلوبِهِم وسطوعِ أنوارِهِم وامتدادِها أن يكونوا أنبياءَ**[2] ، وأكثرَ سبحانَهُ عددَهُم كثرةً عظيمةً تخرجُ عنِ الحصرِ ، حتىٰ جعلَهُم بفضلِهِ ورحمتِهِ ثُلُثيْ جميعِ مَنْ يدخلُ الجنَّةَ مِنَ السعداءِ ، وقد وردَ : أنَّ صفوفَ أهلِ الجنَّةِ مئةٌ وعشرونَ صفّاً ،

---

(١) في (و) : (موافاة قرب يوم) ، وهي تفسير في (ج) .

(٢) فيه الإشارة إلى الحديث الذي رواه أبو نعيم في « الحلية » (٩/ ٢٧٩) من حديث سيدنا سويد بن الحارث رضي الله عنه مرفوعاً : « علماءَ حكماءَ ، كادوا من صدقِهم أن يكونوا أنبياءَ » .
وقد نقل العلامة القاري في « المرقاة » (٩/ ٣٨٩٢) في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم الذي رواه البخاري (٣٦٨٩) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : « لقد كانَ فيمنْ كانَ قبلَكم مِنْ بنِي إسرائيلَ رجالٌ يُكلَّمونَ مِنْ غيرِ أنْ يكونوا أنبياءَ ؛ فإنْ يكنْ مِنْ أُمتي منهمْ أحدٌ فعمرُ » . . عن التوربشتي قولَهُ : (لم يَرِدْ هـٰذا القول موردَ التردُّد ؛ **فإنَّ أمته أفضلُ الأمم ، وإن كانوا موجودين في غيرهم من الأمم . . فبالحريِّ أن يكونوا في هـٰذه الأمة أكثر عدداً وأعلىٰ رتبة** ، وإنَّما ورد مورد التأكيد والقطع به ، ولا يخفىٰ علىٰ ذي الفهم محلُّه من المبالغة كما يقول الرجل : إن يكن لي صديق فإنه فلانٌ ؛ يريد بذلك : اختصاصَه بالكمال في صداقته ، لا نفيَ الأصدقاء) .

ثمانونَ صفّاً منها لهـٰذهِ الأمَّةِ[1] ، ولعلَّهم وإنْ كانوا ثُلُثيْ أهلِ الجنَّةِ يكونُ لهم مِنَ الجنَّةِ ونعيمِها أكثرُ مِنَ الثلثينِ ؛ كثلاثةِ أرباعٍ أو تسعةِ أعشارٍ ونحوِ ذلك ؛ لِمَا عُلِمَ مِنْ تخصيصِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ لهم بكرامةِ تضعيفِ الثوابِ في العملِ والزمانِ والمكانِ والحالِ .

وبالجملةِ : لمَّـا لم ينلْ غيرُهُم مِنَ الجنَّةِ إلا اليسيرَ . . فكأنَّها إنَّما خُلِقَتْ مِنْ أجلِهِم ولهم !

[حمدُ اللهِ تعالىٰ علىٰ نعمةِ النبيِّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ مِنْ أوجبِ الواجباتِ ، والتوسُّلُ بهِ مِنْ أعلى الوسائلِ للفوزِ بعليِّ الدرجاتِ]

وإذا عرفتَ أنَّ منزلةَ سيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عندَ مولانا جلَّ وعلا بهـٰذهِ المثابةِ . . **عرفتَ أنَّ حمدَهُ تعالىٰ وشكرَهُ علىٰ إنعامِهِ بهِ على الخلْقِ مِنْ أوجبِ الواجباتِ** ، وأنَّ التوسُّلَ إليهِ تعالىٰ بحبِّ هـٰذا السيِّدِ ، والتعظيمِ لهُ ، وكثرةِ الصلاةِ والتسليمِ عليهِ . . **مِنْ أعلى الوسائلِ للأمنِ مِنَ المَخُوفاتِ ، والفوزِ بعَلِيِّ الدرجاتِ** .

ولو لم يكنْ للصلاةِ عليهِ مِنَ الفضلِ العظيمِ إلا ما وردَ في الصحاحِ : أنَّ مَنْ صلَّىٰ علىٰ سيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ عليهِ الصلاةُ والسلامُ مَرَّةً صلَّى اللهُ عليهِ بها عشراً[2] . . لكانَ كافياً[3] ، كيفَ وقد وردَ في

---

(١) رواه الترمذي (٢٥٤٦) ، وابن ماجه (٤٢٨٩) من حديث سيدنا بريدة رضي الله عنه مرفوعاً .

(٢) رواه مسلم (٣٨٤) من حديث سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٣) في (و) زيادة : (للعقلاء) ، وفي هامشها : (أي : لما فيه من صلاة المولىٰ=

فضلِها العظيمِ ما ألَّفَ أئمَّتُنا فيهِ على الانفرادِ تآليفَ عديدةً ؟![1] .

وقد رأيتُ لبعضِ أئمَّةِ التصوُّفِ : أنَّ مَنْ فقدَ شيوخَ التربيةِ . . فليكثرْ مِنَ الصلاةِ على النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ؛ فإنَّهُ يصلُ بهِ إلىٰ مقصِدِهِ[2] ، ولعلَّهُ أخذَ ذلكَ مِنْ قولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لأبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ عندَما التزمَ أن يجعلَ جميعَ صلاتِهِ للنبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « إِذاً تُكْفَىٰ هَمَّكَ ، وَيُغْفَرَ ذَنْبُكَ »[3] .

ولا شكَّ أنَّ المريدَ الطالبَ[4] علىٰ مشايخِ التربيةِ قدِ اهتمَّ بتنقيةِ

= علىٰ عبده ، ولا شيءَ أفضلُ منه . انتهىٰ) .

(١) وما أكثرها ! منها : « فضلُ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم » للقاضي أبي إسحاق الجهضمي المالكي ، و« الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم » لابن أبي عاصم ، ومن أجمعها كتاب « **القول البديع** » لعصريِّ المصنف الحافظِ السخاوي .

(٢) في (د ، و) : (مقصوده) ، ولعلَّ المعنيَّ من بعض أئمة التصوف : هو العارف بالله تعالى الشيخ **أبو العباس الحضرمي** رحمه الله تعالىٰ ؛ فقد قال عصريُّ المصنف وتلميذه العلامة أحمدُ زروق في « عدة المريد الصادق » (ص ٨٨) : (قال شيخُنا أبو العباس الحضرمي رضي الله عنه في وصيَّتِهِ التي كتبَ لي بها يومَ وداعه الأول : وعليك بدوام الذكر ، وكثرةِ الصلاة علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، **وهي سُلَّمٌ ومعراج وسلوكٌ إلى الله تعالىٰ إذا لم يلقَ الطالبُ شيخاً مرشداً** ؛ فقد سمعت في سنة ست وأربعين وثماني مئة بالحرم الشريف بعضَ الصالحين روىٰ لي ذلك عن بعض أهل الصدقِ مع الله تعالىٰ ، وكلاهما معروفان رأيتهما) ، وانظر « قواعد التصوف » (ص ١٨٧) .

(٣) رواه الترمذي (٢٤٥٧) من حديث سيدنا أُبيِّ بن كعب رضي الله عنه ، وقال : (**هٰذا حديث حسن**) .

(٤) في (و) وضع فوقها : (ضمَّنَهُ معنى : المُقْبِل) ، وذلك لتعدِّيه بعدُ بـ (علىٰ) .

نفسِهِ ، وشفائِها مِنْ علائقَ سواهُ تباركَ وتعالىٰ ، فإذا أكثرَ مِنَ الصلاةِ علىٰ سيِّدِنا ومولانا ونبيِّنا محمَّدٍ عليهِ الصلاةُ والسلامُ . . **كُفِيَ هـٰذا الهمَّ الذي اهتمَّ بهِ** ، واللهُ تعالىٰ أعلمُ .

[مناسبةُ ذكرِ الصلاةِ والسلامِ على النبيِّ بعدَ حمدِ اللهِ تعالىٰ]

فذكرُنا في هـٰذهِ العقيدةِ بعدَ حمدِ اللهِ تعالى الصلاةَ والسلامَ علىٰ نبيِّهِ وأشرفِ خلقِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ . . **مناسبٌ مِنْ أوجُهٍ** :

الأولُ : أنَّهُ شبْهُ حمدٍ خاصٍّ بعدَ حمدٍ عامٍّ ؛ لأنَّهُ لمَّا حمدَ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ حمداً مطلقاً علىٰ جميعِ الفضائلِ والفواضلِ ، **وإن شئتَ قلتَ** : علىٰ كمالِهِ وتكميلِهِ . . حمدَهُ بعدَ ذلكَ حمداً خاصّاً ؛ وهو امتثالُ أمرِهِ سبحانَهُ فيما أمرَ بهِ مِنَ الصلاةِ والتسليمِ علىٰ نبيِّهِ محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ علىٰ نعمةٍ خاصّةٍ ؛ **وهي نعمةُ بَعْثِ اللهِ سبحانَهُ نبيَّنا ومولانا محمداً عليهِ الصلاةُ والتسليمُ ، ورحمتِهِ سبحانَهُ بهِ الخلْقَ دنيا وأخرىٰ** ، وخَصَّ هـٰذهِ النعمةَ بالذِّكرِ لأنَّها أكبرُ النعمِ وأعمُّها وأدومُها .

الثاني : أنَّهُ لمَّا حمدَ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ وشكرَهُ علىٰ جميعِ نعمِهِ التي تَفضَّلَ بها سبحانَهُ وأوجدَها وحدَهُ . . شكرَ بعدَ ذلكَ مَنْ أظهرَ سبحانَهُ علىٰ يدِهِ تلكَ النعمَ وأفاضَها ببركتِهِ على الخلقِ دنيا وأخرىٰ ؛ وهو نبيُّنا ومولانا محمَّدٌ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ؛ لقولِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : « مَنْ لَمْ يَشْكُرِ ٱلنَّاسَ . . لَمْ يَشْكُرِ ٱللهَ »[1] ،

---

(١) رواه الترمذي (١٩٥٥) من حديث سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

ولمَّا كنَّا عاجزينَ عن مكافأتِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ مِنْ قِبَلِ أنفسِنا . . **وجبَ أن نَرجِعَ في ذلكَ إلىٰ مولانا الكريمِ القادرِ الذي بيدِهِ خزائنُ النعمِ** ، فنطلبَ منهُ أن يصلِّيَ علىٰ هـٰذا النبيِّ الشريفِ ؛ أي : يُنعِمَ عليه بنِعَمٍ يصحبُها تكريمٌ وتعظيمٌ علىٰ ما يليقُ بمنزلةِ هـٰذا السيدِ عندَهُ ، وأن يُسلِّمَ عليهِ ؛ أي : يُعظِّمَهُ ؛ بأن يُسمِعَهُ مِنْ كلامِهِ الذي لا مثلَ لهُ ما تقرُّ بهِ عينُهُ ، وتبتهجُ بهِ نفسُهُ ، ويتَّسعُ بهِ جاهُهُ .

الثالثُ : أنَّه لمَّا صدرَ منهُ (الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ) ، وكانَ ذلكَ مقتضياً لمعرفةِ توحيدِ مولانا جلَّ وعلا ، ومعرفةِ ما يليقُ بهِ مِنْ أوصافِ الألوهيَّةِ علىٰ حسَبِ ما مضىٰ تقريرُهُ . . شكرَ بعدَهُ مَنْ أوصلَ سبحانَهُ علىٰ يدِهِ هـٰذهِ النعمةَ العظيمةَ ؛ إذِ الناسُ قبلَ بعثِهِ كانوا يمدحونَ غيرَ اللهِ تعالىٰ ؛ مِنَ الأصنامِ وغيرِها ، ويُضيفونَ علىٰ سبيلِ الحقيقةِ في زعمِهِم نِعَمَهُ تباركَ وتعالىٰ وأنواعَ تربيتِهِ إلىٰ غيرِهِ مِنَ الأسبابِ العاديةِ وغيرِها .

فلمَّا بُعِثَ نبيُّنا ومولانا محمَّدٌ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ . . **عرَّفَهُم أنَّ الحمدَ لا يستحقُّهُ على الحقيقةِ إلا اللهُ تعالىٰ** ؛ إذْ لا كمالَ قديماً ولا حادثاً إلا لهُ ، وأنَّهُ هو ربُّ العالمينَ وحدَهُ ، وبلَّغَهُم قولَهُ تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر : ٣] ونحوَ ذلكَ ممَّا كثُرَ في القرآنِ ، وقدِ اختُصِرَ ذلكَ كلُّهُ في (الفاتحةِ) ، ولهـٰذا كانَتْ أُمَّ القرآنِ .

الرابعُ : أنَّ حمدَ اللهِ تعالىٰ وشكرَهُ الذي دخلَ تحتَ عمومِهِ . .

دعاءٌ وطلبٌ للمولىٰ[1] الكريمِ تباركَ وتعالىٰ مزيدَ نعمِهِ بطريقِ وعدِهِ الصادقِ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ [إبراهيم : ٧][2] ، ولهٰذا وردَ في الخبرِ : « **أَفْضَلُ ٱلذِّكْرِ** : لا إِلَـٰهَ إِلا ٱللهُ ، **وَأَفْضَلُ ٱلدُّعَاءِ** : ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ »[3] ، ولمَّا كانَتْ إجابةُ أدعيتِنا موقوفةً علىٰ صلاتِنا علىٰ نبيِّنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ[4] . . أتينا بالصلاةِ والسلامِ عليهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بعدَ جملةِ الحمدِ المتضمِّنِ للشكرِ المتضمِّنِ طلبَ المزيدِ مِنْ نعمِ اللهِ تعالىٰ ؛ تكميلاً لهٰذا الطلبِ ، وتتميماً لغرضِ الحمدِ[5] .

الخامسُ : أنَّ قولَهُ : (ربِّ العالمينَ) أشعرَ بأنَّ التربيةَ كلَّها ؛

---

(١) اللام متعلقة بـ (دعاء) ، أو هي لام التقوية ، وفي (د) : (من المولىٰ) ووجهها ظاهر .

(٢) في هامش (و) : [من الوافر]

كـــريـــمٌ لا يغيِّـــرُهُ صبـــاحٌ عنِ الخُلُقِ الجميلِ ولا مساءُ
إذا أثنـىٰ عليـهِ المـرءُ يـومـاً كفـاهُ مِـنْ تعـرُّضِـهِ الثَّنـاءُ

(٣) رواه الترمذي (٣٣٨٣) ، والنسائي في « السنن الكبرىٰ » (١٠٥٩٩) ، وابن ماجه (٣٨٠٠) من حديث سيدنا جابر رضي الله عنه .

(٤) روى الترمذي (٣٤٧٦) ، والنسائي (٣/ ٤٤) من حديث سيدنا فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد إذ دخل رجل فصلَّىٰ ـ يعني : دعا الله تعالىٰ ـ فقال : اللهم ؛ اغفر لي وارحمني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عجلتَ أيُّها المصلِّي ، إذا صلَّيتَ فقعدتَ فاحمدِ اللهَ بما هو أهلُهُ ، وصلِّ عليَّ ، ثمَّ ادعُهُ » ، قال : ثم صلَّىٰ رجل آخر بعد ذلك ، فحمد الله وصلَّىٰ على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « أيُّها المصلِّي ؛ ادعُ تُجبْ » .

(٥) في (د ، هـ ، و) : (الحامد) .

وهي إيصالُ كلِّ حادثٍ إلىٰ كمالِهِ الذي أُريدَ لهُ . . ليسَتْ إلا مِنَ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ، **وهـٰذهِ التربيةُ علىٰ قسمينِ** : عامَّةٍ ، وخاصَّةٍ :

فالعامَّةُ : التربيةُ بالإيجادِ والتنميةِ ، والإمدادِ بالحياةِ والحواسِّ وغيرِها ممَّا هو مشتركٌ بينَ عمومِ الأجسادِ .

والخاصَّةُ : التربيةُ الروحانيَّةُ بالعلومِ والمعارفِ العلميَّةِ والعمليَّةِ ، وضبطِ الحركاتِ والسكناتِ للجريِ علىٰ مقتضاهما ، وهـٰذهِ التربيةُ هي العزيزةُ الشريفةُ ، الموصلةُ إلى الفوزِ برضا مولانا جلَّ وعزَّ ، والتمتعِ بما لا يُحاطُ بوصفِهِ مِنْ نعيمِ الجِنَانِ أبدَ الآبادِ ، وقد جعلَ اللهُ سبحانَهُ هـٰذهِ التربيةَ الخاصَّةَ لا تحصلُ لأحدٍ مِنْ أهلِ الأرضِ إلا علىٰ أيدي الرسلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، **وجعلَ الحاصلَ منها علىٰ يدِ نبيِّنا ومولانا محمَّدٍ عليهِ الصلاةُ والسلامُ الحظَّ الأوفرَ والنصيبَ الأكثرَ** ، معَ سهولةٍ فيها وقِلَّةِ معاناةٍ ، كما قالَ تعالىٰ : ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة : ١٨٥] ، وقالَ في وصفِ نبيِّنا ومولانا محمَّدٍ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف : ١٥٧] .

وقد عرفتَ كثرةَ مَنْ تربَّىٰ علىٰ يدِهِ هـٰذهِ التربيةَ الخاصَّةَ ، وأنَّهُم ثلثا أهلِ الجنَّةِ[1] ، فأشرنا إلىٰ تربيةِ مولانا جلَّ وعلا لخلقِهِ التربيةَ العامَّةَ بقولِنا : (ربِّ العالمينَ) ، وأشرنا إلىٰ تربيتِهِ الخاصَّةِ بذكرِ أفضلِ مَنْ أجزلَ الحظَّ منها علىٰ يدِهِ ، مقروناً ذلكَ بتعظيمِهِ ، والصلاةِ والسلامِ عليهِ .

---

(١) تقدم (ص ١١٠) .

[الفرقُ بينَ السيدِ والمولىٰ]

وإنَّما قدَّمنا في أصلِ العقيدةِ وصفَهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ بالسيِّدِ علىٰ وصفِهِ بالمولىٰ ؛ **لأنَّ السيِّدَ هو الذي يُفزَعُ إليهِ في كلِّ مُهِمٍّ**[1] ، **والمولىٰ هو الناصرُ** ، ولا شكَّ أنَّ الفزعَ في المُهِمِّ إلى السيِّدِ يكونُ أوَّلاً ، ونصرتَهُ لِمَنْ فَزِعَ إليه في نيلِ مُهِمِّهِ تكون ثانياً بعدَ فزعِهِ إليهِ ، **ولا شكَّ أنَّهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ مَفزَعُ الخلائقِ ، وناصرُهُم في الدنيا ؛** بما بَيَّنَ لهم مِنْ طريقِ النجاةِ ، وعلَّمَهُم مِنْ أنواعِ الهداياتِ ، حتىٰ تركَهُم على المَحَجَّةِ البيضاءِ التي لا غبارَ عليها[2] ، **ومَفزَعُهُم وناصرُهُم في الآخرةِ** ؛ إذ لهُ المقامُ المحمودُ هناكَ ، والشفاعةُ المتكثِّرةُ المشفَّعةُ[3] ، والمقالةُ المسموعةُ ، والسؤالُ المُعْطَىٰ ، والجاهُ الأعظمُ ، والمنزلةُ العليا ، نسألُ اللهَ تعالىٰ أن يَهَبَ لنا نصيباً وافراً مِنَ النفعِ بسيادتِهِ وجاهِهِ الأعظمِ دنيا وأخرىٰ .

---

(١) في (و) : (في كل أمر مهم) .

(٢) كما روى ابن ماجه (٤٣) ، والحاكم في « المستدرك » (١/ ٩٦) من حديث سيدنا العرباض بن سارية رضي الله عنه مرفوعاً : « قد تركتُكم على البيضاءِ ، ليلُها كنهارِها ، لا يَزيغُ عنها بعدي إلا هالكٌ » ، **والمحجَّة** : جادَّة الطريق .

(٣) قوله : (**المتكثِّرة**) في (و) : (المتكاثرة) يعني : المتعدِّدة ؛ إذ هي خمسة أنواع ذكرها القاضي عياض في « إكمال المعلم » (١/ ٥٦٥) ، وقوله : (**المشفَّعة**) يعني : المقبولة الماضية .

[معنىٰ خاتمِ النبيينَ]

ومعنىٰ (**خاتمِ النبيِّينَ**) : أنَّهُ آخرُهُم ، وبهِ كَمُلَ عددُهُمُ الذي هو مئةُ ألفٍ وأربعةٌ وعشرونَ ألفاً[1] ، فلا نبيَّ بعدَهُ ، ومِنْ لازمِهِ : أنْ لا رسولَ بعدَهُ ؛ **لأنَّ النبيَّ أعمُّ مِنَ الرسولِ على الصحيحِ ، ونفْيُ الأعمِّ يستلزمُ نفْيَ الأخصِّ** ؛ فكَمَّلَ سبحانَهُ لنبيِّنا ومولانا محمَّدٍ عليهِ الصلاةُ والسلامُ جميعَ المحاسنِ التي تَفرَّقَتْ في الأنبياءِ والرسلِ قبلَهُ ، وشَرَّفَ شريعتَهُ السمحةَ ؛ بأن جعلَ أحكامَها متصلةً بالآخرةِ ، لا ناسخَ لها ، ولا مُبدِّلَ لها ، وأطلعَ أُمَّتَهُ المشرَّفةَ علىٰ مَساوي الأممِ الذينَ خلَوا ، وعلى العقوباتِ التي نزلَتْ بهِم ؛ ليعتبروا بذلكَ ويرتدعوا عنِ المعاصي ، ولا يَغترُّوا بالمهلةِ ومتعةِ الدنيا كما اغترَّ بذلكَ الذينَ هلكوا قبلَهُم ، **فجعلَهُم مولانا بفضلِهِ معتبِرينَ لا معتبَراً بهِم ، ومتَّعظِينَ لا مُتَّعَظاً بهِم ، وشاهدينَ علىٰ غيرِهِم لا مشهوداً عليهِم**[2] ، وأظهرَ سبحانَهُ محاسنَهُم لِمَنْ مضىٰ مِنَ الأممِ وسترَ مَساويَهُم ، بل نَوَّهَ المولى

---

(١) رواه ابن حبان في « صحيحه » (٣٦١) ، والحاكم في « المستدرك » (٢/ ٥٩٧) من حديث سيدنا أبي ذرٍّ الغفاري رضي الله عنه .

(٢) روى البخاري (٣٣٣٩) من حديث سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يجيءُ نوحٌ وأمتُهُ ، فيقولُ اللهُ تعالىٰ : هل بلغْتَ ؟ فيقولُ : نعمْ أيْ ربِّ ، فيقولُ لأمَّتِهِ : هل بلَّغَكم ؟ فيقولونَ : لا ، ما جاءَنا مِنْ نبيٍّ ، فيقولُ لنوحٍ : مَنْ يشهدُ لكَ ؟ فيقولُ : محمدٌ صلى الله عليه وسلم وأمتُهُ ، فنشهدُ أنَّهُ قد بلَّغَ ، وهو قولُهُ جلَّ ذكرُهُ : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ ، **والوسط** : العدل .

الكريمُ بقَدْرِهِم وقَدْرِ نبيِّهِم سيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ عليهِ الصلاةُ والسلامُ تنويهاً تمنَّىٰ بسببِهِ كليمُ اللهِ تعالىٰ موسىٰ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أن يكونَ مِنْ هـٰذهِ الأُمَّةِ[1] .

وبالجملةِ : فنِعَمُ مولانا الكريمِ جلَّ وعلا ومواهبُهُ الاختصاصيَّةُ التي خصَّ بها نبيَّنا ومولانا محمَّداً صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ دنيا وأخرىٰ . . **لا يمكنُ إحصاؤُها** ، نسألُهُ سبحانَهُ أن يجعلَنا مِنْ خيارِ أُمَّتِهِ ، الفائزينَ بشرفِ قُرْبِهِ ومتابعتِهِ ، المتحصِّنينَ مِنْ كلِّ محنةٍ وهَولٍ وخوفٍ دنيا وأخرىٰ ؛ بحُرَمِ محبَّتِهِ وولايتِهِ .

ولأجلِ أنَّهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ خاتمُ النبيِّينَ : ماتَ أولادُهُ الذكورُ كلُّهُم صغاراً ، قبلَ أن يكونوا رجالاً ؛ لأنَّهُم لو عاشوا حتىٰ يبلغوا سِنَّ النبوءةِ ثمَّ لم يُنبَّؤُوا . . كانوا في ذلكَ أحطَّ رتبةً مِنْ أولادِ كثيرٍ مِنَ الرسلِ الذينَ خلَوا ؛ كإبراهيمَ ويعقوبَ وداودَ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، فلمَّا ماتوا صغاراً انتفَتْ هـٰذهِ الحَطِيطةُ[2] ، وإلىٰ هـٰذا أشارَ القرآنُ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب : ٤٠] ، **فجعلَ سبحانَهُ كونَهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ خاتمَ النبيِّينَ شِبْهَ العِلَّةِ لِمَا نفاهُ مِنْ أُبوَّتِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ**

---

(١) رواه أبو نعيم في « الحلية » (٣/ ٣٧٥) من حديث سيدنا أنس رضي الله عنه .

(٢) روىٰ أبو نعيم في « معرفة الصحابة » (٧١٣) من حديث سيدنا أنس مرفوعاً : « لو عاشَ إبراهيمُ بنُ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم . . لكانَ نبيّاً صِدِّيقاً » ، **والحطيطة** : النقص هنا ، وهي في الأصل : اسمٌ لما يوضع من الثمن .

للكبارِ الذينَ يُطلَقُ عليهِمُ اسمُ الرجالِ ، والنكتةُ فيهِ ما سبقَ تقريرُهُ ، واللهُ تعالىٰ أعلمُ .

[سيدُنا محمدٌ عليهِ الصلاةُ والسلامُ هو فخرُ الأنبياءِ والمرسلينَ]

وقولُهُ : (**وإمامِ المرسلينَ**) أي : مُقدَّمِهم في جميعِ الكمالاتِ ومتبوعِهم ، يَتعلَّقونَ بهِ في شدائدِ الآخرةِ وأهوالِها المُعضِلاتِ ، وقد قالَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : « آدَمُ فَمَنْ دُونَهُ تَحْتَ لِوَائِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ »[1] .

وقد ثبتَ أيضاً : أنَّهُ تَقدَّمَهُم وأَمَّهُم حِسّاً في ليلةِ الإسراءِ[2] ، وذلكَ كلُّهُ دليلٌ واضحٌ علىٰ أنَّ هـٰذا السيِّدَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أفضلُ المخلوقاتِ ، وأكرمُها على اللهِ تباركَ وتعالىٰ ، وفيهِ أيضاً دليلٌ علىٰ كمالِ تواضعِ رُسُلِ اللهِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ للمولىٰ تباركَ وتعالىٰ ، وامتلاءِ صدورِهِم بهيبتِهِ ومحبَّتِهِ ، والتعظيمِ لِمَا عظَّمَهُ ، والتشريفِ لِمَا شرَّفَهُ ؛ إذ لم يجعلوا عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ما خصَّهُمُ اللهُ تعالىٰ بهِ مِنْ عظيمِ فضلِهِ مانعاً مِنَ التواضعِ لِمَنْ آثَرَهُ اللهُ تعالىٰ بمزيَّةٍ وخصَّهُ بفضْلٍ علىٰ جميعِ العوالمِ ، وأخلاقُهُمُ الكريمةُ في هـٰذا نظيرُ أخلاقِ الملائكةِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ في تواضعِهِم وسجودِهِم لآدمَ عليهِ الصلاةُ

---

(١) رواه الترمذي (٣٤٨ ، ٣٦١٥) من حديث سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) رواه مسلم (١٧٢) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

والسلامُ ؛ امتثالاً لأمْرِ مولانا جلَّ وعلا ، وتعظيماً لِمَا عظَّمَ ، وتكريماً لِمَا كرَّمَ ، وحبّاً لِمَا أحبَّ .

وأينَ هـٰذهِ الأخلاقُ الكريمةُ الزكيَّةُ مِنْ خُلُقِ إبليسَ الأحمقِ المحرومِ ؛ حيث أمرَهُ المولى العظيمُ معَ الملائكةِ الكرامِ بالسجودِ لآدمَ فاستكبرَ ، ورأىٰ لنفسِهِ الدنيَّةِ شُفوفاً علىٰ مَنْ فضَّلَهُ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ[1] ، وأدركَهُ الزَّهْوُ والإعجابُ بما ليسَ لهُ ولا يستحقُّهُ ؟! وإنَّما هو محضُ فضْلٍ مِنَ المولى الكريمِ تباركَ وتعالىٰ ، وأخذَ بجهلِهِ وقلَّةِ عقلِهِ وعدمِ حيائِهِ وسابقِ شقائِهِ يعترِضُ علىٰ مَنْ لا شريكَ لهُ في مُلكِهِ ولا في حُكْمِهِ ، يحكمُ بما يشاءُ ، ويَخُصُّ مَنْ يشاءُ بما يشاءُ ، لا اعتراضَ عليهِ ، ولا سؤالَ لأحدٍ عليهِ ، وهو الحكيمُ المحمودُ علىٰ كلِّ حالٍ .

ويجبُ علىٰ كلِّ مؤمنٍ : أن يقتفيَ آثارَ الطاهرينَ المطهَّرينَ مِنْ كلِّ حمقٍ ودنسٍ ؛ مِنْ رُسُلِ اللهِ تعالىٰ وملائكتِهِ الكرامِ صلَّى اللهُ وسلَّمَ علىٰ جميعِهِم ؛ فيتواضعَ للهِ تعالىٰ ، ويُعظِّمَ كلَّ مَنْ رأىٰ مِنَ المولى العظيمِ إيثاراً لهُ وتفضيلاً بخاصَّةٍ ؛ مِنْ علمٍ أو عبادةٍ أو خُلُقٍ جميلٍ ، **ولا يجعلَ ما خَصَّهُ هو بهِ مولانا جلَّ وعلا مِنْ فضْلٍ مانعاً مِنَ التواضعِ لذوي الفضلِ** ، والتعظيمِ لجنابِهِمُ الرفيعِ عندَ اللهِ تعالىٰ ، فيَهلِكَ ويُسلَبَ

---

(١) في (و) : (شرفاً) بدل (شفوفاً) ، **والشفوف** : الزيادة والتقدم هنا ، يقال : شفَّ عليه ؛ إذا زاد .

مِنْ فضلِهِ ومِنْ كلِّ خيرٍ ، كما هلكَ بذلكَ قدوتُهُ إبليسُ اللعينُ ، عافانا اللهُ تعالىٰ إلى المماتِ ممَّا ابتُلِيَ بهِ ، بجاهِ نبيِّهِ وأشرفِ خلقِهِ سيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ .

[التواضعُ لمَنْ عظَّمَهُ اللهُ تعالىٰ]

ولينظرِ العاقلُ إلىٰ ما فعلَهُ كليمُ اللهِ تعالىٰ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهِ معَ الخضرِ عليهِ السلامُ ؛ عندَما سمعَ مِنَ المولى العظيمِ تباركَ وتعالىٰ أنَّهُ خَصَّهُ بعلمٍ مِنْ لدنْهُ ؛ مِنْ إتعابِ نفسِهِ الشريفةِ بالسفرِ إليهِ حتىٰ لقيَهُ ، ثمَّ تواضعَ لهُ في الكلامِ ، **والتمسَ منهُ أن يُعلِّمَهُ بصيغةِ الاستفهامِ** ، لا بصيغةِ الأمرِ المستعملةِ في الإيجابِ والاستعلاءِ ، فقالَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : ﴿ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ [الكهف : ٦٦] ، **فالتمسَ منهُ بطريقِ الأدبِ في العبارةِ أن يكونَ تابعاً لهُ مُتعلِّماً منهُ** ، ثمَّ لمَّا قابلَهُ الخضرُ عليهِ السلامُ بأنْ أغلظَ لهُ في القولِ ؛ إذ وصفَهُ بعدمِ استطاعةِ الصبرِ معَهُ . . جاوبَهُ هو عليهِ الصلاةُ والسلامُ بتواضعٍ ولينٍ ، **والتزمَ لهُ أنْ يطيعَهُ في كلِّ ما يأمرُهُ بهِ** ، كما هو شأنُ العبدِ معَ سيِّدِهِ ؛ فقالَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : ﴿ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا ﴾ [الكهف : ٦٩] .

هٰذا التواضعُ وقعَ مِنْ هٰذا السيِّدِ في عِلْمٍ لم يُضطَرَّ إليهِ في ظاهرِهِ ولا في باطنِهِ ، ولهُ الفضلُ العظيمُ والرتبةُ الفائقةُ ؛ مِن اصطفاءِ مولانا جلَّ وعزَّ لهُ على الناسِ برسالتِهِ ، ومناجاتِهِ لهُ بلا واسطةٍ بكلامِهِ القديمِ

الذي لا مثلَ لهُ ، وبالمعجزاتِ الباهرةِ[1] ، والآياتِ العظيمةِ القاهرةِ ، وقد ثبتَ أنَّ لهُ معَ اللهِ تباركَ وتعالىٰ ألفَ مجلسٍ في المناجاةِ ، وكلَّ مجلسٍ يُمنَحُ لهُ فيهِ مِنَ العلومِ ما يَخرُجُ عن حدِّ الحصرِ ، **وثبتَ أنَّهُ عندَ المناجاةِ يرفعُهُ ويُقرِّبُهُ حتىٰ يسمعَ صريفَ الأقلامِ يُكتَبُ بها في اللوحِ المحفوظِ**[2] ، وإلىٰ هٰذا أشارَ القرآنُ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم : ٥٢] .

وقد نصَّ بعضُ الأئمَّةِ : أنَّ رتبتَهُ في الفضلِ تلي رتبةَ أشرفِ الخلقِ وأكرمِهِم على اللهِ تعالىٰ ؛ سيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، وهٰذا هو الذي يدلُّ عليهِ حديثُ مسلمٍ في الشفاعةِ في اعتذارِ إبراهيمَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ عندَما تُطلَبُ منهُ الشفاعةُ في الآخرةِ لأهلِ الموقفِ بقولِهِ : « وَكُنْتُ خَلِيلاً مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ »[3] ، قيلَ : معناهُ : وكنتُ خليلاً مِنْ وراءِ موسىٰ كليمِ اللهِ ، الذي هو وراءَ سيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ حبيبِ اللهِ[4] .

فانظر يا أخي بعينِ الاعتبارِ إلىٰ أخلاقِ هٰؤلاءِ الكرامِ ، وعظيمِ تواضعِهِم للهِ تعالىٰ ، ومحاسنِ آدابِهِم معَ مَنْ لا يُضطَرُّونَ إليهِ مِنْ

---

(١) في (و) وحدها زيادة : (والأنوار الظاهرة) ، وأشير إليها بنسخة .

(٢) رواه الطبري في « جامع البيان » (١٨/ ٢١٠) .

(٣) صحيح مسلم (١٩٥) عن سيدنا حذيفة وسيدنا أبي هريرة رضي الله عنهما .

(٤) إذ كان للمصطفىٰ عليه الصلاة والسلام الرؤية والمناجاة ، وللكليم عليه الصلاة والسلام المناجاة ، فكأن الخليل عليه الصلاة والسلام قال : أنا وراء موسى الذي هو وراء محمد ، عليهم الصلاة والسلام .

ذوي الفضلِ ولا مِنَّةَ لهُ عليهم ، وعدمِ زَهْوِهِم وإعجابِهم بما خُصُّوا بهِ مِنَ الفضلِ العظيمِ ، **ثمَّ انظرْ بعدَ ذلكَ إلىٰ أخلاقِنا الشيطانيَّةِ وصفاتِنا الجاهليَّةِ في معاملتِنا لِمَنْ اضطُرِرنا إليهِ** ، وأنقذَنا اللهُ تعالىٰ علىٰ يدِهِ مِنْ مهالكِ الدنيا والآخرةِ ؛ مِنْ علمائِنا وعُبَّادِنا ، وانظرْ إلىٰ زَهْوِنا وإعجابِنا ، معَ دناءتِنا وقِلَّةِ فضلِنا ، وسوءِ حالِنا وجهالةِ عاقبتِنا ![1] .

اللهمَّ ؛ إنَّا نتوسَّلُ إليكَ بخواصِّ عبيدِكَ ؛ مِنْ أنبيائِكَ ورُسُلِكَ وملائكتِكَ وجميعِ أوليائِكَ ، وبأكرمِ الخَلْقِ لديكَ ، الشفيعِ المشفَّعِ عندَكَ ، سيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ . أن تغفرَ لنا ما مضىٰ مِنَ الذنوبِ ، وأن تصلحَنا وتهبَ لنا سلامةَ الصدرِ فيما بقيَ ، وتُوفِّقَنا ظاهراً وباطناً لِمَا فيهِ رضاكَ عنَّا بلا محنةٍ ، يا رحمانُ يا رحيمُ يا علامَ الغيوبِ ، **وأن ترضيَ عنَّا يا مولانا علماءَنا وأولياءَنا وآباءَنا وأمَّهاتِنا وكلَّ مَنْ لهُ حقٌّ علينا بمحضِ فضلِكَ** ، يومَ يَتعلَّقُ المظلومُ بظالمِهِ ، وتُبلى السرائرُ ، وتنكشفُ العيوبُ .

* * *

---

(١) في السياق طعنٌ بالمانعينَ أو التاركين للتوسُّل بالصالحين من عباد الله تعالىٰ علىٰ سبيل التنبيه والتذكير ، ولذا سيعقب الإمام المؤلفُ بالدعاء الآتي .

ما تجب معرفته على كل مكلف في حق الله تعالى

اعلمْ : أنَّهُ يجبُ علىٰ كلِّ مُكلَّفٍ أنْ يعرفَ ما يجبُ في حقِّ مولانا جلَّ وعزَّ ، وما يستحيلُ ، وما يجوزُ ، وكذا يجبُ عليهِ أنْ يعرفَ مثلَ ذلكَ في حقِّ الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ.

[حقيقةُ المعرفةِ المطلوبةِ شرعاً]

حقيقةُ المعرفةِ الحادثةِ : الجزمُ المطابقُ عن ضرورةٍ أو برهانٍ .

فقولُنا : (**الجزمُ**) احترازٌ مِنَ **الظنِّ** ؛ وهو الاحتمالُ الراجحُ ، وعنِ **الشكِّ** ؛ وهو الاحتمالُ المساوي ، وعنِ **الوهمِ** ؛ وهو الاحتمالُ المرجوحُ .

وقولُنا : (**المطابقُ**) احترازٌ مِنَ الجهلِ المركَّبِ ؛ فإنَّهُ جزمٌ غيرُ مطابقٍ لِمَا في نفْسِ الأمرِ ؛ كجزمِ الفلاسفةِ بقِدَمِ الأفلاكِ ، وجزمِ اليهودِ والنصارىٰ بسلامتِهِم مِنَ الخلودِ في النارِ يومَ القيامةِ .

وقولُنا : (**عن ضرورةٍ أو برهانٍ**) احترازٌ مِنْ جزمِ المقلِّدِ المطابقِ ؛ فإنَّهُ ليسَ بمعرفةٍ وإنْ كانَ جزماً مطابقاً لِمَا في نفسِ الأمرِ ، ويُسمَّىٰ في الاصطلاحِ : **اعتقاداً** .

ومعنى (**الضرورةِ**) : إلجاءُ المولىٰ سبحانَهُ النفسَ لأنْ تجزمَ بأمرٍ جزماً مطابقاً بلا تأمُّلٍ ، بحيثُ لو حاولَتْ أن تدفعَ عن نفسِها ذلكَ الجزمَ بتشكيكٍ أو نحوِهِ . . لم تقدرْ .

ومثالُهُ : جزمُنا بوجودِ أنفسِنا ، وبأنَّ الواحدَ مثلاً نصفُ الاثنينِ ، ونحوِ ذلكَ ممَّا هو كثيرٌ .

ومعنى (**البرهانِ**) : الدليلُ المركَّبُ مِنْ مُقدِّماتٍ قطعيَّةٍ ضروريَّةٍ في نفسِها ، أو منتهيةٍ في الاستدلالِ عليها إلىٰ علومٍ ضروريَّةٍ .

ومثالُ ذلكَ : إذا قيلَ لنا : فلانٌ اشترىٰ هٰذهِ السلعةَ برُبُعِ عُشْرِ أربعينَ درهماً ؛ فجزمُنا بأنَّهُ اشتراها بدرهمٍ واحدٍ ليسَ بضروريٍّ لنا ندركُهُ بلا تأمُّلٍ[1] ، بل لا يحصلُ لنا الجزمُ العرفانيُّ بذلكَ مِنْ غيرِ تقليدٍ لأحدٍ حتىٰ نختبرَ لأنفسِنا فنقولَ : أقلُّ عددٍ لهُ رُبُعٌ : أربعةٌ ، ورُبُعُها : واحدٌ ، وهٰذهِ مُقدِّمةٌ واحدةٌ ضروريةٌ لا تفتقرُ إلىٰ تأمُّلٍ ؛ أعني : كونَ الواحدِ رُبُعَ الأربعةِ ، لٰكنْ لا تكفينا هٰذهِ المقدِّمةُ في معرفةِ ما اشترىٰ بهِ الإنسانُ تلكَ السلعةَ حتىٰ نعرفَ معرفةً قطعيَّةً أنَّ الأربعةَ عُشْرُ الأربعينَ ، وهٰذهِ المعرفةُ بهٰذهِ المقدِّمةِ ليسَتْ ضروريةً ، إلا أنَّها تنتهي إلى الضرورةِ ؛ فإنَّكَ إذا قسَّمتَ أربعينَ علىٰ عشرةِ أنصباءَ متساويةٍ . . خرجَ في كلِّ نصيبٍ أربعةٌ ، وكذا لو عددتَ في أصابعِكَ أربعةً ثم أربعةً وتَجمعُ إلىٰ أن تفرغَ مِنْ أصابعِكَ العشرةِ ،

---

(١) في (و) : (لأنا لا ندركه بلا تأمل) .

أو تضعُ في لوحٍ أربعةً وفوقَها أربعةً عَشْرَ مرَّاتٍ ، وتَجمعَ . . لكانَ مجموعُ ذلكَ أربعينَ ، فقد حصلَ لكَ علمٌ ضروريٌّ لا تَقدِرُ أن تدفعَهُ بأنَّ الأربعةَ عُشْرُ الأربعينَ ، **لـٰكنْ لم يحصلْ لكَ هـٰذا العلمُ الضروريُّ أولاً** ، بل بعدَ رؤيتِكَ حِسّاً انقسامَ الأربعينَ إلىٰ عشرةِ أجزاءٍ متساويةٍ ، كلُّ جزءٍ منها أربعةٌ ، فإذا ضممتَ هـٰذهِ المقدِّمةَ الضروريَّةَ انتهاءً ؛ وهي أنَّ رُبُعَ الأربعةِ رُبُعُ عُشْرِ الأربعينَ ، إلى المقدِّمةِ الضروريةِ ابتداءً ؛ وهي أنَّ الواحدَ رُبُعُ الأربعةِ . . حصلَ لكَ عنهُما أنَّ الذي اشتُرِيَتْ بهِ تلكَ السلعةُ درهمٌ واحدٌ .

فتقولُ في نظمِ البرهانِ : يجبُ أن يكونَ المشترىٰ بهِ درهماً واحداً ؛ لأنَّ الدرهمَ الواحدَ رُبُعُ الأربعةِ ، ورُبُعَ الأربعةِ رُبُعُ عُشْرِ الأربعينَ المشترىٰ بهِ ؛ **يُنتَجُ** : الدرهمُ الواحدُ رُبُعُ عُشْرِ الأربعينَ المشترىٰ بهِ .

فالجزمُ بهـٰذهِ النتيجةِ يُسمَّىٰ **معرفةً وعلماً** ؛ لأنَّهُ جزمٌ مطابقٌ لِمَا في نفسِ الأمرِ ، حاصلٌ عن برهانٍ ، **وهو دليلٌ قطعيٌّ** ؛ لتركُّبِهِ مِنْ مقدِّمتينِ ؛ الأولىٰ منهُما ضروريةٌ ابتداءً ، والثانيةُ ضروريةٌ انتهاءً .

ولو جزمتَ بهـٰذهِ النتيجةِ تقليداً لِمَنْ تثقُ به ممَّنْ يعرفُ الحسابَ ، ولم تستعملْ أنتَ فكرَكَ في ذلكَ . . لسُمِّيَ جزمُكَ **اعتقاداً صحيحاً** ولا يُسمَّىٰ معرفةً ولا علماً .

ولو لم تثقْ بمَنْ أخبرَكَ بهـٰذهِ النتيجةِ ، بل تَرجَّحَ عندَكَ صدقُهُ ، واحتملَ احتمالاً مرجوحاً عندكَ أن يكونَ مخطئاً . . لكانَ إدراكُكَ

الراجحُ **ظنّاً** ، وإدراكُكَ المرجوحُ **وَهْماً** .

ولو تساوىٰ عندَكَ احتمالُ صدقِهِ وكذبِهِ . . لكانَ إدراكُكَ لكلٍّ مِنَ الاحتمالينِ المتساويينِ **شكّاً** .

ولو جزمتَ علىٰ سبيلِ الغلطِ ؛ إمَّا لوقوعِكَ في شبهةٍ ، أو لتقليدِكَ مَنْ وقعَ فيها ممَّنْ تثقُ بهِ في زعمِكَ بأنَّ رُبُعَ عُشْرِ الأربعينَ اثنانِ لا واحدٌ . . لكانَ جزمُكَ هـٰذا **جهلاً مُركَّباً** ؛ لأنَّكَ جهلتَ ما في نفسِ الأمرِ ، وجهلتَ أنَّكَ جاهلٌ بهِ ، ويُسمَّىٰ أيضاً هـٰذا الجزمُ في الاصطلاحِ : **اعتقاداً فاسداً** .

فاعتبرْ مِنْ هـٰذا الذي ذكرناهُ مثالَ المعرفةِ وأمثلةَ أضدادِها .

فإذا عرفتَ هـٰذهِ المقدِّمةَ عرفتَ حينَئذٍ معنىٰ قولِنا : (**يجبُ علىٰ كلِّ مُكلَّفٍ أن يعرفَ** . . .) إلىٰ آخرِهِ ؛ أي : يجبُ شرعاً علىٰ كلِّ مُكلَّفٍ أن يجزمَ بهـٰذهِ الثلاثةِ في حقِّهِ تعالىٰ ، وفي حقِّ رُسُلِهِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، جزماً مطابقاً لِمَا في نفسِ الأمرِ ، حاصلاً ذلكَ الجزمُ عن ضرورةٍ أو برهانٍ ، إلا أنَّ الضرورةَ لم يُجْرِ اللهُ تعالىٰ بها العادةَ ، فتعيَّنَ طلبُها بالبرهانِ .

فلو لم يحصلْ للمُكلَّفِ الجزمُ بهـٰذهِ الثلاثةِ في حقِّ اللهِ تعالىٰ وفي حقِّ رسلِهِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، بل إنَّما حصلَ لهُ الظنُّ أوِ الشكُّ أوِ الوهمُ . . **لم يكفِهِ ذلكَ بإجماعٍ** .

ولو حصلَ لهُ الجزمُ ، إلا أنَّهُ غيرُ مطابقٍ لِمَا في نفسِ الأمرِ ؛ كجزمِ

اليهودِ والنصارىٰ وسائرِ الكَفَرَةِ بالكفريَّاتِ التي جزموا بها.. لم يكفِ ولم يُعذَرْ بهِ إجماعاً .

[حكمُ المقلِّدِ لصحيحِ الاعتقادِ]

ولو حصلَ منهُم جزمٌ مطابقٌ لِمَا في نفسِ الأمرِ ، إلا أنَّهُ لم يكنْ عن ضرورةٍ ولا برهانٍ ، بل إنَّما كانَ عن تقليدٍ.. ففي ذلكَ طرقٌ وأقوالٌ ، **أصحُّها** : أنَّهُ يجبُ عليهِ البحثُ عنِ البرهانِ حتىٰ تحصلَ لهُ المعرفةُ عنهُ[1] ، مهما كانَتْ فيهِ قابليةٌ لفهْمِ ذلكَ .

[الربطُ بينَ النظرِ والمعرفةِ عاديٌّ وإنَّما تحصلُ بمحضِ فضلِهِ سبحانَهُ]

ثمَّ يجبُ عليهِ إذا حصلَتْ لهُ تلكَ المعرفةُ بواسطةِ البرهانِ أن يقطعَ بأنَّ تلكَ المعرفةَ **إنَّما حصلَتْ بمحضِ خلْقِ اللهِ فضلاً منهُ سبحانَهُ** ، ولا أثرَ للبرهانِ ولا لفكرةِ المكلَّفِ وبحثِهِ في حصولِها ؛ **لا بطريقِ التعليلِ** كما يقولُ الفلاسفةُ ، **ولا بطريقِ التولُّدِ** كما تقولُ المعتزلةُ ، **وإنَّما المولى الكريمُ تباركَ وتعالىٰ هو الذي مَنَّ بفضلِهِ بخلْقِ فهْمِ الدليلِ ، وخلْقِ فهْمِ المدلولِ عليهِ إثرَهُ** ، لا شريكَ لهُ في ذلكِ ألبتةَ .

واختلفَ أئمَّتُنا : هل خلْقُ اللهِ تعالىٰ معرفةَ المدلولِ عقبَ خلقِهِ معرفةَ الدليلِ مِنْ غيرِ عُروضِ آفةٍ خاصَّةٍ ولا عامَّةٍ[2].. لازمٌ عادةً ؛

---

(١) فسَّره في (د) بقوله : (أي : البرهان) .

(٢) **الآفة الخاصة** : كالظنِّ والشكِّ والوهم والجهل المركب ؛ ممَّا يمنع العلم =

كالشبعِ معَ الأكلِ ، أو لازمٌ عقلاً ؛ كالعَرَضِ معَ الجِرْمِ مثلاً ؟

فقالَ الشيخُ الأشعريُّ رضيَ اللهُ عنهُ : هو لازمٌ عادةً ، فيصحُّ التخلُّفُ .

وقالَ إمامُ الحرمينِ : هو لازمٌ عقلاً ، فلا يصحُّ التخلُّفُ .

والأظهرُ : ما قالَهُ الأشعريُّ ، واللهُ تعالىٰ أعلمُ .

[هلِ المعرفةُ بالمذكوراتِ هي الإيمانُ نفسُهُ أو لازمةٌ عنهُ ؟]

ثمَّ المعرفةُ بهـٰذهِ الثلاثةِ في حقِّ اللهِ تعالىٰ وفي حقِّ رسلِهِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ : هل هي نفسُ الإيمانِ الذي كُلِّفنا بهِ ؛ **وهو مذهبُ الأشعريِّ** ، أو ملزومةٌ للإيمانِ[1] ، فيكونَ الإيمانُ هو حديثَ النفسِ التابعَ لتلكَ المعرفةِ ؛ **وهو مذهبُ القاضي** ، وصحَّحَهُ بعضُ الأئمَّةِ ؛ لأنَّهُ أنسبُ لمعنى الإيمانِ لغةً ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

= ويضادُّهُ ، **والآفة العامة** : كالموت والإغماء والنوم والجنون ؛ ممَّا ينافي الإدراك للمطلوب .

(١) عبَّرَ في « الوسطىٰ » (ص ١٥٠) بلفظ : (لازمة) لا (ملزومة) ، **وهو الصواب** ، وفي هامش (و) : (**صوابه** : أو لازمة ؛ إذ المعرفةُ المذكورة لازمةٌ للإيمان ، لا ملزومةٌ له ؛ لما أنَّ الإيمان بمعنى التصديق والإذعان إذا وجد لزمته تلك المعرفةُ ، ولا يلزم من حصول تلك المعرفة فقط الإيمانُ ، ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ : ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾[النمل : ١٤] ، فإن المعرفة وجدت فيهم ولم يلزمها الإيمانُ ، ولو كانت المعرفة ملزومة . . لاستحال تخلفُ الإيمان حينئذ ؛ لأن تخلف اللازم عن ملزومه محالٌ عقلاً) .

[تعريفُ الواجبِ الضروريِّ والنظريِّ]

وحقيقةُ الواجبِ : ما لا يُتصوَّرُ في العقلِ عدمُهُ ؛ إمَّا بلا تأمُّلٍ ويُسمَّى **الضروريَّ** ؛ ككونِ الواحدِ نصفَ الاثنينِ مثلاً ، وإمَّا بعدَ التأمُّلِ ويُسمَّى **النظريَّ** ؛ ككونِ الواحدِ نصفَ سُدُسِ الاثنيْ عَشَرَ مثلاً .

لمَّا قدَّمَ الحكمَ بوجوبِ معرفةِ المكلَّفِ شرعاً لِمَا يجبُ عقلاً وما يستحيلُ عقلاً وما يجوزُ عقلاً في حقِّ اللهِ تعالىٰ ، وفي حقِّ رسلِهِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ[1] ، وكانَ الحكمُ علىٰ شيءٍ أو بشيءٍ موقوفاً علىٰ تصوُّرِ معناهما[2] . . **تَعيَّنَ علىٰ كلِّ مُكلَّفٍ أن يعرفَ معنى الحكمِ العقليِّ وأقسامَهُ ومعانيَها** ؛ ليعرفَ بذلكَ معنىٰ وجوبِ ما يجبُ مِنَ الكمالاتِ لمولانا تباركَ وتعالىٰ ، ومعنى استحالةِ ما يُنزَّهُ عنهُ تعالىٰ ، ومعنىٰ جوازِ ما يجوزُ في حَقِّهِ تعالىٰ ، ويعرفَ بذلك ما تَتعلَّقُ بهِ

---

(١) قال العلامة البيلي في « تقييداته علىٰ شرح صغرى الصغرىٰ » (ق ٦) : (**المراد بالرسل هنا** : مطلق الأنبياء ، فهو من ذكر الخاصِّ وإرادة العامِّ ، أو أنه جارٍ على القول بمرادفة الرسول للنبي وإن كان ذلك غير مشهور ، أو أنه خصَّ الرسل لأشرفيَّتهم ، أو لأن بعض الصفات كالتبليغ خاصٌّ بهم) .

(٢) يحتمل رجوع ضمير التثنية للحكم والمحكوم عليه ، ويحتمل رجوعه للمحكوم عليه والمحكوم به ، ومعرفة معنى الحكم تستلزم معرفة معنى المحكوم به والمحكوم عليه . انتهىٰ من هامش (د) .

الصفاتُ مِنْ أقسامِ الحكمِ العقليِّ ، وما لا تَتعلَّقُ بهِ منها ، **وبفهْمِ ذلك يتـأتَّىٰ لـهُ فهْـمُ البـراهيـنِ ، وفهْـمُ لـزومِ المعـارفِ لهـا ، وردُّ الشُّبَـهِ والجهالاتِ التي صاحبَتْها** ، وبذلك يعرفُ أيضاً ما يجبُ في حقِّ الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ أو يستحيلُ أو يجوزُ .

[تعريفُ الحكمِ العقليِّ]

أمَّا معنى الحكمِ العقليِّ : فهو إثباتُ أمرٍ أو نفيُهُ مِنْ غيرِ توقُّفٍ علىٰ تكرُّرٍ ولا وضْعِ واضعٍ[1] .

فقولُنا : (**مِنْ غيرِ توقُّفٍ علىٰ تكرُّرٍ**) احترازٌ مِنَ الحكمِ العاديِّ ؛ أيِ : **الذي عُرِفَ مِنَ العادةِ** ؛ فإنَّ الإثباتَ فيهِ والنفيَ إنَّما عُرِفا وحُكِمَ بهِما بواسطةِ التكرُّرِ والتجربةِ ؛ كقولِنا : أكْلُ هـٰذا الطعامِ يُسخِّنُ البدنَ ، وأكْلُ هـٰذا لا يُسخِّنُهُ .

وقولُنا : (**ولا وضْعِ واضعٍ**) احترازٌ مِنَ الحكمِ الشرعيِّ ؛ أيِ : **الذي عُرِفَ مِنَ الشرعِ** ؛ فإنَّ الإثباتَ أيضاً فيهِ والنفيَ إنَّما عُرِفا وحُكِمَ بهِما بواسطةِ وضْعِ الشرعِ لذلكَ ؛ كقولِنا : البُرُّ بالتمرِ يجوزُ فيهِ التفاضلُ ، والبُرُّ بالبُرِّ لا يجوزُ فيهِ التفاضلُ .

ومثالُ الإثباتِ في الحكمِ العقليِّ : قولُنا مثلاً : كلُّ موجودٍ فهوَ :

---

(١) قوله : (**إثبات أمر**) يعني : لأمرٍ آخر ؛ كإثبات وجوب الوجود له تعالىٰ في قولك : الله واجب الوجود ، وقوله : (**أو نفيه**) يعني : عن أمرٍ آخر ؛ كنفي القدم عن العالم في قولك : (العالم ليس بقديم) ، وسيأتي تمثيل الإمام .

إمَّا قديمٌ ، أو حادثٌ ، فالحكمُ بإثباتِ أحدِ الأمرينِ لكلِّ موجودٍ يعرفُهُ العقلُ بلا واسطةِ تكرُّرٍ وتجرِبةٍ ، ولا واسطةِ تعليمِ شرعٍ ووضعِهِ ، وإنَّما حصلَ بمحضِ خلْقِ اللهِ تعالىٰ لهُ في القلبِ عارياً عنِ القيدينِ[1] .

ومثالُ النفْيِ : قولُنا مثلاً : كلُّ موجودٍ لا يخلو عنِ القِدَمِ والحدوثِ معاً .

ثمَّ هٰذا الحكمُ العقليُّ وإنْ عَرِيَ عنِ القيدينِ فقد أجرىٰ تباركَ وتعالى العادةَ بأنْ يخلقَ بعضَ أنواعِهِ في القلبِ **ضرورياً بلا تأمُّلٍ** ، ويخلقَ بعضَ أنواعِهِ **عندَ النظرِ والتأمُّلِ** ، والعلومُ الحادثةُ كلُّها وإنْ كانَتْ حاصلةً بمحضِ خلْقِ اللهِ تعالىٰ يصحُّ أنْ يخلقَها في القلوبِ ابتداءً بلا واسطةِ تَجرِبةٍ ، ولا بعْثِ رسولٍ ، ولا نظرٍ ولا فكرةٍ ، وقد أجرىٰ سبحانَهُ بمحضِ اختيارِهِ العادةَ في خلقِها علىٰ هٰذا التقسيمِ .

[وجهُ حصرِ الحكمِ العقليِّ في الوجوبِ والاستحالةِ والجوازِ]

وأمَّا أقسامُ الحكمِ العقليِّ : فهي ثلاثةٌ : الوجوبُ ، والاستحالةُ ، والجوازُ .

ووجْهُ الحصرِ فيها : أنَّ كلَّ ما يَحكُمُ بهِ العقلُ ؛ إنْ كانَ يقبلُ الثبوتَ والانتفاءَ معاً . **فهو الجوازُ** ، وإنْ كانَ لا يقبلُ الأمرينِ معاً ؛

---

(١) وهما : التكرُّر والتجربة ، وواسطة التعليم . انتهىٰ من هامش (د) .

فإنْ كانَ يقبلُ الثبوتَ فقطْ دونَ الانتفاءِ . . **فهو الوجوبُ** ، وإنْ كانَ يقبلُ الانتفاءَ فقطْ دونَ الثبوتِ . . **فهو الاستحالةُ** .

ولمَّا كانَ الحكمُ العقليُّ ينقسمُ إلىٰ قسمينِ : **ضروريٌّ** ؛ وهو ما يُدرَكُ بلا تأمُّلٍ ، **ونظريٌّ** ؛ وهو ما لا يُدرَكُ إلا بعدَ التأمُّلِ . . لزمَ أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْ أقسامِهِ ينقسمُ كذلكَ إلىٰ ضروريٍّ ونظريٍّ .

وإنَّما تَعرَّضْنا في أصلِ العقيدةِ لشرحِ الواجبِ والمستحيلِ والجائزِ ، دونَ الوجوبِ والاستحالةِ والجوازِ ؛ لاستلزامِ تصوُّرِها تصوُّرَ مصادرِها ؛ لأنَّ المشتقَّ أخصُّ مِنْ مصدرِهِ الذي اشتُقَّ منهُ ، **ومعرفةُ الأخصِّ تستلزمُ معرفةَ الأعمِّ** ، بخلافِ العكسِ .

وأيضاً : لمَّا ذكرنا أنَّهُ يجبُ على المكلَّفِ أن يعرفَ الواجبَ في حَقِّهِ تعالىٰ والمستحيلَ والجائزَ ، وكذا في حقِّ رسلِهِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، ولم نقلْ : يجبُ عليهِ أنْ يعرفَ في حقِّ اللهِ تعالىٰ وفي حقِّ رسلِهِ الوجوبَ والاستحالةَ والجوازَ . . كانَ الأنسبَ في مطابقةِ ما سبقَ أن نتعرَّضَ لشرحِ المشتقَّاتِ ؛ وهي أسماءُ الفاعلينَ ، لا المشتقِّ منها ؛ وهي المصادرُ .

وإنَّما بدأنا بشرحِ الواجبِ لوجهينِ :

أحدُهُما : أنَّهُ أشرفُ ؛ إذ هو الذي يتصفُ بهِ مولانا جلَّ وعلا .

والثاني : أنَّهُ إذا عُرِفَ . . عُرِفَ منهُ المستحيلُ والجائزُ في حقِّهِ تعالىٰ .

وقدَّمنا المستحيلَ على الجائزِ : لأنَّهُ أقربُ إلى الواجبِ ؛ إذ هو مقابلُهُ ، وأيضاً : فالجائزُ شبْهُ مُركَّبٍ ممَّا ثبتَ للواجبِ مِنَ الثبوتِ ، وما ثبتَ للمستحيلِ مِنَ النفيِ ، والواجبُ والمستحيلُ شبْهُ بسيطينِ ، إذ لم يثبتْ لكلٍّ واحدٍ منهُما إلا أحدُ الأمرينِ ، ولا شكَّ أنَّ رتبةَ البسيطِ أحقُّ أن تكونَ قبلَ المركَّبِ[1] .

قولُهُ : (**ما لا يُتصوَّرُ في العقلِ عدمُهُ**) يعني : لا يُدرَكُ في العقلِ نفيُهُ ، سواءٌ كانَتْ حقيقةُ ذلكَ الواجبِ **وجوديةً** ؛ كذاتِ مولانا تباركَ وتعالىٰ ، **أو سلبيَّةً** ؛ كقِدَمِهِ جلَّ وعلا .

وقولُهُ : (**إمَّا بلا تأمُّلٍ** . . .) إلىٰ آخرِهِ ؛ يعني : أنَّ الواجبَ ينقسمُ إلىٰ **ضروريٍّ ونظريٍّ بحسَبِ مُجرىٰ عادةِ اللهِ تعالىٰ** ، وإلا فيجوزُ بإجماعٍ أن يُصيِّرَ سبحانَهُ جميعَ العلومِ ضروريةً يَلجأُ العقلُ إلىٰ تيقُّنِها ، وتُخلَقُ فيهِ بلا تأمُّلٍ أصلاً ، كما يصحُّ في العقلِ أن يجعلَ سبحانَهُ جميعَ حركاتِنا اضطراريةً ، لا نجدُ عادةً تيسُّرَ تركِها ، وإنَّما وقعَ الخلافُ في العلومِ في عكسِ ما سبقَ ؛ وهو : هل يصحُّ أن تكونَ العلومُ كلُّها نظريةً للعقلِ ، ولا يُعرَفَ منها شيءٌ بالضرورةِ ، أو لا يصحُّ ذلكَ ؛ لمنافاتِهِ وجودَ العقلِ ، بناءً علىٰ أنَّهُ نفسُ العلومِ الضروريَّةِ ، أو ملزومٌ لها ، فالجمعُ بينَ وجودِ العقلِ وبينَ نفْيِ كلِّ علمٍ

---

(١) كذا في (د) ، وفي (هـ) : (البسيط تكون . . .) ، وفي سائر النسخ : (البسيط أن تكون . . .) .

ضروريٌّ . . جمعٌ بينَ متنافيينِ ؟

والظاهرُ : القولُ الأولُ ؛ بناءً علىٰ أنَّ العقلَ قَبولُ القلبِ عادةً للعلمِ أو أضدادِهِ الخاصَّةِ ؛ كالظنِّ والشكِّ والوهمِ والجهلِ المركَّبِ ، وليسَ نفسَ العلمِ ولا ملزوماً لهُ ، **ويدلُّ علىٰ ذلكَ** : وجودُ **السُّمَنِيَّةِ** المنكرينَ لِمَا عدا المحسوساتِ مِنَ العلومِ ضروريةً كانَتْ أو نظريةً ، ووجودُ السُّوفَسْطائيَّةِ المنكرينَ لجميعِ العلومِ[1] ؛ ضروريِّها ونظريِّها ، محسوسِها وغيرِ محسوسِها ، **وهم مِنَ العقلاءِ** ؛ بدليلِ تعرُّضِ الأئمَّةِ لبدعتِهِم ، والتحيُّلِ في مناظرتِهِم لدفعِها .

وتمثيلُنا للواجبِ النظريِّ بكونِ الواحدِ نصفَ سُدُسِ الاثنيْ عشرَ . . جليٌّ ؛ فإنَّ هـٰذا الحكمَ إنَّما يحصلُ للعقلِ **بعدَ استحضارِ مقدمتينِ** :

إحداهما ـ وهي الصغرىٰ ـ : ضروريةٌ ؛ وهي قولُنا : الواحدُ نصفُ الاثنينِ .

والأخرىٰ : نظريةٌ ؛ وهي قولُنا : ونصفُ الاثنينِ نصفُ سُدُسِ الاثنيْ عشرَ ؛ لأنَّها موقوفةٌ علىٰ معرفةِ كونِ الاثنينِ سُدُسَ الاثنيْ عشرَ بقسمتِها إلىٰ ستةِ أقسامٍ متساويةٍ ، وأنَّ الاثنينِ أحدُ أقسامِها الستةِ المتساويةِ .

فإذا استحضرَ العقلُ بالفكرةِ الدليلَ المركَّبَ مِنْ هاتينِ المقدمتينِ ؛

---

(١) في هامش (و) : (**سوف إسطاه** : اسم للحكمة المموهة والعلم المزخرف ؛ لأن « **سوف** » معناه : العلم والحكمة ، و« **إسطاه** » معناه : المزخرف) .

وهو أنَّ الواحدَ نصفُ الاثنينِ ، ونصفَ الاثنينِ نصفُ سُدُسِ الاثنيْ عشرَ ؛ لأنَّ الاثنينِ سُدُسُ أقسامِها الستةِ المتساويةِ . . علمَ حينَئذٍ نتيجةَ هـٰذا الدليلِ ؛ وهو : الواحدُ نصفُ سُدُسِ الاثنيْ عشرَ ، وقِسْ علىٰ هـٰذا ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

[تعريفُ المستحيلِ الضروريِّ والنظريِّ]

والمستحيلُ : ما لا يُتصوَّرُ في العقلِ ثبوتُهُ ؛ **إمَّا بلا تأمُّلٍ أيضاً** ؛ ككونِ الواحدِ نصفَ الأربعةِ ، **وإمَّا بعدَ التأمُّلِ** ؛ ككونِ الواحدِ سُدُسَ الاثنَيْ عشرَ .

أمَّا تمثيلُنا للمستحيلِ الضروريِّ بكونِ الواحدِ نصفَ الأربعةِ : فظاهرٌ للعامِّ والخاصِّ ؛ لأنَّهُ لمَّا عُرِفَ بالضرورةِ للجميعِ أنَّ نصفَها اثنانِ . . لزمَ أن يُعرَفَ بالضرورةِ انتفاءُ النصفيةِ عن كلِّ ما سواهما مِنْ واحدٍ أو غيرِهِ .

وأمَّا تمثيلُنا للمستحيلِ النظريِّ بكونِ الواحدِ سُدُسَ الاثنيْ عشرَ : فهو باعتبارِ العوامِّ ؛ لأنَّهم قد يجهلونَ قبلَ التأمُّلِ أنَّ سُدُسَها اثنانِ أو غيرُهما ، فلا يعرفونَ ابتداءً استحالةَ كونِ الواحدِ سُدُساً منها ، بل حتىٰ يعرفوا أنَّ سُدُسَ الاثنيْ عشرَ هو القسمُ الواحدُ مِنْ أقسامِها الستةِ المتساويةِ ، والواحدُ ليسَ كذلكَ ، وإنَّما هو قسمٌ مِنْ أقسامِها الاثنيْ

عشرَ المتساويةِ ، وأمَّا بالنسبةِ إلىٰ أهلِ الحسابِ فمعرفةُ استحالةِ كونِ الواحدِ سُدُسَ الاثنيْ عشرَ ضروريةٌ ، والخَطْبُ في ذلكَ سهلٌ ، **ومقصودُنا التقريبُ بالمثَلِ** ، والاعتراضُ على المثلِ ليسَ مِنْ دأبِ المحقِّقينَ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

[تعريفُ الجائزِ الضروريِّ والنظريِّ]

والجائزُ : ما يصحُّ في العقلِ ثبوتُهُ وعدمُهُ ؛ **إمَّا بلا تأمُّلٍ** ؛ ككونِ الجسمِ أبيضَ مثلاً ، **وإمَّا بعدَ التأمُّلِ** ؛ كتمنِّي الإنسانِ الموتَ مثلاً .

لا شكَّ أنَّ وجودَ البياضِ وعدمَهُ للأجسامِ قد عرفَهُ العقلُ ضرورةً بالمشاهدةِ ، وصحَّةُ وجودِ الشيءِ وعدمِهِ أعمُّ مِنْ وجودِهِ وعدمِهِ ، فإذا كانَ الأخصُّ ضروريّاً للعقلِ . . **فأحرىٰ أنْ يكونَ الأعمُّ ضروريّاً** .

وأمَّا الحكمُ علىٰ تمنِّي الموتِ بالجوازِ النظريِّ : فظاهرٌ ، لـٰكنْ في حقِّ أهلِ العافيةِ الذينَ لم يذوقوا المصائبَ التي هي أشدُّ مِنَ الموتِ ويُستسهَلُ الموتُ ويُتمنَّىٰ عندَها ، ولا خالطوا مَنْ وقعَ في ذلكَ ، ولا عرفوا المِحَنَ بالفكرةِ والتوهُّمِ ، فهـٰؤلاءِ يَتوهَّمونَ ابتداءً أنَّهُ محالٌ أنْ يَتمنَّى العاقلُ الموتَ لنفسِهِ ، فإذا فكَّروا في المِحَنِ . . عرفوا أنَّ هناكَ ما هو أشدُّ مِنَ الموتِ ، **فحينَئذٍ يحكمونَ بأنَّ تمنِّيَ العاقلِ الموتَ**

لنفسِهِ ليسَ بواجبٍ ولا مستحيلٍ[1] ، بل يصحُّ وجودُهُ إنْ خافَ مِنَ المصائبِ ما هو أشدُّ منهُ ، أوِ اشتاقَ ، أو رجا شيئاً عظيماً لا يحصلُ لهُ إلا بهِ[2] .

وأمَّا معرفةُ جوازِ تمنِّيها في حقِّ مَنِ اتَّصفَ بأسبابِ ذلكَ خوفاً أو رجاءً أوِ اشتياقاً : فهي ضروريةٌ لا تحتاجُ إلىٰ تأمُّلٍ ، لـٰكنَّ المثالَ المقصودُ منهُ التقريبُ ، فيصحُّ التمثيلُ بما وُجِدَ على الجملةِ أو قُدِّرَ وجودُهُ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

* * *

---

(١) وأبيات الوزير المهلبي في هـٰذا مشهورة ، وقد قال سيدنا لبيد العامري رضي الله عنه : (من الكامل)

ولقد سئمتُ مِنَ الحياةِ وطولِها وسؤالِ هـٰذا الناسِ كيفَ لبيدُ

وقال آخر : (من الطويل)

ألا أيُّها الدهرُ الذي قد مَلِلْتُهُ سألتُكَ إلا ما مَلِلْتَ حياتي

(٢) روى البخاري (٣٩٠٤) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر فقال : « إنَّ عبداً خيَّرَهُ اللهُ بينَ أنْ يؤتيَهُ مِنْ زهرةِ الدنيا ما شاءَ وبينَ ما عندَهُ ، فاختارَ ما عندَهُ » ، فبكىٰ أبو بكر وقال : فديناك بآبائنا وأمهاتنا ، فعجبنا له ، وقال الناس : انظروا إلىٰ هـٰذا الشيخ ! يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبد خيَّره الله بين أن يؤتيه من زهرة الدنيا وبين ما عنده ، وهو يقول : فديناك بآبائنا وأمهاتنا ! فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المخيَّرَ ، وكان أبو بكر هو أعلمنا به .

الصفةُ النفسيّة: صفةُ الوجودِ لله سبحانه

فإذا عرفتَ هٰذا فاعلمْ : أنَّهُ يجبُ لمولانا جلَّ وعزَّ **الوجودُ** ، لتوقُّفِ وجودِ الحوادثِ علىٰ وجودِهِ تعالىٰ ، **ودليلُ حدوثِها**(١) : لزومُها(٢) لِمَا يَفتقِرُ إلى المخصِّصِ .

يعني : أنَّكَ إذا تصوَّرتَ معنى الواجبِ والمستحيلِ والجائزِ . . سَهُلَ عليكَ حينَئذٍ معرفةُ ما يجبُ لمولانا جلَّ وعلا مِنَ الكمالاتِ ؛ إذِ الحكمُ بوجوبِها لمولانا جلَّ وعزَّ فرعُ تَصوُّرِ معنى الواجبِ(٣) ، وقد عُرِفَ ممَّا سبقَ .

فممَّا يجبُ عقلاً لمولانا تباركَ وتعالىٰ : الوجودُ(٤) ، وهٰذا

---

(١) **يعني** : الأجرام .

(٢) في هامش (و) : (أي : لزوم الأعراض للتخصيص ؛ إذ لا يفتقر إلى المخصص إلا العرض كما هو ظاهر ، وحينئذ فالمعنىٰ : دليلُ حدوث الأجرام : لزوم الأعراض المفتقرة إلى المخصص ، تدبر) .

(٣) في غير (د ، و) : (الوجوب) ، ويكون المعنىٰ : فرع تصور معنى الوجوب المستفاد من معرفة الواجب .

(٤) قال العلامة البيلي في « تقييداته علىٰ شرح صغرى الصغرىٰ » (ق ٩) : (أي : بمعنىٰ أنه موجودٌ خارجاً ، فوجوده لذاته ، لا لعلة اقتضت وجوده ؛ =

الواجبُ مِنَ القسمِ الثاني مِنْ قسمي الواجبِ العقليِّ ؛ **وهو الواجبُ النظريُّ** ، فتتوقَّفُ معرفتُهُ بحسَبِ ما أجرى اللهُ تعالىٰ بهِ العادةَ على **النظرِ العقليِّ** .

وذلكَ : أنْ تنظرَ في كلِّ ما سواهُ تباركَ وتعالىٰ ، فتجدَهُ **أجراماً** ؛ أي : مقاديرَ تشغلُ الفراغَ ، يأخذُ مِنَ الفراغِ كلُّ واحدٍ منها قدْرَ ذاتِهِ طُولاً وعَرْضاً ، **وصفاتٍ** تقومُ بها ؛ مِنْ ألوانٍ وأكوانٍ وغيرِهما ، وما مِنْ لونٍ أو كونٍ أو غيرِهما إلا **وهو جائزٌ يصحُّ وجودُهُ وعدمُهُ** ؛ بدليلِ مشاهدةِ الأمرينِ فيهِ في كثيرٍ مِنَ الأجرامِ ، وما لم نشاهدْهُ فحكمُهُ حكْمُ ما شاهدناهُ ؛ **لاستواءِ الجميعِ في حقيقةِ الجِرْميَّةِ** .

وكذلكَ : ما مِنْ مقدارٍ مخصوصٍ للجِرْمِ في الطُّولِ أوِ العَرْضِ إلا وهو جائزٌ يقبلُ الوجودَ والعدمَ ؛ بأنْ يوجدَ ما هو أكبرُ منهُ أو أصغرُ ، إلا أنْ يكونَ تناهىٰ في الصغرِ إلىٰ مقدارِ **الجوهرِ الفردِ** ؛ وهو المقدارُ الذي لا يقبلُ التجزئةَ لا حِسّاً ولا عقلاً ، فيقبلُ حينَئذٍ مقدارُهُ العدمَ ؛ بأنْ يوجدَ ما هو أكبرُ منهُ ، لا بأنْ يوجدَ ما هو أصغرُ منهُ ؛ إذ لا أصغرَ منهُ .

وقَبولُ كلِّ مقدارٍ مخصوصٍ وكلِّ صفةٍ مِنْ صفاتِهِ للوجودِ والعدمِ . . **هو لازمٌ ذاتيٌّ لهُ** ، لا يمكنُ انفكاكُهُ عنهُ ضرورةً ، **وهـٰذانِ الأمرانِ المقبولانِ** ـ وهما الوجودُ والعدمُ ـ **متساويانِ في القَبولِ** ، لا ترجيحَ لأحدِهما على الآخرِ مِنْ حيثُ ذاتُهُ .

= فالوجود ليس أمراً اعتبارياً يعتبره المعتبر كأبوة زيد ، فالله تعالىٰ واجب الوجود ، لا يقبل الانتفاء أزلاً وأبداً) .

فإذاً ؛ يستحيلُ عقلاً أن يكونَ جِرْمٌ مِنَ الأجرامِ أو صفةٌ مِنْ صفاتِهِ قديماً لم يَسبِقْ وجودَهُ عدمٌ ؛ لِمَا يلزمُ عليهِ مِنْ ترجُّحِ وجودِ المقدارِ المخصوصِ الجائزِ علىٰ عدمِهِ المساوي لهُ في الجوازِ ، وترجُّحِ وجودِ صفتِهِ المخصوصةِ الجائزةِ علىٰ مقابِلِها بلا مُرجِّحٍ ، **وذلكَ جمعٌ بينَ متنافيينِ** ؛ وهما الاستواءُ والرجحانُ ، **وذلكَ لا يُعقَلُ** .

[العوالمُ كلُّها بحدوثِها ناطقةٌ بوجوبِ وجودِهِ تعالىٰ]

فإذاً ؛ قد دلَّ كلُّ ما سوىٰ مولانا تباركَ وتعالىٰ مِنْ جهةِ مقدارِهِ المخصوصِ وصفتِهِ المخصوصةِ . . **علىٰ أمرينِ** :

أحدُهما : **وجوبُ وجودِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ** ؛ ليرجِّحَ بإرادتِهِ مقدارَ كلِّ جِرْمٍ وصفتَهُ المخصوصينِ بهِ علىٰ مقابِلِهما ، ويُوجِدَ[1] ما شاءَ مِنْ ذلكَ علىٰ وَفْقِ إرادتِهِ .

الثاني : **الحدوثُ لكلِّ جِرْمٍ وصفاتِهِ** ؛ لِمَا ثبتَ مِنْ طريقِ الجوازِ[2] وجوبُ افتقارِها للفاعلِ[3] ؛ لأنَّ القديمَ لا يكونُ إلا واجباً غنيّاً عنِ الفاعلِ .

---

(١) **يعني** : بقدرته .

(٢) في هامش (د) : (وهو قبول كل مقدار وصفته للوجود والعدم ، ودليل هـٰذا القبول : الحصول ، ودليل الحصول : المشاهدة) ، و(ما) في السياق مصدرية ؛ يعني : (لثبوت وجوب افتقارها للفاعل من طريق الجواز) .

(٣) في هامش (د) : (وقوله : « **وجوبُ افتقارها** » مرفوعٌ علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف ؛ تقديره : وهو وجوب . . .) .

[إبطالُ قدمِ العالمِ أو أنْ يكونَ مرجِّحُ وجودِهِ طبعاً أو علَّـةً]

فإنْ قلتَ : ما المانعُ مِنْ أن يكونَ ما سوى اللهِ تعالىٰ **قديماً** ، أو يكونَ الترجيحُ لوجودِ مقاديرِهِ وصفاتِهِ بطريقِ **التعليلِ أوِ الطبعِ** لا بطريقِ الاختيارِ ؟

فالجوابُ : أنَّهُ لو كانَ كذلكَ لَمَا اختلفَتْ مقاديرُهُ وصفاتُهُ ، ولَمَا تأخَّرَ منها شيءٌ عنِ الأزلِ ؛ **لأنَّ العِلَّـةَ الواحدةَ والطبيعةَ الواحدةَ** يستحيلُ اختلافُ آثارِهما وتأخُّرُ شيءٍ منها عن وجودِهما ، **والمشاهدةُ الضروريةُ تقضي بخلافِ ذلكَ** ؛ فإنَّ اختلافَها في مقاديرِها وصفاتِها كثيرٌ لا حصرَ لهُ ، وتأخُّرَ جميعِها عنِ الأزلِ معلومٌ على القطعِ ؛ لمشاهدةِ التأخُّرِ في كثيرٍ مِنَ الأجرامِ وصفاتِها اللازمةِ لها ، فوجبَ أنْ يكونَ جميعُها كذلكَ ؛ **لوجوبِ استوائِها في صفةِ الافتقارِ إلى الفاعلِ** .

فإنْ قيلَ : لا شكَّ أنَّ تأخُّرَ الأجرامِ وصفاتِها عنِ الأزلِ يدلُّ قطعاً علىٰ أنَّ إيجادَها ليسَ علىٰ طريقِ التعليلِ ؛ إذِ العلَّةُ العقليةُ يستحيلُ مفارقتُها لمعلولِها ، وأمَّا دلالةُ التأخُّرِ علىٰ أنَّ الإيجادَ ليسَ بطريقِ الطبعِ . . فقد لا يُسلَّمُ ؛ لِمَا تَقرَّرَ أنَّ تأثيرَ الطبيعةِ عند مَنْ يقولُ بها مِنَ المبتدعةِ ليسَ علىٰ طريقِ اللزومِ بكلِّ حالٍ ، بل إنَّما يلزمُها[1] مطبوعُها إذا توفَّرَتِ الشرائطُ وانتفَتِ الموانعُ ، فعلىٰ هـٰذا تأخُّرُ العوالمِ عنِ الأزلِ لوجودِ مانعٍ منعَ منها في الأزلِ ، أوِ انتفاءِ شرطٍ هناكَ .

---

(١) في (د) وحدها : (يلازمها) .

فالجوابُ : أنَّهُ لو وُجِدَ مانعٌ مِنْ وجودِ العوالمِ في الأزلِ . . لَمَا انتفىٰ أبداً ؛ **لأنَّ ما ثبتَ قدمُهُ استحالَ عدمُهُ** ، فيلزمُ ألا يوجدَ شيءٌ مِنَ العوالمِ أبداً ، ولوِ انتفىٰ شرطُ وجودِ العوالمِ في الأزلِ . . لَمَا وُجِدَ ذلك الشرطُ أبداً ، فلا يوجدُ أيضاً شيءٌ مِنَ العوالمِ أبداً ؛ **لأنَّ وجودَ ذلكَ الشرطِ فيما لا يزالُ . . مُتوقِّفٌ على انتفاءِ مانعٍ أزليٍّ ، أو تسلسلِ شرائطَ إلىٰ غيرِ أوَّلٍ** ، وكلاهما محالٌ .

فقولُنا في أصلِ العقيدةِ : (**لتوقُّفِ وجودِ الحوادثِ علىٰ وجودِهِ تعالىٰ**) يتعلَّقُ المجرورُ باللامِ ؛ وهو (توقُّفِ) . . بـ (**اعلمْ**) ، لا بقولِنا : (**يجبُ لمولانا جلَّ وعزَّ الوجودُ**) لِمَا يلزمُ عليهِ أنْ يكونَ وجوبُ الوجودِ لهُ تباركَ وتعالىٰ إنَّما ثبتَ لهُ بعدَ وجودِ الحوادثِ ، وتوقُّفِ وجودِها علىٰ وجودِهِ جلَّ وعلا ، أو يكونَ وجوبُ الوجودِ لهُ تعالىٰ معلولاً لوجودِ الحوادثِ[1] ، كيفَ ووجوبُ الوجودِ لمولانا تباركَ وتعالىٰ قديمٌ قبلَ وجودِ الحوادثِ ، غيرُ مُعلَّلٍ بوجودِها ؟!

نعم ؛ وجودُ الحوادث سببٌ عادةً في علمِنا بوجودِهِ تعالىٰ ، فلذلكَ وجبَ تعليقُ هٰذا المجرورِ باللامِ في قولِنا : (اعلمْ) لا بالمضارعِ في قولِنا : (يجبُ) أي : اعلمْ وجوبَ الوجودِ لمولانا جلَّ وعزَّ مِنْ أجلِ معرفتِكَ بتوقُّفِ وجودِ الحوادثِ علىٰ وجودِهِ تعالىٰ ؛ **لاستحالةِ ترجُّحِ وجودِها الجائزِ علىٰ عدمِها المساوي لهُ في الجوازِ**

---

(١) في (د ، و) : (تعالىٰ أن يكون وجوب الوجود . . .) .

والقَبولِ بلا مُرجِّحٍ ، وكذلكَ يستحيلُ ترجُّحُ زمنِ وجودِها المخصوصِ ومكانِها المخصوصِ وجهتِها المخصوصةِ علىٰ ما يقابلُها بلا مُرجِّحٍ ، وكذلكَ يستحيلُ ترجُّحُ مقدارِها المخصوصِ وصفتِها المخصوصةِ إنْ كانَتْ أجراماً علىٰ ما يقابلُها مِنْ غيرِ مُرجِّحٍ موجودٍ .

وإنَّما توقَّفَ وجودُ الحوادثِ علىٰ كونِ وجودِ فاعلِها واجباً ، لا علىٰ مطلقِ وجودِهِ وإنْ كانَ جائزاً ؛ لأنَّ تقديرَ جوازِ الوجودِ لهُ يستلزمُ استحالةَ الوجودِ لهُ علىٰ ما يأتي في برهانِ القِدَمِ[1] ، فتعيَّنَ أن يكونَ وجودُها موقوفاً علىٰ كونِ وجودِ فاعلِها واجباً لا جائزاً[2] .

[الأعراضُ حادثةٌ بالمشاهدةِ ، والأجرامُ حادثةٌ بالملازمةِ للأعراضِ]

قولُهُ : (**ودليلُ حدوثِها : لزومُها لِمَا يَفتقِرُ إلى المُخصِّصِ**) يعني : أنَّ الحوادثَ تنقسمُ إلىٰ : **أجرامٍ** ، **وأعراضٍ** ؛ وهي الصفاتُ التي تتَّصِفُ بها الأجرامُ ، **ولا شكَّ أنَّ الأعراضَ لا يفارقُها التغيُّرُ حصولاً ، أو قَبولاً إنْ قدَّرنا بقاءَها** ، والتغيُّرُ يستلزمُ الحدوثَ والافتقارَ إلى الفاعلِ ، وينافي القِدَمَ ؛ إذِ القديمُ لا يكونُ إلا واجباً ، فلا يقبلُ التغيُّرَ .

---

(١) سيأتي (ص ١٤٨) .

(٢) وبهذا ينجو القائلون بتأثير ما سواه تعالىٰ مع إقرارهم بحدوثه ؛ كالمعتزلة القائلين بالتولد والاعتماد وخلق العبد أفعال نفسه ، فيكون قولهم بدعة شنيعة لا تقتضي جحود القديم سبحانه .

وأمَّا الأجرامُ : فملازمةٌ للصفاتِ المتغيِّرةِ المفتقرةِ إلى الفاعلِ ، وملازمةٌ للمقاديرِ والأمكنةِ المخصوصةِ المفتقرةِ إلى المخصِّصِ .

فإذاً ؛ جميعُ العوالمِ لا تنفكُّ عمَّا يُحوِجُها إلى الفاعلِ ، فتكونُ كلُّها حادثةً .

* * *

صفاتُ السّلوب

صفتا القِدم والبقاء له سبحانه

ويجبُ لهُ تعالى القِدَمُ والبقاءُ ، وإلا كانَ محتاجاً إلى الفاعلِ ، فيكونُ حادثاً ، فيجبُ لهُ مِنَ العجزِ ما وجبَ لسائرِ الحوادثِ ، بل يكونُ حينَئذٍ وجودُهُ مستحيلاً ؛ لِمَا يلزمُ علىٰ تقديرِ حدوثِهِ مِنَ الدورِ أوِ التسلسلِ المستحيلينِ .

[بطلانُ الدورِ والتسلسلِ دليلٌ علىٰ قدمِهِ تعالىٰ ثم علىٰ بقائِهِ]

يعني : أنَّهُ يجبُ لهُ تباركَ وتعالىٰ أنْ يكونَ غيرَ قابلٍ للعدمِ في الأزلِ ؛ **وهو معنى القِدَمِ**(١) ، ولا فيما لا يزالُ ؛ **وهو معنى البقاءِ**(٢) ؛

---

(١) قال العلامة البيلي في « تقييداته علىٰ شرح صغرى الصغرىٰ » (ق ٩) : (« القدم » ذكرُهُ بعد الوجود من ذكر اللازم ؛ **لأن من وجب وجوده ثبت قدمه** ، والقدم في حق ذاته العلية وصفاته السنية قدمُ ذات ؛ **وهو نفي العدم السابق للوجود** ؛ أي : فوجوده تعالىٰ لا يقبل العدم في الأزل ، **أو نفي الأولية للوجود** ؛ إذ القديم الذي لا أول له ، فهو الأول ، **أو نفي افتتاح الوجود** ، والعبارات الثلاث متقاربة ؛ لأن متعلقاتها مختلفة ، فقول الهدهدي في « شرح العقيدة الصغرىٰ » : « معناها واحدٌ » أي : يرجع إلى المقصد في تعريف القدم ، وليست متحدة مفهوماً وماصدقاً) .

(٢) قال العلامة البيلي في « تقييداته علىٰ شرح صغرى الصغرىٰ » (ق ٩) : =

إذ لو كان قابلاً للعدمِ لَمَا كانَ واجبَ الوجودِ ، بل كانَ جائزَ الوجودِ ، وكلُّ جائزِ الوجودِ فهو مُفتقِرٌ إلى الفاعلِ كسائرِ الجائزاتِ[1] ، فيكونُ حادثاً مثلَها ، **وذلكَ**[2] **مستحيلٌ لوجهينِ** :

أحدُهما : أنَّهُ يلزمُ أن يكونَ عاجزاً كسائرِ الحوادثِ ؛ لمساواتِهِ لها في الحدوثِ والجوازِ ، فلا يصحُّ إسنادُ شيءٍ مِنَ الحوادثِ إليهِ ؛ لعمومِ العجزِ عنِ الإيجادِ لكلِّ حادثٍ ، **وأيضاً** : يلزمُ عجزُهُ عنِ الإيجادِ مِنْ أجلِ التمانعِ بينَهُ وبينَ موجدِهِ الذي افتقرَ إليهِ ، **وأيضاً** : إسنادُ الممكناتِ إليهِ بالخصوصِ دونَ موجدِهِ . . تخصيصٌ بلا مُخصِّصٍ ، **وأيضاً** : فليسَ استنادُ سائرِ الممكناتِ إليهِ بأولىٰ مِنَ العكسِ .

الثاني : أنَّهُ يلزمُ أن يكونَ وجودُهُ حينَئذٍ مستحيلاً لا يُتصوَّرُ في العقل ثبوتُهُ ؛ لأنَّهُ إنْ قُدِّرَ قَبولُ ذاتِهِ للعدمِ صارَ جائزاً مُفتقِراً إلى الفاعلِ ، ويلزمُ أنْ يكونَ فاعلُهُ جائزاً مُفتقِراً إلى الفاعلِ ؛ لأنَّهُ مثلُهُ في الألوهيةِ[3] ، ثمَّ ننقلُ الكلامَ إلىٰ فاعلِ الفاعلِ ، ثم كذلكَ أبداً .

فإنِ انتهى العددُ وانحصرَ . . لزمَ الدورُ ، فيلزمُ أنْ يكونَ الأوَّلُ الذي انتهىٰ إليهِ العددُ إنَّما أوجدَهُ بعضُ مَنْ بعدَهُ ممَّنْ تأخَّرَ وجودُهُ

= (عطفه على القدم عطف لازم علىٰ ملزوم ؛ لأن من ثبت قدمه استحال عدمه ، والمقصد التنصيص علىٰ كل صفة بعينها ؛ لأن المقام مقام اعتقادي) .

(١) لأن ثبوت العلة يستلزم ثبوت المعلول .

(٢) **يعني** : جميعَ ما تقدَّم ؛ من قبول العدم والجواز والافتقار والحدوث .

(٣) **يعني** : علىٰ سبيل الفرْض .

عنهُ ، فيكونُ سابقاً عليهِ في الوجودِ متأخِّراً عنهُ ، وذلكَ لا يُعقَلُ .

وإنْ لم ينتَهِ العددُ ، بل تسلسلَ إلىٰ غيرِ أوَّلٍ . . لزمَ وجودُ ما لا نهايةَ لهُ عدداً ، والفراغُ مِنْ ذلكَ فيما مضىٰ ، وذلكَ لا يُعقَلُ[1] ؛ إذ ما لا نهايةَ لهُ مِنَ الأعدادِ كأنفاسِ أهلِ الجنةِ وأزمنتِهم ونِعَمِهم[2] مثلاً لا يَسعُهُ إلا المستقبلُ ؛ بأنْ يوجدَ فيهِ شيئاً بعدَ شيءٍ أبدَ الآبادِ ، وأمَّا أنْ يوجدَ كلُّهُ في الحالِ أوِ المضِيِّ . . فلا يُعقَلُ .

فقولُنا : (**بل يكونُ حينَئذٍ وجودُهُ مستحيلاً**) إضرابُ انتقالٍ مِنْ لازمٍ محالٍ إلىٰ لازمٍ أشدَّ منهُ في الاستحالةِ ، لا إضرابُ إبطالٍ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

* * *

---

(١) إذ الفراغُ من ذلك فيما مضىٰ دليلُ النهاية ، وهو مخالفٌ لمفهوم التسلسل الذي معناه : عدم الفراغ ؛ **فالاستحالةُ للجمع بين الفراغ ونقيضه عدمِ الفراغ** ؛ كدورات القمر إلى اليوم مثلاً منتهية بهـٰذا اليوم .

(٢) في (د ، و) : (ونعيمهم) .

ويجبُ أنْ يكونَ تعالىٰ مخالفاً في ذاتِهِ وصفاتِهِ لكلِّ ما سواهُ مِنَ الحوادثِ[1] ، وإلا كانَ حادثاً مثلَها .

يعني : أنَّهُ لمَّا تَقرَّرَ بالبرهانِ القطعيِّ فيما سبقَ وجوبُ القِدَمِ والبقاءِ لهُ تعالىٰ . . لزمَ أنْ تكونَ ذاتُهُ العليَّةُ وصفاتُهُ المرفَّعةُ ليستا مِنْ

---

(١) قال العلامة البيلي في « تقييداته علىٰ شرح صغرىٰ الصغرىٰ » (ق ٩) : (قوله : « **مخالفاً** » بكسر اللام ، وهـٰذا الوصف أطلقه المصنف عليه تعالىٰ ؛ لأنه وإن لم يرد في أسمائه المذكورة في الحديث لـٰكن يصحُّ اتصافه بمعناه ؛ وهو عدم المماثلة ، أو أنه مبني علىٰ قول الغزالي ومن وافقه أن الوصف إذا لم يوهم نقصاً في حقه تعالىٰ يجوز إطلاقه عليه وإن لم يرد إذنٌ .

ومعنىٰ كونه تعالىٰ مخالفاً لما ذكر : أنه لا يماثله شيء ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورىٰ : ١١] ؛ أي : ليس شيء من الأشياء مماثلاً لذاته وصفاته وأفعاله ، فصدر الآية نفيٌ ، وعجزُها إثبات ، فهي من باب تقديم التخلية على التحلية ، ففيها ردٌّ بحسب صدرها على الجهوية والمجسمة ، وردٌّ بحسب عجزها على المعطلة النافين الصفات عن الذات ، **فظهر لك من التقرير** : أن الكاف في الآية صلة ، وليست بمعنىٰ « مثل » ؛ لاقتضائه أن المنفي مثل المثل ، والمقصود نفيُ المثل ، إلا أن يقال : المقصود من نفي مثل المثل نفيُ المثل ، أو أن « مثل » الداخلة عليه الكاف بمعنىٰ ذات ، ويكون المعنىٰ ليس مثل ذاته شيء) .

جنسِ الحوادثِ ، **فيستحيلُ علىٰ ذاتِهِ وصفاتِهِ الجِرْميَّةُ والعَرَضيَّةُ وكلُّ لازمٍ مِنْ لوازمِهما المقتضيةِ للحدوثِ** ؛ كالمقاديرِ ، والجهاتِ ، والأزمنةِ ، والقربِ والبعدِ بالمسافةِ ، والصِّغَرِ والكِبَرِ ، والمماسَّةِ ، والحركةِ والسكونِ ؛ إذ لوِ اتَّصفَتْ ذاتُهُ العليَّةُ أو صفاتُهُ المرفَّعةُ بمماثلةِ الحوادثِ . . لزمَ أنْ يكونَ حادثاً .

أمَّا لزومُ حدوثِهِ في مماثلةِ ذاتِهِ للحوادثِ : فظاهرٌ .

وأمَّا لزومُ حدوثِهِ في مماثلةِ صفاتِهِ للحوادثِ : فلأنَّهُ لمَّا لزمَ حينَئذٍ أنْ تكونَ صفاتُهُ حادثةً ، والذاتُ يستحيلُ عُرُوُّها عنِ الصفاتِ . . لزمَ أنْ تكونَ الذاتُ حادثةً مثلَ صفاتِها ؛ **لأنَّ ما لازمَ الحادثَ حادثٌ ضرورةً** ، وهـٰذا معنىٰ قولِنا : (**وإلا كانَ حادثاً مثلَها**)[1] ؛ أي : إنْ لم

---

(١) قال العلامة البيلي في « تقييداته علىٰ شرح صغرى الصغرىٰ » (ق ١٠) : (قوله : « **وإلا** » أي : وإن لم يكن مخالفاً بل كان مماثلاً ، وإذا كان مماثلاً لها كان حادثاً مثلها ؛ لأن ما ثبت لأحد المثلين ثبت للآخر ، وحدوثه مستحيل ؛ لما سبق من وجوب قدمه وبقائه ، فبطل ملزومه ؛ وهو كونه مماثلاً ، وثبت المطلوب ؛ وهو كونه مخالفاً للحوادث .

فمن اعتقد أن الله جسم كالأجسام كافر بلا نزاع ، ومن اعتقد أنه جسم لا كالأجسام فإنه فاسق مبتدع ، ومن اعتقد أنه في جهة من الجهات ففي كفره قولان ، ولازم المذهب إذا لم يذهب إليه قائله ليس بمذهب ما لم يكن لزومه بيِّناً .

وما ورد في الحديث « ارحموا مَنْ في الأرضِ يرحمْكم مَنْ في السماءِ » . . فليس المراد منه حلوله تعالىٰ في السماء ؛ لاستحالة ذلك عليه ، وإنما المراد : يرحمكم مَنْ أمرُهُ وسلطانه في السماء ؛ كحديث : « ينزلُ ربُّنا . . . » إلىٰ آخره ، فالمراد منه : ينزل أمرُهُ ونهيه ، وكآية : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ؛=

يكنْ مخالفاً في ذاتِهِ وفي صفاتِهِ للحوادثِ ، بل كانَ مماثلاً للحوادثِ فيهما أو في أحدِهما . . لزمَ حدوثُ ذاتِهِ تعالىٰ علىٰ كلِّ تقديرٍ مِنْ ذلكَ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

* * *

= أي : أمره أو حامله ، وما يورده بعض المتمشدقين من قولهم : هل الله داخل في العالم أو خارج عنه ؟ . . فيه إيهامٌ وسوء أدب ، فلا ينبغي ذكره للعوام وضعفة العقول ، **وجوابه** : أنه تعالىٰ داخل في العالم بعلمه ، وخارج عنه بذاته وصفاته ؛ لأنه ليس من جنسه ، فقوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ [البقرة : ١٨٦] ، ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ [ق : ١٦] ؛ أي : قرب علم ، لا قرب مسافة ؛ أي : من حيث تعلقه وإحاطته) .

وحديث الرحمة المذكور روي بلفظ يؤكد ما ذكر من تأويله ، فقد رواه الإمام أحمد في « مسنده » (٢/ ١٦٠) من حديث سيدنا عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، وفيه : « ارحموا أهلَ الأرضِ يرحمْكم أهلُ السماءِ » .

صفةُ القيامِ بالنفسِ لهُ سبحانه

ويجبُ لهُ تعالىٰ أنْ يكونَ قائماً بنفسِهِ[1] ؛ أي : ذاتاً موصوفاً بالصفاتِ ، غنيّاً عنِ المحلِّ والفاعلِ ؛ إذ لو كانَ في محلٍّ لكانَ صفةً ، فيلزمُ ألا يَتَّصِفَ بالصفاتِ الوجوديةِ ولا لوازمِها ؛ إذ لو قَبِلَتِ الصفةُ صفةً وجوديَّةً . . لزمَ ألا تَعرىٰ عنها صفةٌ كالذواتِ ، وذلكَ يستلزمُ التسلسلَ ، ودخولَ ما لا نهايةَ لهُ في الوجودِ ، ولو كانَ محتاجاً للفاعلِ لكانَ حادثاً ، وهو محالٌ .

---

(١) قال العلامة البيلي في « تقييداته علىٰ شرح صغرى الصغرىٰ » (ق ١١) : (هـٰذه الصفة توصف بها الذات فقط ، فتقول : ذات الله قائمة بنفسها ، ولا تقول : صفات الله قائمة بنفسها) .
وقال أيضاً : (قوله : « **بنفسه** » أي : بذاته ؛ لأن المراد بالنفس هنا الذات ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام : ٥٤] ؛ أي : علىٰ ذاته ، ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ [آل عمران : ٢٨] أي : ذاته ؛ أي : لا تتفكروا في ذاته ، ويطلق النفس على الروح ، وعلى الدم السائل ؛ كـ« والذي نفسي بيدِهِ » أي : روحي ، وهـٰذا الحيوان ذو نفس سائلة ؛ أي : دم ، والباء في « بنفسه » للآلة باعتبار المقابلة ؛ أي : **هـٰذا الأمر حصل له من جهة نفسه** ، لا من جهة الغير) .

[ليسَ نقيضُ الجرمِ العرضَ ، وليسَ كلُّ متَّصفٍ بصفاتٍ يكونُ جرماً]

اعلمْ : أنَّ هنا مقدِّمتينِ باطلتينِ يعتقدُهما العقلُ الناقصُ تبعاً للوهمِ الفاسدِ :

إحداهما : أنَّ كلَّ ما ليسَ بجِرْمٍ ، قديماً كانَ أو حادثاً . . فهو صفةٌ ، ومستندُ الوهمِ في اعتقادِ هـٰذهِ المقدمةِ استقراءُ الحوادثِ ؛ فإنَّ كلَّ ما ليسَ بجِرْمٍ فيها فهو لا يكونُ إلا صفةً ، فعمَّمَ[1] ذلكَ الوهمُ الفاسدُ في حقِّهِ تعالىٰ ، وقاسَ مِنْ غيرِ جامعٍ ، فاعتقدَ أنَّ الإلـٰهَ صفةٌ لا ذاتٌ ؛ لِمَا ثبتَ بالبرهانِ القطعيِّ أنَّهُ ليسَ بجِرْمٍ .

وقد قالَ بمقتضىٰ هـٰذا الوهمِ الفاسدِ **النصارىٰ وبعضُ الباطنيةِ** ممَّنْ ينتسبُ في زعمِهِ إلىٰ طريقِ التصوُّفِ ، **وهو كفرٌ صُرَاحٌ** .

المقدمةُ الثانيةُ الباطلةُ : أنَّ كلَّ ذاتٍ موصوفةٍ بالصفاتِ فهي جِرْمٌ ، وهـٰذهِ القضيةُ لازمةٌ للقضيةِ الأولىٰ[2] ؛ إذ هي في معنىٰ عكسِ نقيضِها الموافقِ ؛ الذي هو : (كلُّ ما ليسَ بصفةٍ فهو جِرْمٌ) ، ومستندُ الوهمِ في اعتقادِ هـٰذهِ القضيةِ هو مستندُهُ في القضيةِ الأولىٰ ؛ **وهو النظرُ إلىٰ**

---

(١) في هامش (و) : (لو أخَّرَ هـٰذا عن قوله : « وقاس قياساً [كذا بزيادة « قياساً »] . . . » إلىٰ آخره . . لكان أظهر كما لا يخفىٰ ، تدبر) .

(٢) **المقدمة الأولىٰ** : هي قوله السابق : (كلُّ ما ليس بجرم ، قديماً كان أو حادثاً . . فهو صفة) ، **ونقيضها** : (كلُّ ما كان جرماً . . فليس بصفة) ، **وعكس نقيضها الموافق** : (كلُّ ما ليس بصفة . . فهو جرم) كما سيصرِّح به المصنف .

ما تَقَرَّرَ في الحوادثِ ، والقياسُ عليها بغيرِ جامعٍ ، فاعتقدَ بهـٰذا النظرِ الفاسدِ أنَّ الذاتَ العليةَ جسمٌ ؛ لمَّا قامَ البرهانُ القطعيُّ أنَّهُ تعالىٰ ذاتٌ موصوفٌ بالصفاتِ ، لا صفةٌ .

وقد قالَ أيضاً بمقتضىٰ هـٰذا الوهمِ الفاسدِ في هـٰذهِ القضيةِ **المُجسِّمةُ ؛ كالحشويةِ واليهودِ ومَنْ تبعَهم علىٰ ذلكَ** ، ومنهم مَنِ اعتقدَ هـٰذهِ المقدِّمةَ الباطلةَ ، وقادَتْهُ إلى التعطيلِ ونفْيِ وجودِ الإلـٰهِ أصلاً ، وأنَّ العوالمَ وُجِدَتْ وجوداً اتفاقيّاً بغيرِ فاعلٍ ؛ لأنَّهُ لمَّا استقرَّ في الحوادثِ أنَّ الفاعلَ منها لا يكونَ إلا جسماً[1] ، فقاسَ مِنْ غيرِ جامعٍ وقالَ : لو كانَ للعوالمِ فاعلٌ . . لوجبَ أنْ يكونَ جسماً ، لـٰكنَّ الجسمَ يستحيلُ منهُ إيجادُ الأجرامِ وكثيرٍ مِنَ الصفاتِ ، فتعيَّنَ أنَّ أجسامَ العوالمِ وُجِدَتْ بلا فاعلٍ !

[معنى القيامِ بالنفس : الاستغناءُ عنِ المحلِّ وعنِ المخصِّصِ]

فإذا عرفتَ هـٰذا عرفتَ أنَّ وجوبَ قيامِهِ تعالىٰ بنفسِهِ يدفعُ هاتينِ المقدمتينِ الباطلتينِ ؛ **لأنَّ معناهُ احتوىٰ علىٰ جزأينِ** :

أحدُهما : كونُهُ تعالىٰ غنيّاً عنِ المحلِّ ؛ أي : عن ذاتٍ يقومُ بها ويكونُ صفةً لها ، فهو جلَّ وعلا ذاتٌ موصوفٌ بالصفاتِ العليَّةِ ، لا صفةٌ لغيرِهِ .

الثاني : كونُهُ تعالىٰ غنيّاً عنِ الفاعلِ ، واجبَ الوجودِ لا جائزَهُ .

فالجزءُ الأولُ أبطلَ المقدمةَ الأولىٰ ؛ وهي اعتقادُ الوهمِ : أنَّ كلَّ

---

(١) في (و) : (استقرئ) بدل (استقر) .

ما ليسَ بجِرْمٍ فهو صفةٌ لغيرِهِ ؛ فإنَّ مولانا جلَّ وعزَّ ليسَ بجِرْمٍ ، وهو معَ ذلكَ ذاتٌ موصوفٌ بالصفاتِ ، ويستحيلُ أن يكونَ صفةً لغيرِهِ .

والجزءُ الثاني أبطلَ المقدمةَ الثانيةَ ؛ وهي اعتقادُ الوهمِ : أنَّ كلَّ ذاتٍ موصوفةٍ بالصفاتِ فهي جِرْمٌ ؛ فإنَّ مولانا جلَّ وعلا هو ذاتٌ موصوفٌ بالصفاتِ ، وهو معَ ذلكَ يستحيلُ أن يكونَ جِرْماً أو مماثلاً لشيءٍ مِنَ الحوادثِ ، فهو تعالىٰ ذاتٌ حقيقةٌ ، ولا مثلَ لهُ مِنَ الذواتِ ، **وبهـٰذا الجزءِ باينَتْ ذاتُهُ تعالىٰ سائرَ الذواتِ الحادثةِ** ؛ فإنَّها وإنْ كانَتْ غنيَّةً عنِ المحلِّ ـ أي : لا تكونُ صفةً قائمةً بغيرِها ـ فهي مُفتقِرةٌ إلى الفاعلِ افتقاراً لازماً لا يمكنُ انفكاكُها عنهُ ضرورةً ؛ لوجوبِ حدوثِها ، وافتقارُها إلى المولى الكريم جلَّ وعلا ابتداءً ودواماً[1] .

والحاصلُ : أنَّ بالجزءِ الأولِ مِنْ معنى القيامِ بالنفسِ باينَ جلَّ وعلا الصفاتِ ؛ فليسَ مِنْ جنسِها ، وبالجزءِ الثاني باينَ تباركَ وتعالىٰ سائرَ الذواتِ ؛ فلا شبيهَ لهُ منها ، ولا يشاركُها في أجناسِها ولا فصولِها ولا خواصِّها .

فقولُنا في أصلِ العقيدةِ : (**أي : ذاتاً موصوفاً بالصفاتِ ، غنيّاً عنِ**

---

(١) في هامش (د) : (قوله : « **وافتقارها** » مرفوعٌ مبتدأٌ ، وخبره قوله : « **إلى المولى الكريم** » ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ؛ كأنَّ قائلاً قال : « من الفاعلُ المفتقرة إليه ؟ » ، فأجابه بقوله : « وافتقارُها إلى المولى الكريم » ، ولا يصحُّ جرُّهُ بالعطف علىٰ قوله : « **حدوثها** » ؛ لأنه حينئذ يصير الافتقار علَّة لنفسه ، والشيء لا يكون علة لنفسه) .

المحلِّ) هو تفسيرٌ **للجزءِ الأولِ** مِنَ القيامِ بالنفسِ ، وهو الذي منعَ كونَهُ صفةً ، وزيادتُنا الوصفَ بـ (غنيّاً عنِ المحلِّ) بعدَ قولِنا : (موصوفاً بالصفاتِ) للتأكيدِ ، **وإلا فكلُّ ذاتٍ موصوفةٍ بالصفاتِ هي غنيةٌ عنِ المحلِّ** ؛ أي : عن ذاتٍ تقومُ بها ، وقولُنا : (**والفاعلِ**) هو تفسيرٌ **للجزءِ الثاني** مِنَ القيامِ بالنفسِ ، وهو الذي منعَ توهُّمَ كونِ ذاتِهِ تعالىٰ تشبهُ شيئاً مِنَ الذواتِ .

أمَّا برهانُ الجزءِ الأولِ ـ وهو أنَّهُ تعالىٰ ذاتٌ لا صفةٌ ـ : فما أشرنا إليهِ في أصلِ العقيدةِ ؛ وهو أنَّهُ جلَّ وعلا لو كانَ صفةً لزمَ ألا يتصفَ **بالصفاتِ الوجوديةِ** ؛ وهي صفاتُ المعاني التي هي القدرةُ والإرادةُ والعلمُ والحياةُ . . . إلىٰ آخرِها ، **ولا بلوازمِها** التي هي الصفاتُ المعنويَّةُ ؛ وهي كونُهُ تعالىٰ قادراً ومريداً وعالماً وحيّاً . . . إلىٰ آخرِها ، والدليلُ القطعيُّ دلَّ علىٰ وجوبِ اتصافِهِ تعالىٰ بها ، فليسَ بصفةٍ ؛ لأنَّ الصفةَ لو قبلَتْ أنْ تتَّصِفَ بالصفاتِ الوجوديةِ . . لاستحالَ عُرُوُّ كلِّ صفةٍ عنها كما في الذواتِ[1] ؛ لأنَّ القَبولَ نفسيٌّ ، فلا يَتخلَّفُ ؛ وذلكَ يستلزمُ التسلسلَ ، ودخولَ ما لا نهايةَ لهُ في الوجودِ ؛ لأنَّهُ يجبُ لصفةِ الصفةِ ما وجبَ للصفةِ الأولىٰ مِنَ الاتصافِ بالصفاتِ الوجوديةِ ، ثمَّ هٰكذا إلىٰ ما لا نهايةَ لهُ ، وذلكَ لا يُعقَلُ[2] .

---

(١) **العُرُوُّ** هنا : الخلوُّ ، يقال : فلان عِرْوٌ من الأمر ؛ أي : خِلْوٌ منه ، وسببه هنا : أن المحل القابل للشيء لا يخلو عنه ، أو عن مثله ، أو عن ضده .

(٢) قال العلامة البيلي في « تقييداته علىٰ شرح صغرىٰ الصغرىٰ » (ق ١١ـ ١٢) : =

ومِنْ هنا تَعرِفُ استحالةَ قيامِ الصفةِ بالصفةِ ، وأنَّ قَبولَ الاتصافِ بالصفاتِ الوجوديةِ ولوازمِها مِنْ خواصِّ الذواتِ . . لا مشاركةَ بينَها وبينَ الصفاتِ في ذلكَ .

وإنَّما خَصَصْنا البرهانَ بالصفاتِ الوجوديةِ ولوازمِها لأنَّها هي التي تقومُ بموصوفِها ، ويلزمُ فيها دخولُ ما لا نهايةَ لهُ في الوجودِ ، **أمَّا الصفاتُ النفسيةُ : فهي راجعةٌ إلىٰ حقيقةِ موصوفِها** ، ولا تسلسلَ فيها ، **وأمَّا الصفاتُ السلبيةُ : فلا وجودَ لمعانيها في الخارجِ**[1] ، فلا يلزمُ مِنْ تقدير تسلسلِها دخولُ ما لا نهايةَ لهُ في الوجودِ ، ولهـٰذا كانَ الاتصافُ بهـٰذينِ النوعينِ **مشتركاً بينَ الذواتِ والصفاتِ** ، ولهـٰذا تُوصَفُ الذاتُ العليةُ وصفاتُ المعاني القائمةُ بها بالوجودِ والقِدَمِ

= (**وتوضيح البرهان** : لو لم يكن تعالىٰ عالماً بنفسه ؛ أي : ذاتاً موصوفة بالصفات . . لكان صفة قائمة بمحل ، ولو كان كذلك لما اتصف بصفات المعاني والمعنوية ، وعدم اتصافه بهما باطل ؛ لأنه يجب اتصافه بهما ، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم ؛ وهو كونه صفة قائمة بمحل ، وإذا بطل ذلك ثبت المطلوب ؛ وهو كونه ذاتاً موصوفة بالصفات المذكورة .

وقوله : « **إذ لو قبلت الصفة** . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : ولو كانت الصفة قابلة إلىٰ صفة وجودية لزم ألا تعرىٰ صفة عن القبول كما أن الذات لا تعرىٰ عن الصفات ، وذلك يستلزم التسلسل والدخول فيما لا نهاية له ؛ بأن تقبل الصفة صفة والصفة صفة أخرىٰ وهـٰكذا ، والتسلسل محال ، فما أدىٰ إليه من قبول الصفة صفة أخرىٰ مثله ؛ لأن الصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية ، وإنما المتصف بهما الذات) .

(١) وكذا لا وجود لها في الذهن ، خلافاً للنفسية والمعنوية على القول بها ؛ لأنهما من الأمور الاعتبارية .

والبقاءِ والمخالفةِ للحوادثِ والوحدانيةِ .

وأمَّا برهانُ الجزءِ الثاني : فواضحٌ لا يحتاجُ إلىٰ بيانٍ[1] ، وباللهِ تعالى التوفيقُ[2] .

* * *

---

(١) قال العلامة البيلي في « تقييداته علىٰ شرح صغرىٰ الصغرىٰ » (ق ١١) : (**توضيح برهان الجزء الثاني** : أن تقول : لو كان محتاجاً إلىٰ محدث يوجده لاحتاج محدثه إلىٰ محدث ، ومحدث محدثه إلىٰ محدث وهـٰكذا ، فيلزم المحال السابق ، وما أدىٰ إلى المحال محال ، فيثبت غَناؤه عن الفاعل ، وهو المطلوب) .

(٢) قال العلامة البيلي في « تقييداته علىٰ شرح صغرىٰ الصغرىٰ » (ق ١١) : (**واعلم** : أن الأشياء بالنسبة للمحلِّ والفاعل علىٰ أربعة أقسام : **أحدها** : ما لا يحتاج إليهما ؛ وهي ذات الله عز وجل ، **وثانيها** : ما يحتاج إليهما معاً ؛ وهي صفات الحوادث ، **وثالثها** : ما يحتاج إلىٰ محل ولا يحتاج إلىٰ فاعل ؛ كصفاته جل وعز ، **ورابعها** : ما يحتاج إلىٰ فاعل دون محل ؛ كذوات الحوادث) .

ويجبُ لهُ تعالى الوحدانيةُ[1] ؛ أي : لا مِثْلَ لهُ في ذاتِهِ ، ولا في صفةٍ مِنْ صفاتِهِ ، ولا مؤثِّرَ معَهُ في فعلٍ مِنَ الأفعالِ ؛ إذْ لو كانَ معَهُ مِثْلٌ أو مُؤثِّرٌ . . لَمَا كانَ واجبَ الوجودِ ؛ لاحتياجِهِ حينَئذٍ إلىٰ مَنْ يخصِّصُهُ بما يمتازُ بهِ عمَّا يماثلُهُ عموماً أو خصوصاً ، وذلكَ يستلزمُ الحدوثَ والعجزَ عن كلِّ ممكنٍ .

لا شكَّ أنَّ وجودَ المثلِ لهُ تعالىٰ يستلزمُ أن يكونَ كلٌّ واحدٍ مِنَ

---

(١) قال العلامة البيلي في « تقييداته علىٰ شرح صغرى الصغرىٰ » (ق ١٢) : (قوله : « **الوحدانية** » نسبة للوحدة ، فالياء فيها للنسب ، والألف زائدة ، والنون للمبالغة ، والتاء للتأنيث اللفظي ، وهي في حقِّهِ تعالىٰ تفسَّر بما ذكر ، بخلاف **وحدة الجنس** التي يشترك فيها الشيء مع غيره ؛ كاشتراك الإنسان وغيره من الأنواع في الحيوان ، **ووحدة النوع** ؛ وهي التي يشترك فيها الشيء مع غيره ؛ كاشتراك زيد وعمرو في الإنسان ، **ووحدة الشخص** ؛ وهي ظاهرة ، فهـٰذه الوحدات الثلاث مستحيلة على الله تعالىٰ ؛ لأنه لا جنس له يشترك فيه مع غيره ، ولا نوع له كذلك) .

المثلينِ حادثاً جائزاً[1]، ويمنعُ أنْ يكونَ كلٌّ واحدٍ منهما قديماً واجباً[2].

وبرهانُ ذلكَ : أنَّ المثلينِ لمَّا استحالَ أنْ يكونَ أحدُهما عينَ الآخَرِ.. لزمَ أن يمتازَ أحدُهما عنِ الآخَرِ ، **وتَميُّزُهُ لا يمكنُ أنْ يكونَ بالذاتيَّاتِ الواجباتِ**[3] ؛ لوجوبِ اشتراكِ المثلينِ في جميعِها ، **فتعيَّنَ أنْ يكونَ بعَرَضيٍّ جائزٍ**[4] **اختَصَّ بهِ أحدُهما عنِ الآخرِ معَ جوازِ أنْ يكونَ لصاحبِهِ**[5] ؛ إذ كلُّ ما اتَّصفَ بهِ أحدُ المثلينِ مِنَ الجائزاتِ.. فإنَّهُ يجوزُ أن يَتَّصِفَ بهِ مماثلُهُ ، **وكلُّ جائزٍ فوجودُهُ لا يكونُ إلا حادثاً** ، فتعيَّنَ أنْ يكونَ العَرَضيُّ الذي امتازَ بهِ كلٌّ مِنَ المثلينِ عنِ الآخرِ حادثاً ، وكلٌّ مِنَ المثلينِ ملازمٌ لهـٰذا العَرَضيِّ الذي يُميِّزُهُ عن صاحبِهِ ، فتَعيَّنَ أنْ يكونَ هو أيضاً حادثاً ؛ لأنَّ ملازمَ الحادثِ حادثٌ ،

---

(١) قال العلامة البيلي في « تقييداته علىٰ شرح صغرى الصغرىٰ » (ق ١٢) : (**فإن قلت** : صفة الوحدانية يستغنىٰ عنها بكونه مخالفاً في ذاته وصفاته وأفعاله للحوادث ، فما فائدة النص عليها ؟

فجوابه : أنه لا يلزم من كونه مخالفاً للحوادث فيما ذكر كونه واحداً ؛ لجواز أن يكون هناك قديم ، فالنص على الوحدانية لنفي قديم مماثل) .

(٢) في (د ، و) : (ويمتنع) بدل (ويمنع) .

(٣) قوله : (**الواجبات**) وصفٌ كاشف ، والتمايزُ بها يكون للمتباينين ، لا للمثلين .

(٤) لأن التمييز لا يقع بالعرض الواجب ؛ كالحدوث والافتقار .

(٥) **يعني** : مع جواز أن يكون هـٰذا العرضيُّ الجائز الحالُّ في الأول.. للثاني دون الأول ؛ ليحصل التمايز ، أو مثله ؛ ليتحقق الجواز .

والحدوثُ ينافي الألوهيةَ ؛ لِمَا عرفتَ في برهانِ قِدَمِ الإلـهِ وبقائِهِ[1] .

وأيضاً ذلكِ العَرَضيُّ : إمَّا أنْ يكونَ **كمالاً** فقد فاتَ الآخرَ ، وفوتُ الكمالِ نقصٌ ؛ **فيلزمُ أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ منهما ناقصاً في ذاتِهِ** ؛ وهو محالٌ ، وإنْ كانَ ذلكَ العَرَضيُّ **نَقْصاً**. . لزمَ أيضاً اتِّصافُ الإلـهِ بالنقصِ مِنْ أولِ مَرَّةٍ ، وهو ظاهرُ الاستحالةِ .

وأيضاً تعدُّدُ الإلـهِ : إمَّا أنْ يكونَ بعددٍ خاصٍّ مُتناهٍ ، فيلزمَ افتقارُهُ إلىٰ مُخصِّصٍ ، فيكونَ حادثاً ، وإمَّا أنْ يكونَ بعددٍ لا نهايةَ لهُ ، **فيلزمَ دخولُ ما لا نهايةَ لهُ في الوجودِ** ، وهو ظاهرُ الاستحالةِ .

وأيضاً : يلزمُ أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ منهما عاجزاً عن كلِّ ممكنٍ ؛ **لمساواتِهما في الإمكانِ والحدوثِ لسائرِ الحوادثِ التي قد عُرِفَ بالضرورةِ عجزُها عن إيجادِ الأجرامِ وإعدامِها** .

[دليلُ التمانعِ والتواردِ]

ويلزمُ أيضاً : عجزُ المثلينِ في الألوهيةِ مِنْ جهةِ التمانعِ بينَ إرادتيهِما وقدرتيهِما ، سواءٌ اتفقا علىٰ ممكنٍ واحدٍ أوِ اختلفا ، **أمَّا إنِ اختلفا فظاهرٌ** .

وأمَّا إنِ اتفقا : فلأنَّ لكلِّ ممكنٍ وجوداً واحداً ، فيستحيلُ أن تَنفُذَ فيهِ إرادتانِ وقدرتانِ ، **وإلا لزمَ انقسامُ ما لا ينقسمُ ، أو تحصيلُ الحاصلِ** ، فلا بدَّ إذاً مِنْ عجزِ إحدى القدرتينِ وإحدى الإرادتينِ ،

---

(١) انظر (ص ١٤٨).

ويلزمُ منهُ عجزُ الأخرىٰ ؛ لِمَا انعقدَ بينَهما مِنَ المماثلةِ .

هـٰذا كلُّهُ في المِثْلِ الحقيقيِّ العامِّ .

وأمَّا إذا فُرِضَ المِثْلُ خاصّاً في بعضِ الصفاتِ ؛ كالقدرةِ والإرادةِ مثلاً : فإنَّهُ يلزمُ الحدوثُ أيضاً لكلٍّ مِنَ المثلينِ ؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ مِنَ الصفتينِ المتماثلتينِ تحتاجُ إلىٰ مُخصِّصٍ يُخصِّصُها بالمحلِّ الذي وُجِدَتْ فيهِ ؛ **لقَبولِ كلِّ واحدةٍ منهما حينَئذٍ المحلَّينِ** ، فيلزمُ أنْ تكونَ كلُّ واحدةٍ منهما جائزةَ الوجودِ حادثةً عارضةً لكلٍّ مِنَ الموصوفينِ[1] ، وكلُّ واحدٍ منهما لا يمكنُ أن يَعرىٰ عن هـٰذهِ الصفةِ الحادثةِ أو ضدِّها ، ولا يكونُ ذلكَ الضدُّ إلا حادثاً ، فيلزمُ أنْ يكونَ كلٌّ مِنَ الموصوفينِ حادثاً ، **وذلكَ ينافي ما ثبتَ للإلـٰهِ مِنْ وجوبِ الوجودِ** ، ويلزمُ حينَئذٍ العجزُ أيضاً ؛ لأجلِ الحدوثِ والتمانعِ إنْ فُرِضَ المثلُ في القدرةِ والإرادةِ[2] .

فقولُنا : (**ولا مُؤثِّرَ معَهُ في فعلٍ مِنَ الأفعالِ**) هو مِنْ بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ ؛ لأنَّ وجودَ المؤثِّرِ معَهُ تعالىٰ يَرجِعُ إلىٰ وجودِ المثلِ لهُ تعالىٰ في بعضِ صفاتِهِ ؛ وهي القدرةُ والإرادةُ ، فلو وُجِدَتْ

---

(١) قوله : (**عارضة**) فيه استثناء للأعراض النفسية ، أو بمعنىٰ : طارئة .

(٢) في هامش (د) : (أي : فقط ؛ بخلاف ما قبله ، فإن المراد به صفة من صفات المعاني ، أيَّ صفةٍ كانت ، فهـٰذا الأخير خاص) ، وبيان العجز لأجل التمانع ؛ لاستحالة أثر واحد بين مؤثرين ، وسيأتي بيان العجز لأجل الحدوث .

صفةٌ في حادثٍ يتأتَّىٰ بها الإيجادُ والإعدامُ.. لكانَتْ مماثلةً لقدرةِ البارئ تباركَ وتعالىٰ ، فتكونُ حادثةً ؛ لاحتياجِها إلىٰ مُخصِّصٍ خصَّصَها بالذاتِ العليَّةِ ، وخصَّصَها بعمومِ التعلُّقِ عن نظيرتِها ، **وحدوثُ الصفةِ يستلزمُ حدوثَ موصوفِها** ، وذلكَ يستلزمُ حدوثَ الذاتِ العليَّةِ ، تعالى اللهُ عن ذلكَ .

فإنْ قيلَ : تأتِّي الإيجادِ والإعدامِ علىٰ وَفْقِ إرادةِ القادرِ وعلمِهِ.. هو حقيقةُ القدرةِ الأزليَّةِ[1] ، **ولا مثلَ لها في ذلكَ** ؛ لأنَّ الإيجادَ والإعدامَ اللذينِ يُدَّعيانِ لبعضِ القُوى الحادثةِ.. ليسا مِنْ حقيقةِ تلكَ القوَّةِ الحادثةِ ، بل هو عَرَضيٌّ لها بجعلِ اللهِ تعالىٰ لها ذلكَ ، فهي تُؤثِّرُ علىٰ وَفْقِ إرادةِ اللهِ تعالىٰ وعلمِهِ ، لا علىٰ وَفْقِ إرادةِ موصوفِها وعلمِهِ[2] .

فالجوابُ : أنَّ تأتِّيَ التأثيرِ إذا كان عرضيّاً لهٰذهِ القوَّةِ الحادثةِ[3].. فإنَّهُ يلزمُ ألا يَرِدَ علىٰ هٰذهِ القُوَّةِ علىٰ حيالِهِ ؛ لأنَّهُ حالٌ ، والأحوالُ لا يمكنُ أن تفعلَ علىٰ حيالِها[4] ، فلا بدَّ مِنْ خَلْقِ صفةِ معنىً وجوديةٍ في هٰذهِ القوةِ الحادثةِ[5] تكونُ عِلَّةً لِمَا عرضَ لها مِنْ تأتِّي الإيجادِ بها والإعدامِ ، ويلزمُ عليهِ قيامُ العَرَضِ بالعَرَضِ

---

(١) هٰذا التأتِّي هو المعبَّر عنه بالتعلُّقِ الصُّلُوحي ، وهو نفسيٌّ لا يقبل التخلُّف .

(٢) **يعني** : إذا كان كذلك فلا تماثلَ ؛ لأن التباين في اللوازم دليلٌ على التباين في الملزومات .

(٣) قوله (**عرضيّاً**) أراد : وصفاً معنويّاً ، لا نفسيّاً .

(٤) قوله (**علىٰ حيالها**) : على انفرادها .

(٥) المنزلة هنا منزلة الذات ، والمعنىٰ لا يكون حُكماً إلا لمحلٍّ قام به .

والتسلسلُ ؛ لنقْلِ الكلامِ إلىٰ ذلكَ العَرَضِ الثاني : هل إيجابُهُ للتأثيرِ ذاتيٌّ فلا يَتوقَّفَ بعدَ وجودِهِ علىٰ إرادةٍ ، أو هو عَرَضيٌّ فيحتاجَ إلىٰ عَرَضٍ آخرَ موجِبٍ لهُ الإيجابَ للتأثيرِ ؟ وهلمَّ جرّاً .

وبالجملةِ : فالذي يجبُ اعتقادُهُ ، وقامَ البرهانُ القطعيُّ عليهِ : أنْ لا مثلَ للمولىٰ تباركَ وتعالىٰ في الذاتِ ، ولا في الصفاتِ ، ولا في الأفعالِ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ[1] .

* * *

(١) قال العلامة البيلي في « تقييداته علىٰ شرح صغرى الصغرىٰ » (ق ١٢) : (**إذا ترك الشخص السؤال بأربع كلمات كمُلَ إيمانه** ؛ فإذا قال لك قائل : **كم الله ؟** فقل له : واحدٌ لا من قلَّة ، هو الله أحد ، وإذا قال لك : **كيف الله ؟** فقل له : ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، وإذا قال لك : **أين الله ؟** فقل : لا يحويه مكان ، ولا يمرُّ عليه زمان ، وإذا قال لك : **متى الله ؟** فقل : أوَّلٌ بلا ابتداء ، وآخرٌ بلا انتهاء ؛ أي : لا مثلَ له في ذاته) .

صفاتُ المعاني

صفتا القدرة والإرادة له سبحانه وتعلقاتها

ويجبُ لهُ تعالى القدرةُ والإرادةُ المتعلقتانِ بكلِّ ممكنٍ ؛ إذِ العجزُ عن بعضِها مستلزمٌ للعجزِ عن جميعِها ، وذلكَ يستلزمُ استحالةَ وجودِها ؛ لتوقُّفِ كلِّ حادثٍ في وجودِهِ وإعدامِهِ على اقتدارِ فاعلِهِ ، وفي تخصُّصِهِ علىٰ إرادتِهِ ، وفي كونِهِ مراداً علىٰ علمِهِ .

القدرةُ الأزليةُ : صفةٌ يتأتَّىٰ بها إيجادُ كلِّ ممكنٍ وإعدامُهُ علىٰ وَفْقِ إرادتِهِ تعالىٰ .

والإرادةُ : صفةٌ يتأتَّىٰ بها تخصيصُ كلِّ ممكنٍ بالجائزِ المخصوصِ بدلاً عن مقابلِهِ .

[أحكامُ الصفاتِ عموماً ، والقدرةِ والإرادةِ خصوصاً]

ولا شكَّ أنَّ كلَّ حادثٍ يدلُّ علىٰ أربعةِ مطالبَ لهاتينِ الصفتينِ[1] :

الأولُ : وجودُهما .

---

(١) هٰذه المطالب ثابتة لكل صفات المعاني ، غير أن هناك تفصيلاً واختلافاً في التعلق ، وصفة الحياة لا تعلق لها .

الثاني : وجوبُ الوجودِ لهما .

الثالثُ : عمومُ تعلُّقِهما بجميعِ الممكناتِ .

الرابعُ : وَحدتُهما .

[وجهُ دلالةِ الحادثاتِ علىٰ وجودِ القدرةِ والإرادةِ]

أمَّا وجهُ دلالةِ كلِّ حادثٍ علىٰ وجودِهما : فلأنَّهُ لو انتفَتِ القدرةُ لوُجِدَ ضدُّها ؛ وهو العجزُ ، وذلكَ يستلزمُ عدمَ التمكُّنِ مِنَ الفعلِ ، ولو انتفَتِ الإرادةُ للجائزِ المخصوصِ لزمَ ترجُّحُهُ علىٰ مقابلِهِ المساوي لهُ بلا مُرجِّحٍ ، وذلكَ محالٌ .

[وجهُ دلالةِ الحادثاتِ علىٰ وجوبِ وجودِ القدرةِ والإرادةِ]

وأمَّا وجهُ دلالةِ كلِّ حادثٍ علىٰ وجوبِ وجودِ هاتينِ الصفتينِ ـ ويدخلُ في ذلكَ وجوبُ القِدَمِ لهما والبقاءِ[1] **ـ** : فلأنَّهما لو كانتا جائزتينِ لزمَ حدوثُهما وافتقارُهما إلى الفاعلِ ، ولا فاعلَ إلا اللهُ ؛ لِمَا تقدَّمَ في الوَحدانيةِ ، فيلزمُ أن يَتَّصِفَ قبلَ فعلِهما بقدرةٍ أخرىٰ عليهما وإرادةٍ ؛ لِمَا عرفتَ في المطلبِ الأولِ مِنْ وجوبِ توقُّفِ كلِّ حادثٍ علىٰ وجودِهما قبلَهُ ، ثم ننقلُ الكلامَ إلى القدرةِ والإرادةِ الأُخريينِ ، فيلزمُهما مِنَ الحدوثِ ما لزمَ الأُوليينِ ، فيتوقَّفانِ أيضاً في إحداثِهما

---

(١) **وأيضاً** : المخالفة للحوادث ، وسبق التنبيه علىٰ ذلك ، أو إن شئت فقل : يجب اتصافها بصفات السلوب غير القيام بالنفس ؛ لأنها قائمة بذاته جلَّ شأنه ، وإنما نبَّهَ هنا على القدم والبقاء لتوقف الاستدلال الآتي عليهما .

علىٰ قدرةٍ وإرادةٍ أُخريينِ ، ثمَّ هلمَّ جرّاً ، فإن وقفَ العددُ لزمَ الدورُ ، وإن لـم يقـفْ أبـداً لـزمَ التسلسـلُ ، وكـلاهمـا مستحيـلٌ ، وملـزومُ المستحيـلِ مستحيـلٌ ، فيكـونُ وجـودُ القـدرةِ والإرادةِ الحـادثتيـنِ مستحيلاً ، **كيفَ وكلُّ حادثٍ تَوقَّفَ وجودُهُ عليهما ؟!** فلزمَ ألا يتأتَّىٰ بهما الإحداثُ والتخصيصُ حتىٰ تكونا واجبتيِ الوجودِ .

[وجهُ دلالةِ الحادثاتِ علىٰ عمومِ التعلُّقِ للقدرةِ والإرادةِ]

وأمَّـا وجـهُ دلالـةِ كـلِّ حـادثٍ علـىٰ عمـومِ التعلُّـقِ لهمـا لجميـعِ الممكناتِ[1] : فلأنَّهما لوِ اختصَّتا ببعضِ الممكناتِ ، ووقعَ العجزُ عن

---

(١) قال العلامة البيلي في « تقييداته علىٰ شرح صغرى الصغرىٰ » (ق ١٤) :
(**والتعلُّق** : هو طلب الصفة أمراً زائداً علىٰ قيامها بمحلها ؛ أي : استلزامها ذلك) .
وقال أيضاً : (قوله : « **بكل ممكن** » فيه تنبيهٌ علىٰ فساد مذهب المعتزلة القائلين بأن أفعال العبد الاختيارية خارجةٌ عن تعلُّق القدرة والإرادة ، والقائلين بتخصيص إرادةِ الله بالخير دون الشر ، والإيمان دون الكفر والمعصية ، وبالصلاح والأصلح دون الفساد والأفسد ، فكلُّ ما وقع في الكون من جميع ذلك مرادٌ له تعالىٰ ؛ لأنه لا يقع في ملكه إلا ما أراده ، فإيمان أبي جهل وأضرابه مأمور به ولم يرده ؛ لأنه لو أراده لحصل ، وكفره أراده ولم يأمر به ، **فلا تلازم بين الأمر والإرادة** ؛ فقد يأمر ويريد كإيماننا ، وقد يأمر ولا يريد كإيمان أبي جهل ، وقد يريد ولا يأمر ككفره .
واختلف في نسبة القبيح لله تعالىٰ علىٰ قولين : فقيل : يجوز ، وقيل : يمنع ؛ لما فيه من إساءة الأدب ، وبعضهم فصَّلَ فقال : يجوز من حيث الإيجاد ، ويمنع إذا لم يلاحظ ذلك .
وبالجملةِ : فينبغي للشخص أن ينسب الخير لله ، والشر لنفسه وإن كان الموجد له تعالىٰ) .

بعضِها . . لزمَ في ذلكَ **أمورٌ مستحيلةٌ** :

ـ **الأولُ** : تعميمُ العجزِ في جميعِ الممكناتِ ؛ لاستوائِها في حقيقةِ الإمكانِ المُحوِجِ إلى الفاعلِ ، فإذا تَعذَّرَ مِنَ الفاعلِ فعلُ بعضِها . . لزمَ تعـذُّرُ فعـلِ جميعِهـا ، ويلـزمُ أيضـاً حـدوثُهمـا ؛ لافتقـارِ عـددِهمـا المخصوصِ إلىٰ مُخصِّصٍ .

ـ **الثاني** : لزومُ حدوثِهما ؛ لاحتياجِهما حينَئذٍ إلى الفاعلِ الذي خلقَهما لبعضِ الممكناتِ وخلقَ ضدَّهما لبعضِها ؛ لجوازِ أنْ يَتعلَّقا بجميعِ الممكناتِ أو بالبعضِ الذي تَعلَّقَ بهِ العجزُ ، فاختصاصُهما حينَئذٍ بما اختصَّتا بهِ يُوجِبُ افتقارَهما إلى الفاعلِ المخصِّصِ .

ـ **الثالثُ** : لزومُ التمانعِ بينَهما وبينَ القدرةِ والإرادةِ اللتينِ تَعلَّقَتا بهما .

وإلىٰ بعضِ هـٰذهِ اللوازمِ ـ وهو الأولُ منها ـ أشرنا بقولِنا : (**إذِ العجزُ عن بعضِها مستلزمٌ للعجزِ عن جميعِها**) ، فالضميرُ المؤنَّثُ في (بعضِها) و(جميعِها) يعودُ على الممكناتِ المفهومةِ مِنْ معنىٰ قولِهِ : (لكلِّ ممكنٍ) .

[وجهُ دلالةِ الحادثاتِ علىٰ وحدةِ القدرةِ والإرادةِ]

وأمَّا وجهُ دلالةِ كلِّ حادثٍ علىٰ وَحدتِهما : فلأنَّهُ لو وقعَ التعدُّدُ فيهما لزمَ العجزُ ؛ للزومِ التمانعِ بينَ القدرتينِ والإرادتينِ ، كما لزمَ في تعدُّدِ الإلـٰهِ .

فإنْ قيلَ : نفرضُ تعدُّدَ كلِّ واحدةٍ منهما بعددِ الممكناتِ ؛ بحيثُ

يكونُ لكلِّ ممكنٍ قدرةٌ وإرادةٌ خاصَّتانِ بهِ ، فلا تمانعَ حينَئذٍ .

فالجوابُ : أنَّهُ يلزمُ عليهِ دخولُ ما لا نهايةَ لهُ في الوجودِ[1] ؛ إذ عددُ الممكناتِ لا نهايةَ لهُ ، وأيضاً يلزمُ عليهِ الافتقارُ إلى المخصِّصِ ؛ لأنَّ كلَّ قدرةٍ وإرادةٍ حينَئذٍ يجوزُ أن تتعلَّقا بغيرِ ما تعلَّقَتا بهِ ، فاختصاصُهما بما اختصَّتا بهِ يُوجِبُ الافتقارَ إلى المخصِّصِ ، وأيضاً يلزمُ مِنْ عجزِهما عنِ التأثيرِ في غيرِ ما تعلَّقَتا بهِ . . العجزُ عنِ الجميعِ .

ولهٰذا[2] يصحُّ أن تأخذَ مطلبينِ ـ وهما الوَحدةُ وعمومُ التعلُّقِ ـ مِنْ قولِنا في أصلِ العقيدةِ : (**إذِ العجزُ عن بعضِها مستلزمٌ للعجزِ عن جميعِها**) ، وتأخذَ المطلبينِ الآخَرينِ ـ وهما الوجودُ والوجوبُ ـ مِنْ قولِنا : (**لتوقُّفِ كلِّ حادثٍ في وجودِهِ** . . .) إلىٰ آخرِهِ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

* * *

---

(١) في هامش (و) : (قوله : « **في الوجود** » اعترضه ابن التلمساني ، ورد هٰذا الدليل على الفخر ، وارتضى المصنف [. . .] في بعض كتبه ، وأن الأدلة إنما دلت علىٰ دخول ما لا نهاية له في الوجود في حق الحادث دون القديم ، فلو حذف المصنف هٰذا واكتفىٰ بالأدلة بعده . . لكان أولىٰ ، تدبر) .

(٢) عُلِّقَ في (د) : (أي : ولأجل الاشتراك في اللازم ؛ وهو العجز عن الجميع علىٰ تقدير التعدد . . يصح . . . إلىٰ آخره) .

ويجبُ لهُ تعالى العلمُ المتعلِّقُ بكلِّ واجبٍ وجائزٍ ومستحيلٍ[1] ؛ لأنَّ الاختصاصَ بالبعضِ يستلزمُ الحدوثَ ؛ لافتقارِ الصفةِ حينَئذٍ إلى الفاعلِ ، وحدوثُها يستلزمُ حدوثَ موصوفِها ؛ لاستحالةِ تعرِّيهِ عنها وعن أضدادِها .

لا شكَّ أنَّ كلَّ حادثٍ يدلُّ أيضاً على الأربعةِ المطالبِ لهـٰذهِ الصفةِ كما سبقَ في القدرةِ والإرادةِ ، وإنَّما لم يُقِمْ في أصلِ العقيدةِ البرهانَ علىٰ وجودِ هـٰذهِ الصفةِ ؛ لأنَّهُ قد سبقَ لهُ في قولِهِ : (**وفي كونِهِ مراداً علىٰ علمِهِ**) أي : فكما تَوقَّفَ وجودُ كلِّ حادثٍ على الإرادةِ لزمَ أن يَتوقَّفَ على العلمِ ؛ **إذِ القصدُ إلىٰ جائزٍ مُعيَّنٍ معَ عدمِ العلمِ بهِ . . مستحيلٌ** .

ويُؤخَذُ برهانُ مطلبِ الوجوبِ لهـٰذهِ الصفةِ ممَّا ذكرنا في برهانِ عمومِ تعلُّقِها ، وإذا كان اختصاصُ تعلُّقِها يُوجِبَ لها الحدوثَ لكونِهِ

(١) قال العلامة البيلي في « تقييداته علىٰ شرح صغرى الصغرىٰ » (ق ١٥) : (قال الكمال ابن أبي شريف في تعريف علمه تعالىٰ : إنه صفة أزلية لها تعلق بالشيء علىٰ وجه الإحاطة علىٰ ما هو عليه دون سبق خفاء ، وهو المرتضىٰ) .

يستلزمُ جوازَها . . فكيفَ إذا كانَتْ مِنْ أوَّلِ مَرَّةٍ جائزةَ الوجودِ ؟!

وكذا أيضاً يُؤخَذُ نفْيُ التعدُّدِ مِنْ هـٰذا البرهانِ ؛ لأنَّ التعدُّدَ يُوجِبُ الحدوثَ ؛ لافتقارِ العددِ الخاصِّ إلىٰ مُحدِثٍ .

وقولُنا : (**وحدوثُها يستلزمُ حدوثَ موصوفِها**) يعني : ويلزمُ الدورُ أوِ التسلسلُ .

وأيضاً : خفاءُ البعضِ يستلزمُ خفاءَ الجميعِ ؛ إذ لا فرقَ .

وقد سبقَ ذلكَ كلُّهُ في القدرةِ والإرادةِ .

وقولُنا : (**وعن أضدادِها**) يعني : ولا تكونُ تلكَ الأضدادُ إلا حادثةً ؛ لأنَّها ضدٌّ للعلمِ الحادثِ ؛ فإنْ جاءَ العلمُ بعدَها فدليلُ حدوثِها : طريانُ عدمِها ، وما ثبتَ قِدَمُهُ استحالَ عدمُهُ ، وإنْ جاءَتْ بعدَ العلمِ فحدوثُها ظاهرٌ ؛ إذ لا معنىٰ للحادثِ إلا وجودُهُ بعدَ عدمٍ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

صفةُ السمعِ والبصرِ والكلامِ له سبحانه وتعلقاتها

ويجبُ لهُ تعالى السمعُ والبصرُ المتعلِّقانِ بجميعِ الموجوداتِ ، والكلامُ المنزَّهُ عنِ الحرفِ والصوتِ ، والتقديمِ والتأخيرِ ، والكلِّ والبعضِ ، والتجدُّدِ والسكوتِ ، المتعلِّقُ بما تعلَّقَ بهِ العلمُ ، ودليلُ هـٰذهِ الثلاثةِ الشرعُ .

[انقسامُ عقائدِ الإيمانِ مِنْ حيثُ الاستدلالُ]

اعلمْ : أنَّ عقائدَ الإيمانِ تنقسمُ إلىٰ ثلاثةِ أقسامٍ :

الأولُ : ما لا يصحُّ أن يُعلَمَ إلا بالدليلِ العقليِّ ؛ وهو كلُّ ما تَتوقَّفُ عليهِ دلالةُ المعجزةِ ؛ كوجودِهِ تعالىٰ وقدرتِهِ وإرادتِهِ وعلمِهِ وحياتِهِ ؛ فإنَّهُ لو استُدِلَّ علىٰ هـٰذا القسمِ بالدليلِ الشرعيِّ وهو مُتوقِّفٌ علىٰ صدقِ الرسولِ المتوقِّفِ علىٰ دلالةِ المعجزةِ . . لزمَ الدورُ .

القسمُ الثاني : ما يصحُّ أن يُستدَلَّ عليهِ بالدليلِ الشرعيِّ ؛ وهو كلُّ ما لا تَتوقَّفُ عليهِ دلالةُ المعجزةِ ؛ كالسمعِ والبصرِ والكلامِ ، والبعثِ وأحوالِ الآخرةِ جملةً وتفصيلاً .

الثالثُ : ما اختُلِفَ فيهِ بالتردُّدِ فيهِ : هل هو مِنَ القسمِ الأولِ ، أو مِنَ القسمِ الثاني ؛ كالوحدانيةِ ؛ فإنَّهُ اختُلِفَ فيها[1] : **هل يكفي فيها الدليلُ السمعيُّ** ؛ بناءً علىٰ عدمِ توقُّفِ دلالةِ المعجزةِ عليها في علمِ الناظرِ وإنْ تَوقَّفَ وجودُ المعجزةِ عليها في نفسِ الأمرِ ؛ لاستحالةِ وجودِ الفعلِ معَ وجودِ الشريكِ ، **أو لا بدَّ فيها مِنَ الدليلِ العقليِّ** ؛ نظراً إلىٰ توقُّفِ دلالةِ المعجزةِ علىٰ صحَّةِ وجودِ المعجزةِ المتوقِّفةِ على

---

(١) في هامش (و) : (**حاصلُ الخلاف** : أنه هل يكفي استناد هـٰذه الصفة إلى السمع وحده أو لا ؟ ذهب الإمامان إمام الحرمين والفخر إلى الأول ، وذهب بعضُ المحققين ومنهم العلامة شرف الدين التلمساني إلى الثاني ، وهو ما عليه المصنف في « الكبرىٰ » [ص ٤٢٨] ، فراجعه) .

الوحدانيةِ ؛ لأنَّ المعجزةَ فعلٌ ، والفعلُ يستحيلُ وجودُهُ علىٰ تقديرِ الاثنينيَّةِ في الألوهيَّةِ ، والمتوقِّفُ على المتوقَّفِ على الشيءِ . . مُتوقِّفٌ علىٰ ذلكَ الشيءِ ؟[1] .

[تعلُّقُ صفتيِ السمعِ والبصرِ ، وبرهانُ عمومِهِ]

وقولُنا في السمعِ والبصرِ : (**المُتعلِّقانِ بجميعِ الموجوداتِ**) أي : ينكشفُ لسمعِهِ تعالىٰ وبصرِهِ جميعُ الموجوداتِ ؛ قديمةً كانَتْ أو حادثةً ، وليسَ كسمعِ المخلوقِ الذي يَختصُّ عادةً تعلُّقُهُ بالأصواتِ ، ولا كبصرِ المخلوقِ الذي إنَّما يَتعلَّقُ عادةً بالأجسامِ والألوانِ والأكوانِ .

وبرهانُ عمومِ التعلُّقِ لسمعِهِ تعالىٰ وبصرِهِ : أنَّ مُصحِّحَ تعلُّقِهما إنَّما هو الوجودُ ، فلو تعلَّقا ببعضِ الموجوداتِ دونَ بعضٍ . . لافتقرا إلى المخصِّصِ ، فيكونانِ حادثينِ ، وقيامُ الحوادثِ بذاتِهِ تعالىٰ مستحيلٌ .

والحاصلُ : أنَّ ثبوتَ هاتينِ الصفتينِ **أُخِذَ مِنَ الشرعِ** ، وتعلُّقَهما بجميعِ الموجوداتِ أُخِذَ **مِنْ دليلِ العقلِ** ، وكذا ثبوتُ الكلامِ لهُ تعالىٰ

---

(١) في هامش (د) : (وقرَّره بعضُهم فقال : قوله : « **المتوقف** » يعني : الوحدانية المعلومة من قول الرسول ، وقوله : « **على المتوقف** » يعني : دلالة المعجزة ، وقوله : « **على الشيء** » يعني : وحدانية الله تعالىٰ ، وقوله : « **متوقف علىٰ ذلك الشيء** » يعني : الوحدانية المعلومة من قول الرسول متوقفة علىٰ وحدانيته تعالىٰ ، فقد توقَّف الشيء علىٰ نفسه) .

أُخِذَ مِنَ الشرعِ ، وكونُهُ مُنزَّهاً عنِ الحرفِ والصوتِ ، والتقديمِ والتأخيرِ . . . إلىٰ آخرِ ما ذُكِرَ . . **أُخِذَ مِنَ الدليلِ العقليِّ** ، فإنَّهُ لوِ اتَّصَفَ كلامُهُ تعالىٰ بشيءٍ ممَّا ذُكِرَ . . لزمَ أن يكونَ حادثاً ، وحدوثُ الصفةِ يُوجِبُ حدوثَ الموصوفِ .

[ثبوتُ الكلامِ بدليلِ الشرعِ لا يلزمُ منهُ الدورُ]

فإنْ قلتَ : إثباتُهمُ الكلامَ بالدليلِ الشرعيِّ يلزمُ منهُ الدورُ ؛ لأنَّ الدليلَ الشرعيَّ موقوفٌ علىٰ دلالةِ المعجزةِ ، وهي مُتوقِّفةٌ على الكلامِ ، بناءً على الصحيحِ مِنْ أنَّ دلالتَها وضعيةٌ[1] ؛ أي : تَتنزَّلُ منزلةَ تصديقِ اللهِ تعالىٰ لِمَنْ ظهرَتْ علىٰ يدِهِ بالقولِ .

فالجوابُ : أنَّ تنزُّلَها منزلةَ التصديقِ بالقولِ إنَّما معناهُ : **أنَّها تدلُّ علىٰ ما يدلُّ عليهِ القولُ مِنْ صدْقِ الآتي بها** ، لا أنَّ معناهُ : أنَّ فاعلَها

---

(١) وترجع الدلالة الوضعية إلى العقل أيضاً ؛ **إذ المواضعة هنا ليست باتفاق بين الله تعالىٰ وعباده** ، فهي ليست كاللون الأحمر الموضوع في إشارة المرور علامة علىٰ وجوب الوقوف للمَرْكبة مثلاً فيما بين البشر ، بل مواضعةٌ مجرَّد العقل يدلُّ عليها ، فلا تتوقَّف على اتِّفاقٍ كما قد يتوهَّم .
أما من رأىٰ أن دلالتها دلالة عادية فلا يعني بإمكان الانفكاك إلا التجويز العقلي ، وإلا فالدلالة العادية عند الأشاعرة متينة ، لا يُنصرفُ عنها إلا بدليل ، وإلا للزمنا التشكيكُ في كلِّ أمرين بينهما ارتباط عادي ، فمن سمع بقطع رأس زيد فتوقَّف في موته لكون الرابط بين الأمرين عاديٌّ . . فهو مهوِّس ، ولكن تبقىٰ بين دلالة العقل والوضع ودلالة العادة مفارقةٌ ؛ إذ ليست حمرة الخَجِل في دلالتها على الخَجَل كقيام الملك المِرار الثلاث في المثال المشهور والآتي ذكر شبيهه ، وانظر « شرح الإرشاد » للعلامة المقترح (ص٥٠٠ـ ٥٠١) .

تكلَّمَ بتصديقِ مَنْ ظهرَتْ علىٰ يدِهِ ؛ وذلكَ كما تقولُ : الإشارةُ تدلُّ وَضْعاً علىٰ ما يدلُّ عليهِ القولُ ، وهلِ المشيرُ مُتكلِّمٌ أو أبكمُ ؟ مُحتمِلٌ ، **ليسَ في الإشارةِ ما يدلُّ علىٰ شيءٍ مِنْ ذلكَ** ، وهي في نفسِها تدلُّ بالوضعِ دلالةَ الكلامِ بلا فرقٍ ، سواءٌ كانَ المشيرُ مُتكلِّماً أو أبكمَ[1] .

وهـٰذا غايةُ التحقيقِ في جوابِ السؤالِ ، وإنْ كانَ قدِ استهولَهُ وعظَّمَهُ كثيرٌ مِنَ الأئمَّةِ[2] ، **وهـٰذا الجوابُ القصيرُ المُحقَّقُ لم يتركْ عليهِ غباراً** ، واللهُ تعالىٰ أعلمُ[3] ، وبهِ التوفيقُ .

---

(١) الكلام عند سماعه سماعَ إدراك يدلُّ علىٰ معنىً يقع في قلب السامع ، ودلالة المعجزة من حيث الوضع دالَّة علىٰ معنىً يقع أيضاً في قلب المشاهد لها ، فهي من حيث الدلالة مشاركة لصفة الكلام ، **لا أنها في نفسها كلامٌ** ، وعليه : فلا دور أصلاً ؛ إذ لا تلازم بين المعجزة من حيث الدلالة وبين الكلام ، بل هما مشتركان في مفهوم الدلالة كاشتراك الكلام مع الإشارة ، ولا يعرف قيمة ما لخَّصه الإمام السنوسي هنا وحرَّره وبيَّنه بوجازةٍ أحسن بيان . . إلا من طوَّل النظر في مبسوطات كتب الكلام .

(٢) في هامش (و) : (قال ابن التلمساني : وهـٰذا سؤال صعب) .

(٣) قال العلامة البيلي في « تقييداته علىٰ شرح صغرى الصغرىٰ » (ق ١٥) : (**فإن قلت** : إن جميع الكتب المنزلة غيره نزلت جملة واحدة ، فما الحكمة في نزول القرآن مفرقاً ؟

فهـٰذا السؤال تولى الله جوابه في قوله تعالىٰ : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ﴾ [الفرقان : ٣٢] أي : كغيره ، بقوله : ﴿ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾ أي : لنقوي به قلبك ، **هـٰذا هو الجواب** ، أو : ليحفظه بسهولة ، بخلاف غيره من الكتب المنزلة ؛ فإنه لا يحفظ لكبره .

وجملة آيات القرآن : ستة آلاف وست مئة وست وستون آية ؛ ألف منها أمرٌ ، =

* * *

= وألف منها نهي ، وألف وعْدٌ ، وألف وعيد ، وألف عيادة الأمثال ؛ أي : المكرر لحكمةٍ يعلمها الله تعالىٰ ، وألف قصص وأخبار ، وخمس مئة حلال وحرام ، ومئةٌ دعاء وتسبيح ، وستةٌ وستون ناسخٌ ومنسوخ ، فمن أنكر آية منه أو حرفاً كفرَ ، وما نُسب لابن مسعود أن المعوذتين ليستا منه . . مكذوبٌ عليه ، بخلاف من أنكر البسملة ، وكذا يكفر من زاد حرفاً مع اعتقاده أنه منه ، وكذا يكفر من أنكر كتاباً من الكتب المنزلة) .

واعلم : أن سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه لم يكتب (المعوذتين) في مصحفه ؛ لأنه كان يرىٰ أنه لا يثبت فيه إلا ما أمر النبي عليه الصلاة والسلام بإثباته ، **لا أنهما ليستا من القرآن** ، كذا حرر هـٰذا القاضي الباقلاني ؛ وقال الإمام النووي في « المجموع شرح المهذب » (٣/ ٣٩٦) : (ما نقل عن ابن مسعود في « الفاتحة » و« المعوذتين » **باطل ليس بصحيح عنه** ، قال ابن حزم في أول كتابه « المحلىٰ » [١ / ٣٢] : هـٰذا كذب على ابن مسعود موضوع ، وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زر عن ابن مسعود ، وفيها « الفاتحِة » و« المعوذتان ») .

ويجبُ لهُ تعالى الحياةُ ؛ لاستحالةِ وجودِ الصفاتِ السابقةِ بدونِها .

مرادُهُ بالصفاتِ السابقةِ : القدرةُ وما ذُكِرَ بعدَها إلى الكلامِ ؛ **فإنَّ كلَّ واحدةٍ مِنْ هـٰذهِ الصفاتِ يستحيلُ وجودُها لغيرِ الحيِّ** ، ولهـٰذا أخَّرَ ذكرَ الحياةِ إلىٰ هـٰذا الموضعِ ، وهو مِنْ بابِ تأخيرِ المدلولِ عنِ الدليلِ ، وإلا فهي مِنْ جهةِ أنَّها شرطٌ في تلكَ الصفاتِ . . مُقدَّمةٌ بالذاتِ عليها ؛ لتوقُّفِ وجودِ المشروطِ علىٰ وجودِ شرطِهِ ، **إلا أنَّ التوقُّفَ هنا توقُّفُ معيَّةٍ**[1] ، **لا توقُّفُ تقدُّمٍ** ؛ إذ صفاتُ البارئِ جلَّ وعلا كلُّها أزليَّةٌ يستحيلُ تقدُّمُ بعضِها علىٰ بعضٍ بالوجودِ[2] ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

* * *

(١) عُلِّقَ في (د) : (قال المنجور : **الدور المعِّيُّ** : هو توقُّف وجود كلٍّ من الأمرين في الخارج أو الذهن علىٰ مصاحبته للآخر ؛ كما في الجوهر والعرض ، وكالأبوة والبنوة ؛ الأول للخارجي ، والثاني للذهني) .

(٢) عُلِّقَ في (د) : (إنما نبَّهَ على استحالة التقدُّم بالوجود ؛ تحرزاً من التقدُّم بالتعقُّل ؛ فإنه جائز معرفةُ أحدهما قبل الآخر) .

وأمَّا المستحيلُ في حقِّهِ تعالىٰ : فكلُّ ما ينافي هـٰذهِ الصفاتِ الواجبةَ .

لا شكَّ أنَّهُ لمَّا وجبَ لهُ تعالىٰ عقلاً الوجودُ وما بعدَهُ مِنَ الصفاتِ . . **استحالَ عقلاً عليهِ كلُّ ما ينافيها** ؛ فينافي الوجودَ **العدمُ** ، وينافي القِدَمَ **الحدوثُ** ، وينافي البقاءَ **الفَناءُ** ، وينافي المخالفةَ للحوادثِ **مماثلتُها** ، وينافي القيامَ بالنفسِ **الافتقارُ إلى المحلِّ أوِ المخصِّصِ** ، وينافي الوحدانيةَ **وجودُ التعدُّدِ في الذاتِ أوِ الصفاتِ أوِ الأفعالِ** ، وينافي القدرةَ العامَّةَ **العجزُ العامُّ أوِ الخاصُّ** ، وينافي الإرادةَ العامَّةَ **وجودُ الأفعالِ أو بعضِها معَ الكراهةِ لوجودِها** ، وينافي العلمَ العامَّ **الجهلُ وما في معناهُ بشيءٍ مِنَ المعلوماتِ** ، وينافي السمعَ العامَّ لجميعِ الموجوداتِ **الصَّمَمُ** ؛ وهو غَيبةُ شيءٍ مِنَ الموجوداتِ عن سمعِهِ تعالىٰ ، وينافي البصرَ العامَّ كعمومِ السمعِ **العمىٰ** ؛ وهو خَفاءُ شيءٍ مِنَ الموجوداتِ عن بصرِهِ تعالىٰ ، وينافي كلامَهُ تعالى **البَكَمُ** ؛ وهو خروجُ شيءٍ مِنَ المعلوماتِ عن دلالةِ كلامِهِ جلَّ وعلا ، وكونُ

كلامِهِ تباركَ وتعالىٰ حرفاً أو صوتاً ، أو متصفاً بشيءٍ مِنْ لوازمِهما ، وينافي الحياةَ **الموتُ** .

[الوقفُ عن إثباتِ صفةِ الإدراكِ]

وإنَّما سكتنا في العقيدةِ عن إثباتِ إدراكاتٍ زائدةٍ على الصفاتِ السابقةِ ؛ وهي إدراكُ المطعوماتِ ، وإدراكُ المذوقاتِ ، وإدراكُ المشموماتِ ، وإدراكُ الملموساتِ ، بإدراكاتٍ زائدةٍ على السمعِ والبصرِ والعلمِ ، وتكونُ عندَ مَنْ أثبتَها عامَّةً لكلِّ موجودٍ ، مِنْ غيرِ اتصالٍ ولا تأثُّرٍ بما يلازمُها عادةً . . لأجلِ الخلافِ في إثباتِ هٰذهِ الإدراكاتِ ، **والذي اختارَهُ بعضُ الأئمَّةِ المُحقِّقينَ فيها** : الوقفُ .

[الصفاتُ المعنويَّةُ اعتباريةٌ تؤكِّدُ ثبوتَ المعاني وتُلازِمُها]

وسكتنا أيضاً عنِ الصفاتِ المعنويَّةِ ؛ وهي كونُهُ تعالىٰ قادراً ، وكونُهُ مريداً . . . إلىٰ آخرِهِ ؛ إمَّا لأنَّها لازمةٌ لصفاتِ المعاني عندَ مَنْ أثبتَ الأحوالَ ، وإمَّا لأنَّها عبارةٌ عن وجودِها ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

* * *

وأمَّا الجائزُ في حقِّهِ تعالىٰ : ففعلُ كلِّ ممكنٍ أو تركُهُ ، صلاحاً كانَ أو ضدَّهُ ؛ لِمَا عُرِفَ قبلُ مِنْ وجوبِ عمومِ قدرتِهِ وإرادتِهِ تعالىٰ لجميعِ الممكناتِ ، **ويدخلُ في ذلكَ** : جوازُ خلْقِ اللهِ تعالى الرؤيةَ لذاتِهِ العليَّةِ ، والسمعَ لكلامِهِ القديمِ ، والثوابَ في دارِ النعيمِ ، والبعثَ لرسلِهِ الأكرمينَ ، صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهم أجمعينَ .

[الجائزُ مِنْ صفاتِ الأفعالِ ، لا مِنْ صفاتِ الذاتِ]

لا شكَّ أنَّ الجوازَ لا يَتطرَّقُ للذاتِ العليَّةِ ، ولا لشيءٍ مِنْ صفاتِها المرفَّعةِ ؛ لوجوبِ الوجودِ لجميعِ ذلكَ ، **وإنَّما مرجعُ الجوازِ للتعلُّقِ التنجيزيِّ لقدرتِهِ تعالىٰ وإرادتِهِ** ، وهـٰذا التعلُّقُ ليسَ بقديمٍ ، ومرجعُهُ إلىٰ صدورِ الكائناتِ عن قدرتِهِ تعالىٰ وإرادتِهِ ، ولمَّا عرفتَ فيما سبقَ عمومَ تعلُّقِ قدرتِهِ تعالىٰ وإرادتِهِ لجميعِ الممكناتِ ، وعرفتَ وجوبَ وحدانيَّتِهِ تباركَ وتعالىٰ . . **عرفتَ أنَّ كلَّ ممكنٍ فهو جائزٌ أنْ يكونَ بقدرةِ اللهِ تعالىٰ وإرادتِهِ** .

[لا يجبُ على اللهِ تعالىٰ مراعاةُ الصلاحِ والأصلحِ]

وليسَ فيهِ ما هو واجبٌ عقلاً[1] ؛ كالصلاحِ والأصلحِ كما قالَهُ بعضُ مَنْ ضلَّ ؛ لأنَّهُ يلزمُ عليهِ قلْبُ حقيقةِ الصلاحِ والأصلحِ الجائزةِ بأنْ ترجعَ واجبةً ، وذلكَ يمنعُ وقوعَ ضدِّها ؛ وهو الفسادُ ، كيفَ وهو موجودٌ بالمشاهدةِ ؟!

[رؤيتُهُ سبحانَهُ ممكنةٌ عقلاً]

ومِنَ الممكناتِ الجائزةِ عندَ أهلِ الحقِّ : رؤيةُ المخلوقِ لمولانا جلَّ وعلا علىٰ ما يليقُ بهِ تباركَ وتعالىٰ ، مِنْ غيرِ جهةٍ ولا جِرْميةٍ ولا تحيُّزٍ ؛ لأنَّهُ تعالىٰ موجودٌ ، وكلُّ موجودٍ يصحُّ أن يُرىٰ بالبصرِ ، واستدعاءُ الرؤيةِ المقابَلةَ للمرئيِّ ، والجهةَ لهُ ، والتوسُّطَ بينَ القُرْبِ جدّاً والبعدِ جدّاً . . إنَّما هو عاديٌّ يقبلُ التخلُّفَ ، وكما صحَّ أنْ يُعلَمَ مولانا جلَّ وعلا علىٰ ما يليقُ بجلالِهِ وعظمتِهِ مِنْ غيرِ إحاطةٍ . . فكذلك يصحُّ أنْ يُرىٰ تباركَ وتعالىٰ بالبصرِ علىٰ ما يليقُ بهِ جلَّ وعلا .

وليسَتِ الرؤيةُ بانبعاثِ شعاعٍ يتَّصلُ بالمرئيِّ حتىٰ تستحيلَ رؤيتُهُ جلَّ وعلا ؛ لاستحالةِ اتصالِ الشعاعِ بهِ تباركَ وتعالىٰ ؛ إذْ لو كانَتِ الرؤيةُ باتِّصالِ شعاعٍ بالمرئيِّ . . لزمَ ألا يرى الرائي إلا مقدارَ حدقتِهِ ، كيفَ وهو ينكشفُ للرائي في نظرةٍ واحدةٍ أضعافُ ذاتِهِ أضعافاً لا حصرَ لها ، بحيثُ يُقطَعُ أنَّهُ لا يمكنُ أنْ ينفصلَ منهُ شعاعٌ يتَّصلُ بأدنىٰ شيءٍ منها .

---

(١) **فالجائز** لا ينفكُّ في حقيقته عن الإمكان ، فكيف يصير واجباً بذاته ؟!

[لا يجبُ على اللهِ تعالىٰ إثابةُ المطيعِ عقلاً]

وكذا مِنَ الجائزاتِ : إثابةُ اللهِ تعالى المطيعَ ؛ إذ لا حقَّ لأحدٍ عليهِ تعالىٰ ؛ إذ لا نفعَ لهُ تعالىٰ بطاعةِ أحدٍ ، وأيضاً : فالطاعةُ خلْقٌ لهُ تباركَ وتعالىٰ ، وليسَ للعبدِ فيها إلا الاكتسابُ والاتصافُ ، ولا أثرَ لهُ فيها أصلاً .

[لا يجبُ على اللهِ تعالىٰ عقلاً بَعْثُ الرُّسُلِ لهدايةِ الخلْقِ]

وكذا مِنَ الجائزاتِ : بعثُ اللهِ تعالىٰ لرسلِهِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ؛ لأنَّ ما قَدَّرَ اللهُ سبحانَهُ وتعالىٰ معَهم مِنَ المصالحِ الدينيَّةِ والدنيويةِ . . فبمحضِ فضلِهِ ، ولا أثرَ للرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ في شيءٍ مِنْ تلكَ المصالحِ ، ولا حقَّ لأحدٍ علىٰ مولانا جلَّ وعلا في هدايةٍ ولا في مصلحةٍ دنيويةٍ ولا أخرويةٍ .

وأوجبَتِ المعتزلةُ عقلاً على اللهِ تعالىٰ بعثَ الرُّسُلِ ؛ علىٰ أصلِهمُ الفاسدِ في وجوبِ مراعاةِ الصلاحِ والأصلحِ على اللهِ تعالىٰ ، **ولا يخفىٰ فسادُهُ** .

وأمَّا البراهمةُ : فجعلوا بعثَ الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ مستحيلاً ، ورأَوا أنَّ العقلَ يصلُ وحدَهُ بتحسينِهِ وتقبيحِهِ إلىٰ أحكامِ اللهِ تعالىٰ ، **ولا تخفىٰ سخافةُ عقولِهم في غايةٍ** ؛ لِمَا عرفتَ أنَّ مرجعَ أحكامِ اللهِ تعالى الشرعيةِ إلىٰ نصب أفعالٍ خلقَها اللهُ تعالىٰ ، وجعلَها بمحضِ اختيارِهِ أماراتٍ علىٰ ما شاءَ مِنْ ثوابٍ أو عقابٍ أو غيرِهما ،

ولا حسنَ في فعلٍ ولا قبحَ يُوجِبُ لهُ حكماً مِنَ الأحكامِ ، ومَنْ عرفَ انفرادَهُ تعالىٰ بإيجادِ جميعِ الكائناتِ ، ونفوذَ إرادتِهِ فيها ، معَ التنزُّهِ عنِ الأغراضِ[1] . . لا يخفىٰ عليهِ فسادُ تلكَ المقالةِ الشنيعةِ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

* * *

(١) عُلِّقَ في (د) : (لأنَّ نفي السبب الذي هو الغرض . . ينفي المسبب الذي هو وجوب الصلاح والأصلح) .

وأمَّا الرسلُ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ : فيجبُ لهمُ الصدقُ ؛ أي : مطابقةُ كلِّ ما أخبروا بهِ مِنْ أحكامٍ وثوابٍ وعقابٍ وغيرِها لِمَا في نفسِ الأمرِ ؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ قد صدَّقَهم بما تَنزَّلَ مِنَ المعجزِ الذي خصَّهمُ اللهُ بهِ منزلةَ قولِهِ تعالىٰ : صدقَ عبدي في كلِّ ما يُبلِّغُ عنِّي .

هـٰذا هو الجزءُ الثاني مِنْ جزأيِ الإيمانِ ؛ لأنَّ الإيمانَ مُركَّبٌ مِنْ جزأينِ :

أحدُهما : الإيمانُ باللهِ تعالىٰ ؛ وهو حديثُ النفسِ التابعُ للمعرفةِ بما يجبُ لهُ تعالىٰ وما يستحيلُ وما يجوزُ .

الثاني : الإيمانُ بالرسلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ : وهو أيضاً حديثُ النفسِ التابعُ للمعرفةِ بما يجبُ لهم وما يستحيلُ وما يجوزُ .

ولمَّا كانَ الجزءُ الثاني موقوفاً على الجزءِ الأولِ ؛ إنَّما يُعرَفُ ويحصلُ بعدَ معرفتِهِ . . قَدَّمَ علماؤُنا الكلامَ على الجزءِ الأولِ قبلَ الكلامِ على الجزءِ الثاني .

[تعريفُ الرسولِ]

والرُّسُلُ : جمعُ رسولٍ ؛ وهو إنسانٌ بعثَهُ اللهُ سبحانَهُ إلىٰ عبيدِهِ وإمائِهِ ليبلِّغَهم عنهُ أحكامَهُ التكليفيَّةَ والوضعيَّةَ ، وما يتبعُهما مِنْ وعدٍ ووعيدٍ ونحوِهما[1] .

وهل شرطُهُ : أنْ يكونَ لهُ شرعٌ جديدٌ ، أو كتابٌ مخصوصٌ ، أو نسخٌ لشرعِ مَنْ قبلَهُ ، أو لا يُشترَطُ فيهِ شيءٌ مِنْ ذلكَ ؟ **أقوالٌ** .

ونحنُ مُكلَّفونَ بمعرفةِ الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، ولا يَتِمُّ إيمانُنا إلا بذلكَ ، ولا يحصلُ لنا الإيمانُ إلا بمعرفةِ ما يجبُ لهم وما يستحيلُ وما يجوزُ .

الواجباتُ في حقِّ الرُّسلِ الكرامِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ

[صفةُ الصِّدْقِ لهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، وبرهانُها]

فممَّا يجبُ لهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ : الصدقُ في كلِّ ما يُبلِّغونَ عنِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ؛ أي : لا يكونُ خبرُهم في ذلكَ إلا مطابقاً لِمَا في نفسِ الأمرِ ، ولا يقعُ منهمُ الكذبُ في شيءٍ مِنْ ذلكَ **لا عمداً إجماعاً ، ولا سهواً عندَ المحقِّقينَ** .

---

(١) يترتب على الوعدِ : الثوابُ ، وعلى الوعيدِ : العقابُ ، وعلى المعبَّر عنه بقوله : (ونحوهما) وهو المباحُ : عدمُ الثواب والعقاب .

وبرهانُ ذلكَ : أنَّهُ لو وقعَ الكذبُ في شيءٍ ممَّا بلَّغَهُ الرسولُ عنِ اللهِ تعالىٰ . . لزمَ أنْ يسريَ ذلكَ الكذبُ إلىٰ خبرِهِ تعالىٰ ؛ لأنَّهُ تباركَ وتعالىٰ أشارَ إلىٰ تصديقِ الرسولِ **بفعلٍ أوجَدَهُ خارقاً للعادةِ** ، تحدَّىٰ بهِ الرسولُ ـ أيِ : ادَّعاهُ ـ قبلَ وقوعِهِ ، وطلبَهُ مِنَ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ دليلاً علىٰ صدقِهِ في كلِّ ما يُبلِّغُ عنهُ ، فأوجدَهُ تباركَ وتعالىٰ لهُ علىٰ وَفْقِ دعواهُ ، وأعجزَ سبحانَهُ كلَّ مَنْ يقصدُ تكذيبَهُ ومعارضتَهُ أنْ يأتيَ بمثلِ ذلكَ الخارقِ ، فتَنزَّلَ هـٰذا الفعلُ مِنَ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ باعتبارِ الوضْعِ أوِ العادةِ وقرينةِ الحالِ . . منزلةَ التصريحِ في الكلامِ بصدْقِ رُسُلِهِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ؛ **بحيثُ لا يجدُ الموفَّقُ فَرْقاً بينَ تصديقِ اللهِ تعالىٰ لرسلِهِ بهـٰذا الفعلِ الموصوفِ بما سبقَ ، وبينَ تصديقِهم بكلامِهِ الصريحِ** .

ألا ترىٰ أنَّ مَلِكاً مِنَ الملوكِ لو جمعَ في بعضِ الأوقاتِ أهلَ مملكتِهِ ، وقامَ مِنَ المجلسِ بعضُ عبيدِهِ بمرأىً منهُ ومسمَعٍ وقالَ للناسِ : إنَّ الملكَ قد بعثَني إليكم بكذا وكذا ، وينهاكم عن كذا وكذا[1] ، وها هو عالمٌ بمقالتي هـٰذهِ إليكم ، سميعٌ بصيرٌ ، قادرٌ علىٰ إهلاكي إنْ كذبتُ عنهُ ، **وآيةُ صدقي فيما ادَّعيتُ عليهِ** : أنْ أطلبَ منهُ أنْ يُصدِّقَني ؛ بأنْ يفعلَ كذا وكذا ممَّا لم تجرِ عادتُهُ أنْ يفعلَهُ ، وأنْ يخصَّني بذلكَ ، ولا يفعلَهُ لأحدٍ ممَّنْ يقصدُ معارضتي وتكذيبي .

---

(١) قوله : (**وينهاكم** . . .) أثبتت هـٰذه الجملة من (هـ ، و) .

ثمَّ طلبَ مِنَ الملكِ ذلكَ الفعلَ ، ففعلَهُ لهُ علىٰ وَفْقِ ما طلبَهُ منهُ ، وخصَّهُ بهِ دونَ غيرِهِ ممَّنْ يَقصِدُ معارضتَهُ والقدحَ في صدقِهِ ، **فيُعلَمُ على الضَّرورةِ أنَّ الملكَ قد صَدَّقَهُ** ، وأنَّ ذلكَ الفعلَ مِنَ الملكِ نازلٌ في الدلالةِ علىٰ صدْقِ ذلكَ المدَّعي منزلةَ صريحِ قولِ الملكِ : إنَّهُ قد صَدَقَ فيما يُبلِّغُ عنِّي ، **لا فرقَ بينَهما أصلاً** .

[استحالةُ الكذبِ في خبرِهِ سبحانَهُ]

وإذا ثبتَ ذلكَ : لزمَ مِنْ كذبِ الرسولِ كذبُ الملكِ الذي صدَّقَهُ ؛ لأنَّ تصديقَ الكاذبِ كذبٌ ، ولمَّا كانَ الكذبُ على المولىٰ تباركَ وتعالىٰ مستحيلاً ؛ **لأنَّ خبرَهُ علىٰ وَفْقِ علمِهِ جلَّ وعلا**[1] ، والعلمُ لا يحتملُ النقيضَ بوجهٍ ، فالكلامُ التابعُ لهُ كذلكَ . . لزمَ أنْ يكونَ الكذبُ في حقِّ رسلِهِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ مستحيلاً ، وذلكَ ظاهرٌ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

---

(١) عُلِّقَ في (د) : (**بيانها مركبٌ** ؛ تقول : الإلهُ خبره علىٰ وَفق علمه ؛ لعدم التركيب في ذاته ، والخبرُ علىٰ وَفق العلم لا يكون إلا صدقاً ، بيانُهُ : قول الشيخ : العلم لا يحتمل النقيض) .
ومعنىٰ قوله هنا : (لعدم التركيب في ذاته) يعني : لا يُتصوَّرُ الكلامُ الحرفي المركب من الحروف ، فكلامه هو علىٰ حسب علمه من حيث الدلالة ، ويستحيل الخُلف في العلم ؛ لأنه ينقلب جهلاً ، فكذا الكلام .

[صفةُ الأمانةِ لهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، وبرهانُها]

ويجبُ لهمُ الأمانةُ[1] ؛ أي : حفظُ ظواهرِهم وبواطنِهم مِنَ الوقوعِ في مُحرَّمٍ أو مكروهٍ ؛ لأنَّ أتباعَهم أُمِروا بالاقتداءِ بهم في جميعِ أقوالِهم وأفعالِهم ، وذلكَ يستلزمُ عصمتَهم فيها مِنْ كلِّ منهيٍّ عنهُ .

هـٰذا كمالٌ ثانٍ واجبٌ للرسلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ؛ **وهو كونُهم أُمناءَ** ، لا خيانةَ لهم في شيءٍ مِنَ الأشياءِ ؛ **والأمينُ** : هو الذي يتركُ كلَّ أمرٍ على الوجهِ الذي أوصىٰ مالكُهُ أنْ يُترَكَ عليهِ ، ولا يخونُ ؛ بأنْ ينقلَهُ بسببِ الشهوةِ مِنَ الموضعِ الذي ينبغي أنْ يكونَ فيهِ بوصيةِ مالكِهِ الذي تجبُ طاعتُهُ .

فالأمانةُ في الواجبِ والمندوبِ : أنْ يُدْخَلا في شريفِ صندوقِ الوجودِ ، كما أوصىٰ بذلكَ فيهما مولانا جلَّ وعزَّ ، ولا يُخانَ بنقلِهما عنهُ إلىٰ آفةِ العدمِ .

والأمانةُ في المُحرَّمِ والمكروهِ : أنْ يُدْخَلا في صندوقِ آفةِ العدمِ ، ولا يُنقلا عنهُ إلىٰ شريفِ الوجودِ ، كما أوصىٰ أيضاً بذلكَ فيهما مولانا تباركَ وتعالىٰ .

---

(١) ويعبَّر عنها بالعصمة أيضاً .

ولا شكَّ أنَّ الأفعالَ والذواتِ كلَّها مُلْكٌ لمولانا جلَّ وعلا ، وقد أوصىٰ سبحانَهُ وتعالىٰ فيها بوصايا[1] ؛ وهي أحكامُهُ الشرعيَّةُ ؛ **فالأمانةُ** : المحافظةُ علىٰ وصاياهُ جلَّ وعلا ، وعدمُ التبديلِ فيها والتغييرِ .

ولمَّا كانَ الرسلُ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ أكرمَ الخلْقِ على اللهِ ، وأتقاهم للهِ ، وأعرفَهم باللهِ ، وأشدَّهم خوفاً منهُ . . كانوا أعظمَ الناسِ أمانةً ، وأشدَّهم محافظةً علىٰ وصاياهُ تباركَ وتعالىٰ .

ولمَّا أكرمَهم سبحانَهُ وتعالىٰ بأعظمِ أمانةٍ ، وعصمَهم مِنْ كلِّ خيانةٍ . . جعلَهم قُدوةً لأُممِهم ، وأطلقَ في متابعتِهم ولم يجعلْ فيها تقييداً ، فلو جوَّزْنا أنْ يقعَ في أفعالِهم ما هو مُحرَّمٌ أو مكروهٌ . . لزمَ أن يجتمعَ في ذلكَ المحرَّمِ والمكروهِ : **الإذنُ في فعلِهما** ؛ أخذاً مِنْ قاعدةِ الترغيبِ في متابعةِ الرسلِ والحضِّ على الاقتداءِ بهم ، **وعدمُ الإذنِ** ؛ **لِمَا فُرِضَ فيهما** مِنَ التحريمِ والكراهةِ ، وذلكَ جمعٌ بينَ النقيضينِ .

وهـٰذهِ المتابعةُ للرسولِ سيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ

---

(١) عُلِّقَ في هامش (د) : (قوله : « **الأفعالَ والذواتِ** » ، الوصايا في الأفعال ظاهرةٌ ؛ كالصلاة والصوم وأفعالِ الطاعة كلِّها ، والمحرَّماتِ كلِّها ، وأما الوصايا في الذوات : فالمراد بها ذواتُ المزكَّىٰ ؛ فالوصية في الفضة مثلاً : أنها إذا بلغت النصابَ يُخرج منها ذواتٌ ؛ وهو ربع العشر ، وكذا غيرها ، ولا يريد بالذوات ذواتِ المكلفين ؛ إذ كلُّ ما توجَّه للمكلَّفين فهو فعل ؛ لأنه إما طلب فعل ، أو طلب كفٍّ ؛ وهو فعل ، ولا معنىٰ للوصايا في الذوات إلا في باب الزكاة) ، ثم وقع فيها : (وقيل : إنَّ الأفعال كالصلاة ونحوها ، والذواتِ كاجتناب المنهيات . انتهىٰ ، والله أعلم ، ويحتمل أن يريد بالذوات : ذواتِ المكلفين ، فتكون الوصيةُ تمكينَها من الفضائل) .

بلا استثناءٍ ولا تردُّدٍ ولا تأمُّلٍ ، إلا فيما خُصَّ بهِ . . **قد عُرِفَتْ ضرورةً** مِنْ حالِ الصحابةِ والتابعينَ لهم بإحسانٍ ، وقد أمرَ أيضاً مولانا جلَّ وعلا بمتابعتِهِ على الإطلاقِ في آياتٍ مِنَ القرآنِ ، وجعلَها عَلَماً على محبَّتِهِ ، وذلكَ دليلٌ واضحٌ في غايةٍ على **كمالِ العصمةِ العامَّةِ لهُ** ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

[صفةُ التبليغِ بما أُمروا بتبليغِهِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، وبرهانُها]

ويجبُ لهم أيضاً أنَّهم بلَّغوا كلَّ ما أمرَهمُ المولى سبحانَهُ بتبليغِهِ، ولم يتركوا شيئاً منهُ ، لا نسياناً ولا عمداً ؛ أمَّا عمداً فلِمَا سبقَ في الأمانةِ ، وأمَّا نسياناً فللإجماعِ .

هـٰذا أيضاً كمالٌ ثالثٌ واجبٌ للرسلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ؛ **وهو وفاؤُهم بتبليغِ كلِّ ما أرسلَهمُ اللهُ تعالى بهِ وأمرَهم أنْ يُبلِّغوهُ للناسِ** ، وأنَّهم لم يُخفُوا عنِ الناسِ شيئاً مِنْ ذلكَ ، لا عمداً ولا نسياناً ، والتبليغُ في ذلكَ على الوجه الذي أُمِروا بهِ مِنْ عمومٍ للناسِ أو خصوصٍ لهم[1] .

وبرهانُ امتناعِ إخفائِهم شيئاً مِنْ ذلكَ على طريقِ العمدِ : واضحٌ مِنْ

---

(١) عُلِّقَ في (د) : (يحتمل قوله : « **من عموم للناس** » أن يراد به : الصلاةُ مثلاً ، وقوله : « **أو خصوصٍ لهم** » الزكاةُ والحجُّ مثلاً للأغنياء ، ويحتمل أن يريد بالعموم : رسالةَ نبينا صلى الله عليه وسلم ، وبالخصوص : رسالةَ غيره صلى الله عليه وسلم من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام) .

برهانِ الأمانةِ السابقِ ؛ لأنَّ هـٰذا كتمانٌ للحقِّ وخيانةٌ محرَّمةٌ ، وهم أُمناءُ معصومونَ مِنَ المحرَّمِ أنْ يُدخِلوهُ في دائرةِ الوجودِ بعد معرفتِهم نهْيَ مولانا جلَّ وعلا عن ذلكَ .

وأمَّا إخفاؤُهم شيئاً مِنْ ذلك علىٰ طريقِ النسيانِ : فالمحقِّقونَ[1] أيضاً علىٰ منعِهِ ، **ودليلُهُ** : إجماعُ السلفِ .

وقد صَرَّحَ القرآنُ بكمالِ التبليغِ في حقِّ نبيِّنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في قولِهِ تعالى : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى ﴾ [المائدة : ٣] .

وصرَّحَ أيضاً بذلكَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في الحديثِ ، ولم يحضرْني الآنَ لفظُ الحديثِ[2] .

---

(١) عُلِّقَ في (د) : (أي : من المتأخرين ، ومقابل المحققين يحتمل أن تكون في نعتهم في الجواز ، لا في الوقوع) .

(٢) في هامش (و) : (روىٰ مسلم [١٢١٨] عن جابر رضي الله عنه قال : لما خطب النبيُّ صلى الله عليه وسلم خُطبةَ الوداعِ يوم عرفة ببطن الوادي . . قال : « إنَّ دماءَكم وأموالَكم حرامٌ عليكم كحرمةِ يومِكم هـٰذا في شهرِكم هـٰذا في بلدِكم هـٰذا ، ألا كلُّ شيءٍ مِنْ أمرِ الجاهليةِ تحتَ قدميَّ موضوعٌ ، ودماءُ الجاهليةِ موضوعةٌ ، وإنَّ أولَ دمٍ أضعُ مِنْ دمائِنا دمُ ابنِ ربيعةَ بنِ الحارثِ ، كانَ مُسترضِعاً في بني سعدٍ فقتلَتْهُ هُذيلٌ ، وربا الجاهليةِ موضوعٌ ، وأولَ رباً أضعُ ربانا ربا العباسِ بنِ عبدِ المطلبِ ، فإنَّهُ موضوعٌ كلُّهُ ، واتقوا اللهَ في النساءِ ، فإنَّكم أخذتُموهنَّ بأمانِ اللهِ ، واستحللتُم فروجَهنَّ بكلمةِ اللهِ ، ولكم عليهنَّ ألا يُوطئنَ فرشَكم أحداً تكرهونَهُ ؛ فإن فعلنَ ذلكَ فاضربوهنَّ ضرباً غيرَ مبرحٍ ، ولهنَّ عليكم رزقُهنَّ وكسوتُهنَّ بالمعروفِ ، وقد تركتُ فيكم ما لن تضلُّوا بعدَهُ إنِ اعتصمتُم بهِ ؛ كتابَ اللهِ ، وأنتُم تُسألونَ عنِّي ، فما أنتم =

وصَرَّحَ بذلكَ الرُّسُلُ في القرآنِ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي ﴾ [الأعراف: ٦٢]، وقولِهِ جلَّ وعلا : ﴿ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾ [الأعراف : ٧٩] ، وقولِهِ تباركَ وتعالىٰ : ﴿ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ ۖ فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴾ [الأعراف : ٩٣] وتتبُّعُ نحوِ ذلكَ في القرآنِ كثيرٌ[1] ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

[عمومَاتٌ وخصوصاتٌ وجهيةٌ بينَ الصدقِ والأمانةِ والتبليغِ]

فالواجبُ الأوَّلُ يزيدُ على الأمانةِ بمنْعِ الكذبِ سهواً ، ويزيدُ على التبليغِ بمنْعِ الزيادةِ علىٰ ما أُمِروا بتبليغِهِ عمداً أو نسياناً، وتزيدُ الأمانةُ على الصدقِ بمنْعِ وقوعِ المخالفةِ في غيرِ كذبِ اللسانِ ، وعلى التبليغِ بمنعِ المخالفةِ في غيرِ التبليغِ، ويزيدُ التبليغُ على الصدْقِ بمنعِ تركِ شيءٍ ممَّا أُمِروا بتبليغِهِ عمداً أو نسياناً ، معَ لزومِ الصدقِ فيما بلَّغوا مِنْ ذلكَ[2] ، ويزيدُ على الأمانةِ بمنْعِ ترْكِ شيءٍ ممَّا أُمِروا بتبليغِهِ نسياناً .

= قائلونَ ؟ » ، قالوا : **نشهد أنك قد بلَّغتَ وأدَّيتَ ونصحتَ** ، فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء ويَنكُتُها ـ أي : يميلها ـ إلى الناس : « **اللهمَّ ؛ اشهدْ** » قاله ثلاث مرات) .

(١) في (أ ، ج) : سقطت كلمة (كثير) .

(٢) في هامش (و): (قوله: « **مع لزوم الصدق** » أي: في كل من الشقين، تأمله).

إنَّما تعرَّضنا في أصلِ العقيدة لِمَا بينَ هـٰذهِ الواجباتِ الثلاثةِ مِنَ النِّسَبِ ؛ لئلا يُتوهَّمَ أنَّ فيها تكراراً[1] ، أو أنَّ فيها ترادفاً أو تساوياً[2] ، أو عموماً وخصوصاً بإطلاقٍ ؛ بحيثُ يُستغنىٰ بالأخصِّ عنِ الأعمِّ ؛ **فنبَّهْنا علىٰ أنَّ بينَها عموماً وخصوصاً مِنْ وجهٍ** ، فلا يمكنُ حينَئذٍ الاستغناءُ ببعضِها عن بعضٍ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ يزيدُ علىٰ صاحبيهِ بزيادةٍ لا تُفهَمُ إلا منهُ .

وبيانُ ذلكَ : أنَّ الواجبَ الأولَ ـ وهو الصِّدقُ ـ **يزيدُ على الأمانةِ بمنعِ الكذبِ سهواً** ؛ أي : هـٰذهِ النقيصةُ إنَّما يُفهَمُ امتناعُها في حقِّ الرسلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ مِنَ الواجبِ الأولِ الذي هو الصدقُ ؛ لأنَّهُ عامٌّ في كلِّ قولٍ[3] ، ولا يُفهَمُ امتناعُها مِنَ الواجبِ الثاني الذي هو الأمانةُ ؛ لأنَّها إنَّما تَمنَعُ مِنْ وقوعِ المعصيةِ والمكروهِ ، **والكذبُ سهواً ليسَ بحرامٍ ولا مكروهٍ** ، فلا منافاةَ بينَهُ وبينَ الأمانةِ .

ويزيدُ أيضاً الصدقُ على الواجبِ الثالثِ ، الذي هو التبليغُ العامُّ . . **بمنعِ الزيادةِ علىٰ ما أُمِروا بتبليغِهِ عمداً أو نسياناً** ؛ أي : هـٰذهِ النقيصةُ لا تُفهَمُ مِنَ الواجبِ الثالثِ ؛ **لأنَّها وقعَتْ بعدَ التبليغِ العامِّ** ،

---

(١) عُلِّقَ في (د) : (أي : فيمن لم يكن عارفاً بحقيقته ، وإلا فلا يتوهم ، كذا فسَّره سيدي أحمد بن عبد العظيم ؛ أي : لأنَّ التكرار اتحادُ اللفظ واتحادُ المعنىٰ) .

(٢) عُلِّقَ في (د) : (أي : تلازماً ؛ كالقطع مع السرقة ، والرجم مع الإحصان في الزنا) ، ولا يبعد الحمل علىٰ ظاهر قوله .

(٣) **يعني** : عمداً كان أو سهواً .

فلا تنافيهِ ، وتُفهَمُ مِنَ الواجبِ الأولِ الذي هو الصدقُ ؛ لأنَّ هـٰذهِ الزيادةَ كذبٌ ، ووجوبُ الصدقِ العامِّ يدفعُهُ .

وأمَّا الواجبُ الثاني ـ وهو الأمانةُ ـ **فيزيدُ على الواجبِ الأولِ** الذي هو الصدقُ **بمنعِ وقوعِ المعصيةِ أوِ المكروهِ في غيرِ كذبِ اللسانِ** ؛ كالغِيبة مثلاً ، والنظرِ العمدِ لأجنبيةٍ مِنْ غيرِ ضرورةٍ ، فهـٰذهِ النقيصةُ إنَّما يُفهَمُ امتناعُها مِنَ الواجبِ الثاني الذي هو الأمانةُ ؛ لمنافاتِها المعصيةَ والمكروهَ ، ولا يُفهَمُ امتناعُها مِنْ وجوبِ الصدقِ ؛ **لأنَّها ليسَتْ بكذبٍ حتىٰ يدفعَها الصِّدقُ** .

وتزيدُ الأمانةُ أيضاً على الواجبِ الثالثِ الذي هو التبليغُ العامُّ . . **بمنعِ المعصيةِ التي لا تَتعلَّقُ بالتبليغِ** ؛ كالسرقةِ مثلاً والخديعةِ ونحوِ ذلكَ ، وهو ظاهرٌ .

وأمَّا الواجبُ الثالثُ ـ وهو التبليغُ العامُّ ـ **فيزيدُ على الواجبِ الأولِ** ـ وهو الصدقُ ـ **بمنعِ تركِ شيءٍ ممَّا أُمِروا بتبليغِهِ عمداً أو نسياناً** معَ التزامِهمُ الصدقَ فيما بلَّغوا مِنْ ذلكَ ؛ أي : هـٰذهِ النقيصةُ أيضاً إنَّما يُفهَمُ امتناعُها في حقِّ الرسلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ مِنَ الواجبِ الثالثِ ؛ وهو التبليغُ العامُّ ؛ **لأنَّ النقصَ عمداً أو نسياناً منافٍ لوجوبِ عمومِ التبليغِ ، وليسَ بمنافٍ لوجوبِ الصِّدقِ** ؛ لأنَّهُ قد يَصدُقُ فيما بَلَّغَ ويتركُ شيئاً آخرَ أجنبيّاً عنهُ ، فتركُ تبليغِهِ ليسَ بكذبٍ لِمَا فيهِ ؛ إذ لم يخبرْ فيهِ بشيءٍ ولا فيما بَلَّغَ ؛ لصدقِهِ فيهِ .

ويزيدُ أيضاً وجوبُ التبليغِ العامِّ على الواجبِ الثاني الذي هو

الأمانةُ . . **بمنعِ ترْكِ شيءٍ ممَّا أُمِروا بتبليغِهِ نسياناً** ؛ أي : هـٰذهِ النقيصةُ إنَّما يُفهَمُ نفيُها عنِ الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ مِنَ الواجبِ الثالثِ ، الذي هو التبليغُ العامُّ ؛ لمنافاتِها لهُ ، لأنَّ السلبَ الجزئيَّ[1] منافٍ للثبوتِ الكليِّ[2] ، ولا يُفهَمُ نفيُها مِنَ الواجبِ الثاني الذي هو الأمانةُ ؛ لِمَا عرفتَ أنَّ الأمانةَ إنَّما تدفعُ المعصيةَ والمكروهَ ، **وما يُفعَلُ نسياناً لا تحريمَ فيهِ ولا كراهةَ** ، وذلكَ ظاهرٌ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

[ما تتشاركُ فيهِ هـٰذهِ الصفاتُ بعضُها معَ بعضٍ]

ولا يَخفىٰ عليكَ بعدَ هـٰذا ما تشتركُ فيهِ الثلاثةُ ، وما يشتركُ فيهِ اثنانِ منها ، دونَ الثالثِ ، وما يزيدُ بهِ كلُّ واحدٍ منها علىٰ مجموعِ الباقيينِ .

يعني : أنَّكَ إذا حقَّقْتَ معانيَ الواجباتِ الثلاثةِ ، وعرفتَ ما يزيدُ به كلُّ واحدٍ منها علىٰ صاحبيهِ . . سَهُلَ عليكَ فهمُ هـٰذهِ المطالبِ الثلاثةِ فيها :

أحدُها : معرفةُ النقيصةِ التي تشتركُ الواجباتُ الثلاثةُ في نفْيِها عنِ

---

(١) عُلِّق في (د) : (مراده : تركُ شيءٍ) .
(٢) عُلِّق في (د) : (أي : التبليغِ العامِّ) .

الرسلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ؛ وهي تبديلُ شيءٍ ممَّا أمرَ اللهُ تعالىٰ بتبليغِهِ[1] ، أو تغييرُ معناهُ عمداً[2] ؛ لأنَّهُ كذبٌ ؛ فوجوبُ الصدقِ للرسلِ ينفيهِ ، وهو أيضاً معصيةٌ ، فوجوبُ الأمانةِ أيضاً يدفعُهُ ، وهو أيضاً كتمانٌ لِمَا أمرَ المولى العظيمُ بتبليغِهِ ، فوجوبُ تبليغِ الرسلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ لكلِّ ما أمرَهمُ اللهُ تعالىٰ بتبليغِهِ يدفعُ أيضاً هـٰذهِ النقيصةَ عنهم .

فهـٰذهِ نقيصةٌ تشتركُ الواجباتُ الثلاثةُ في نفْيِها عنِ الرسلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ .

الثاني مِنَ المطالبِ الثلاثةِ الباقيةِ : النقيصةُ التي يشتركُ في نفْيِها عنِ الرسلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ اثنانِ مِنَ الواجباتِ الثلاثةِ ، ويزيدانِ بهِ على الواجبِ الثالثِ ؛ فيشتركُ الواجبُ الأولُ والثاني ـ **وهما الصِّدقُ والأمانةُ** ـ في منعِ الكذبِ عمداً في الزائدِ على المأمورِ بتبليغِهِ ، ولا يمنعُهُ الواجبُ الثالثُ الذي هو التبليغُ العامُّ ؛ لأنَّ هـٰذهِ النقيصةَ إنَّما وقعَتْ بعدَ التبليغِ العامِّ .

ويشتركُ الواجبُ الأولُ والثالثُ ـ **وهما الصِّدقُ والتبليغُ العامُّ** ـ في منعِ التبديلِ نسياناً لبعضِ المأمورِ بتبليغِهِ ؛ فإنَّهُ منافٍ للصِّدقِ ؛ لأنَّهُ كذبٌ ، ومنافٍ لتبليغِ المأمورِ بتبليغِهِ ، ولا يمنعُ هـٰذهِ النقيصةَ وجوبُ الأمانةِ ؛ لأنَّها إنَّما تمنعُ المعصيةَ والمكروهَ ، والتبديلُ نسياناً

---

(١) عُلِّق في (د) : (التبديلُ في الذوات : كأن يقول : صلاة الظهر ركعتان) .

(٢) عُلِّق في (د) : (التغييرُ في الأحكام : كأن يقول : صلاة الظهر سُنَّة) .

لا تكليفَ فيهِ ، فليسَ بمعصيةٍ ولا مكروهٍ .

وتشتركُ **الأمانةُ والتبليغُ العامُّ** في منعِ نقصِ شيءٍ مِنَ المأمورِ بتبليغِهِ عمداً ؛ فإنَّهُ معصيةٌ وتركٌ للتبليغِ العامِّ ؛ فكلُّ واحدٍ مِنْ هـٰذينِ الواجبينِ ينفيهِ عنِ الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، ولا ينفيهِ الواجبُ الأوَّلُ الذي هو الصدقُ ؛ لأنَّ التركَ مِنْ غيرِ تبديلٍ ليسَ بكذبٍ .

الثالثُ مِنَ المطالبِ الثلاثةِ : ما يزيدُهُ كلُّ واحدٍ مِنَ الواجباتِ الثلاثةِ علىٰ مجموعِ الواجبينِ الباقيينِ ؛ فالواجبُ الأولُ ـ **وهو الصِّدقُ** ـ يزيدُ علىٰ مجموعِ الأمانةِ والتبليغِ العامِّ ؛ بمنعِ الكذبِ نسياناً في غيرِ المأمورِ بتبليغِهِ[1] ؛ لأنَّهُ منافٍ للصدقِ ، وليسَ منافياً للأمانةِ ولا للتبليغِ العامِّ ، فلا يُفهَمُ نفيُهُ عنِ الرسلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ إلا مِنَ الواجبِ الأولِ الذي هو الصدقُ .

ويزيدُ الواجبُ الثاني ـ **وهو الأمانةُ** ـ علىٰ مجموعِ الصدقِ والتبليغِ العامِّ ؛ بمنعِ المعصيةِ في غيرِ الكذبِ وبعدَ التبليغِ العامِّ ؛ كالسرقةِ مثلاً .

ويزيدُ **التبليغُ العامُّ** علىٰ مجموعِ الواجبينِ الأولينِ ـ وهما الصدقُ والأمانةُ ـ بمنعِ نقصِ شيءٍ مِنَ المأمورِ بتبليغِهِ نسياناً مِنْ غيرِ تبديلٍ ولا إخلالٍ فيما بَلَّغَ[2] ؛ فإنَّهُ منافٍ للتبليغِ العامِّ ، فيُفهَمُ نفيُهُ منهُ ،

---

(١) عُلِّقَ في (د) : (كالخبر عن الصحيح بأنه أعمىٰ) .

(٢) عُلِّقَ في (د) : علىٰ كلمة (إخلال) : (ترادف) يعني : مع التبديل هنا ، ومثاله : نسيانُ صلاة من الصلوات الخمس .

ولا ينافي الواجبينِ الأولينِ ؛ إذ ليسَ بكذبٍ ولا خيانةٍ .

فمجموعُ المطالبِ في هـٰذهِ الواجباتِ الثلاثةِ : خمسةٌ ؛ هـٰذهِ المطالبُ الثلاثةُ التي ذكرنا هنا ، والمطلبانِ السابقانِ ؛ وهما معرفةُ معاني الواجباتِ الثلاثةِ ، ومعرفةُ ما يزيدُهُ كلُّ واحدٍ منها علىٰ كلِّ واحدٍ مِنْ صاحبيهِ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

المستحيلاتُ في حقِّ الرسلِ الكرامِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ

وأمَّا المستحيلُ في حقِّهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ : فأضدادُ هـٰذهِ الثلاثةِ .

لا خفاءَ أنَّهُ إذا عُلِمَ ما يجبُ في حقِّ الرسلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ . . عُلِمَ منهُ ما يستحيلُ في حقِّهم[1] ؛ فلمَّا عُلِمَ وجوبُ الصدقِ في حقِّهم . . **عُلِمَ منهُ استحالةُ الكذبِ عليهم** ؛ وهو الإخبارُ بما لا يطابقُ ما في نفسِ الأمرِ ، ولمَّا عُلِمَ وجوبُ الأمانةِ لهم . . **عُلِمَ منهُ استحالةُ الخيانةِ عليهم** ؛ وهو التلبُّسُ بمنهيٍّ عنهُ نهيَ تحريمٍ أو كراهةٍ ، ولمَّا عُلِمَ وجوبُ التبليغِ العامِّ لهم . . **عُلِمَ منهُ استحالةُ عدمِ التبليغِ لشيءٍ ممَّا أُمِروا بتبليغِهِ عمداً أو سهواً** ، وذلكَ ظاهرٌ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

---

(١) عُلِّقَ في (د) : (لأنَّ وجود الشيء يستلزم نفيَ ضدِّه) .

وأمَّا الجائزُ في حقِّهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ : فالأعراضُ البشريَّةُ التي لا تنافي عُلُوَّ رُتبتِهم[1] ؛ كالمرضِ ونحوِهِ ، بدليلِ مشاهدةِ ذلكَ فيهم ، وفي اتصافِهم بها فوائدُ لا تَخفىٰ .

مرادُهُ بنحوِ المرضِ : الجوعُ ، والفقرُ مِنَ الأعراضِ الدنيويَّةِ معَ الغنىٰ عنها باللهِ تعالىٰ ، والأكلُ والشربُ ، والنكاحُ ، والنسيانُ بعدَ التبليغِ ، أو فيما لم يُؤمَروا بتبليغِهِ ، والنومُ ؛ إلا أنَّهم تنامُ أعينُهم ولا تنامُ قلوبُهم ، **ولا شكَّ أنَّه قد شُوهِدَ جميعُ ذلكَ فيهم** .

وقولُهُ : (**وفي اتصافِهم بها فوائدُ لا تَخفىٰ**) يعني : ليسَ نزولُ هٰذهِ الأعراضِ بهم كنزولِها بغيرِهم في إمكانِ عدمِ اقترانِها بالفوائدِ التي تُصيِّرُها قُرَباً وعباداتٍ ، **بل لا تنزلُ بهم إلا عاريةً عن حظِّ النفسِ ودواعي**

---

(١) وبهٰذا القيد السلبي تثبت لهم **صفة الفطانة** ؛ وهي حدَّة العقل وكماله ؛ إذ البَلَهُ والبلادة نقص كبير ينافي علوَّ رُتَبِهم ، وهٰذه الصفة يذكرها المتأخرون في الواجبات ، وكأنها ثبتت بالاستقراء ، أو بالوجوب العقلي بملاحظة نفي ضدها ، وممَّا يذكره المتأخرون من الصفات الواجبة والقيدُ هنا يفيد وجوبها أيضاً : الذكورة ، والحرية ، وتمام العقل ويرجع للفطانة ، والسلامة من المنفرات ، وشرف الآباء والأمهات ، واللين لتنتفي صفة الغلظة ، والمروءة لتنتفي خوارمها ، وكونه من أهل الحضر لا الوبر .

الهوىٰ ، محفوفةً بالفوائدِ العِرفانيَّةِ ، والقُرَبِ الشريفةِ النورانيَّةِ ؛ كتعبُّدِهم للهِ تعالىٰ في عَرَضِ الأكلِ والشربِ بما ندبَ إليهِ مِنْ آدابِهما ، والصبرِ والرضا عنِ اللهِ تعالىٰ عندَ فقدِهما ، وإيثارِ ذوي الفاقةِ معَ شدَّةِ الاحتياجِ إليهما ، وتشريعِ جميعِ ذلكَ للمؤمنينَ بهمُ التابعينَ لهم .

وهٰكذا حكمُ مرضِهم وجوعِهم ، معَ زيادةِ حصولِ التسلِّي عنِ الدنيا للأمَّةِ ، وتنبُّهِهم لخِسَّةِ قَدْرِها عندَ اللهِ تعالىٰ[1] ؛ **إذ لو كانَ لها موقعٌ عندَ اللهِ تعالىٰ** . . لأعطاها لهٰؤلاءِ الساداتِ الذينَ هم أشرفُ الخلقِ عندَ اللهِ تباركَ وتعالىٰ ، ولَحرَصوا عليهمُ الصلاةُ والسلامُ علىٰ جمعِها والتمتُّعِ بها أكثرَ مِنْ غيرِهم ، فلمَّا رأيناهم نافرينَ عن فضولِها ، منفِّرينَ عنها في غايةٍ . . **علمنا أنَّهُ لا خيرَ في فضولِها ، وأنَّ الزهدَ فيها هو الحقُّ الجامعُ لكلِّ خيرٍ** .

ولا يَخفىٰ على العاقلِ استنباطُ الفوائدِ الكثيرةِ مِنْ أحوالِهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ قد عصمَهم ، واعتنىٰ بكمالِ هدايتِهم ، **وجعلَهم قُدوةً للخلْقِ في أقوالِهم وأفعالِهم وسكوتِهم ، فهي كلُّها واقعةٌ علىٰ أكملِ الصفاتِ ، وأشرفِ المقاصدِ ، وأعلى السِّماتِ** ، وكلُّ ما استنبطَ العلماءُ مِنْ فوائدِ أقوالِهم وأفعالِهم وألَّفوا وأكثروا . . **نُقطةٌ مِنْ بحرٍ لا ساحلَ لهُ** .

نسألُ اللهَ تعالىٰ أنْ يزيدَهم شرفاً ثمَّ شرفاً إلىٰ ما لا نهايةَ لهُ ، وأنْ

---

(١) في (ب ، و) (وتنبيهِهم) بدل (وتنبُّههم) .

يُدخِلَ جميعَنا بلا مِحْنةٍ في شفاعةِ سيِّدِ الخلْقِ وأكرمِهم على اللهِ تعالىٰ ؛ سيِّدِنا ونبيِّنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وعلىٰ آلِهِ .

[احترازاتٌ مفادةٌ مِنْ قولِهِ : (الأعراضُ البشريَّةُ التي لا تنافي عُلُوَّ رتبتِهم)]

فقولُنا : (**الأعراضُ**) احترازٌ مِنْ مذهبِ النصارىٰ في وصفِهم عيسىٰ عليهِ السلامُ بالصفةِ القديمةِ .

وقولُنا : (**البشريَّةُ**) احترازٌ مِنِ اعتقادِ الجاهليَّةِ أنَّ البشريَّةَ تنافي الرسالةَ .

وقولُنا : (**التي لا تنافي علوَّ رُتبتِهمُ**) احترازٌ مِنِ اعتقادِ اليهودِ وكثيرٍ مِنْ جهلةِ المؤرِّخينَ والمفسِّرينَ اتصافَ الأنبياءِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ بنقيصةِ المعصيةِ والمكروهِ ونحوِهما .

لا شكَّ أنَّ الناسَ باعتبارِ تعظيمِهمُ الرُّسُلَ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ **ثلاثةُ أقسامٍ** : **مُفرِطٌ** ، **ومُفرِّطٌ** ؛ وهما هالكانِ ، **ومُتوسِّطٌ** ؛ وهو الناجي بفضلِ اللهِ تعالىٰ ، وعنِ القسمينِ الأوَّلينِ احترزنا بالقيودِ التي ذكرناها في تفسيرِ الجائزِ على الرسلِ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهم .

فاحترزنا بالأعراضِ ـ وهي الصفاتُ الحادثةُ المتجدِّدةُ ـ **مِنَ**

الصفاتِ القديمةِ التي هي صفاتُ الإلـٰهِ جلَّ وعلا ، فلا يصحُّ أنْ يتَّصفَ بها غيرُ مولانا جلَّ وعلا .

وقد كفرَتِ النصارىٰ بمخالفتِهم هـٰذا القيدَ ، وإفراطِهم في حقِّ عيسىٰ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ؛ فجعلوا صفةَ العلمِ القديمِ قائمةً بجسدِ عيسىٰ عليهِ السلامُ ، وجعلوهُ لذلكَ إلـٰهاً علىٰ خَبْطٍ لهم شديدٍ ، وتخليطٍ عظيمٍ لا يَفوهُ بهِ عاقلٌ ، تعالى اللهُ عن قولِهم .

واحترزنا بقيدِ البشريةِ ـ كالأكلِ والشربِ والمرضِ ونحوِها ـ **مِنْ صفاتِ الملائكةِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ** ، وهي غناهم عن هـٰذهِ الأعراضِ التي وضعَها اللهُ تعالىٰ في البشرِ ، فليسَ يُشترَطُ ذلكَ في الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ؛ **لعدمِ توقُّفِ الرسالةِ عليها** ، وليسَ غنى الملائكةِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ عنها لذواتِهم ، بل بجعلِ اللهِ تعالىٰ لهم ذلكَ .

وقد كفرَتِ الجاهليَّةُ بمخالفتِهم هـٰذا القيدَ ، وإفراطِهم أيضاً بزعمِهم أنَّ هـٰذهِ الصفاتِ البشريَّةَ نقيصةٌ لا تليقُ بمرتبةِ الرسالةِ ، وإنَّما يليقُ بها صفاتُ الملائكةِ ، فكفروا ، وكَذَّبوا بسببِ ذلكَ الرُّسُلَ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، وقالوا ما أخبرَ اللهُ تعالىٰ عنهم : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ [التغابن : ٦] ، ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ [إبراهيم : ١٠] ، ﴿ مَالِ هَـٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ ﴾ [الفرقان : ٧] ، ولوِ انكشفَ الحجابُ عن قلوبِهم . . **لَعرفوا أنَّ في وقوعِ هـٰذهِ الأعراضِ البشريةِ بالرسلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ كمالاتٍ لهم في أنفسِهم ، وتكميلاتٍ متكاثرةً**

لأُممِهم ؛ بحيثُ يَغتبِطُ بها الملائكةُ الكرامُ ، ويَتمنَّونَ وجودَ مثلِها لهم ؛ لِمَا فيها مِنَ الآدابِ الرفيقةِ[1] ، والعباداتِ الدقيقةِ التي لم يجدوا مثلَها في عباداتِهم ، هـٰذا معَ ما فيها مِنْ تأنيسِ الأممِ ، ودفعِ الوَحشةِ عنهم بمخالطةِ مَنْ هو مِنْ جنسِهم ، ومتَّصفٌ بحسَبِ الظاهرِ بصفاتِهم ، وأمكنَهم لأجلِ الجنسيَّةِ والمخالطةِ أنْ يعرفوا أمانتَهُ وصدقَهُ ونصيحتَهُ والتلقِّيَ منهُ ، **ولو كان مَلَكاً . . لتعذَّرَ ذلكَ كلُّهُ** ؛ قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام : ٩] .

فعاملَ سبحانَهُ الخلْقَ بمقتضى الفضلِ العظيمِ ، والرحمةِ واللطفِ ؛ **بأنْ بعثَ إليهم رُسُلاً مِنْ أنفسِهم ، ظاهرُهم بشريٌّ مِنْ جنسِ المبعوثِ إليهم ، وباطنُهم مَلَكيٌّ ، بل أعلىٰ** ؛ ولهـٰذا اتَّسعَتْ قلوبُهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ لمخالطةِ الفريقينِ ، ومراعاةِ الجانبينِ .

وأمَّا قولُنا : (**التي لا تنافي عُلُوَّ رتبتِهم**) فاحترزنا بهِ مِنَ الغفلةِ عن جنابِهمُ الرفيعِ ، والتفريطِ بسببِ مشاهدةِ ظواهرِهمُ البشريَّةِ ؛ في مراعاةِ قدرِهمُ العليِّ ، وملاحظةِ اعتناءِ المولى العظيمِ بهم ، ورفعِ مَقامِهمُ الأكملِ فوقَ جميعِ الخلقِ .

وقد ضَلَّتِ اليهودُ ـ أدامَ اللهُ ذِلَّتَهم ـ فأساؤوا الأدبَ ، ووصفوا أنبياءَ اللهِ تعالىٰ ورُسُلَهُ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ بمَساويَ لا يليقُ أنْ

---

(١) **الرفيقة** : اللطيفة ، وفي (ج ، هـ ، و) : (الرفيعة) ، وكلاهما وجيه .

يُوصَفَ بها مَنْ هو أدنىٰ منهم في غايةٍ ، وربَّما أدخلَ بعضُ جهلةِ المُؤرِّخينَ والمُفسِّرينَ بعضَ ذلكَ في كتبِهم ، وافتُتِنوا بذلكَ ، وفتنوا بهِ مَنْ يُطالعُهُ مِنَ الجهلةِ !

فنسألُ اللهَ تعالى العافيةَ مِنْ زلاتِ مَنْ يُقتدىٰ بهِ ؛ فإنَّهُ يَضِلُّ بسببِ زلَّتِهِ وفتنتِهِ عالَمٌ كثيرٌ ، ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ ، وربَّما يَغترُّونَ بذلكَ ـ لقِلَّةِ تحصيلِهم ، وعدمِ تحقيقِهم ـ بظواهرَ مِنَ الكتابِ والسنَّةِ ، سنشيرُ إنْ شاءَ اللهُ بعدَ هـٰذا إلىٰ جُملةٍ منها ؛ ليُعرَفَ منها غيرُها[1] .

[فتنةُ ظواهرِ النصوصِ بضعفاءِ العقولِ]

ونظيرُ الاغترارِ بهـٰذهِ الظواهرِ : اغترارُ المجسِّمةِ ، والقائلينَ بالجهةِ ، وبتأثيرِ القُوى الحادثةِ ، وتعليلِ الأفعالِ والأحكامِ ، ونحوِ ذلكَ . . بظواهرَ مِنَ الكتابِ والسنَّةِ تُوهِمُ ذلكَ ، ولم يُحيطوا بعلمِها ؛ لعدمِ تضلُّعِهم مِنَ العقليَّاتِ والنقليَّاتِ ، وفقدِهمُ الأنوارَ الربانيَّةَ والعصمةَ الإلـٰهيةَ ، ولهـٰذا قيلَ : **إنَّ التمسُّكَ في معرفةِ اللهِ تعالىٰ ومعرفةِ رُسُلِهِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ بمُجرَّدِ ظواهرِ الكتابِ والسنَّةِ . . أصلٌ مِنْ أصولِ الكفرِ**[2] .

---

(١) ستأتي قريباً (ص ٢٠٧ - ٢٣٠) .

(٢) **يعني** : وأصول البدع ، وقد شرح المصنف هـٰذا القول في « شرح المقدمات » (ص ٢٠٣) .

قلتُ : وكذلكَ تَلَقِّي هـٰذا العلمِ مِنْ مُجرَّدِ الكُتُبِ والمشايخِ **الصَّحَفيِّينَ والمُتفقِّهينَ بلا تَحقُّقٍ**[1] ، نسألُ اللهَ تعالى السلامةَ مِنْ فتنةِ المحيا والمماتِ ، والتأييدَ بالتوفيقِ والعصمةِ مِنْ جميعِ الآفاتِ[2] ؛ بجاهِ أشرفِ الخلقِ سيِّدِنا ونبيِّنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ .

[كلُّ ما أوهمَ نقصاً في حقِّ الأنبياءِ والملائكةِ عليهمُ السلامُ يجبُ تأويلُهُ]

وبهـٰذا تعرفُ أنَّ كلَّ ما أوهمَ في حقِّهم أو حقِّ الملائكةِ نقصاً مِنَ الكتابِ أوِ السنَّةِ . . وجبَ تأويلُهُ .

أشارَ بهـٰذا الكلامِ إلىٰ وجوبِ تأويلِ ما اغترَّ بهِ بعضُ مَنْ أجازَ على

---

(١) **الصَّحَفيُّون** : جمع صَحَفي بفتحتين ، وهو الذي يأخذ العلم من الصحيفة دون المشايخ ، وهـٰذا النسب كالنسب إلىٰ حنيفة وبجيلة : حَنَفي وبَجَلي ، وما أشبه ذلك ، وقد قال العلامة الإمام بدر الدين بن جماعة في « تذكرة السامع » (ص ٩٧) : (وليجتهد علىٰ أن يكون الشيخ ممن له على العلوم الشرعية تمام اطلاع ، وله مع من يُوثق به من مشايخ عصره كثرة بحث وطول اجتماع ، **لا ممن أخذ عن بطون الأوراق ولم يُعرف بصحبة المشايخ الحذاق** ، قال الشافعي رضي الله عنه : من تفقَّهَ من بطون الكتب ضيَّعَ الأحكام ، وكان بعضهم يقول : من أعظم البلية تمشيخ الصحفية ؛ أي : الذين تعلَّموا من الصُّحُف) .

(٢) عُلِّقَ في (د) علىٰ كلمة (العصمة) هنا : (أي : الحفظ ؛ لأن العصمة لا يجوز معها الوقوع ، فهي خاصَّةٌ بالأنبياء ، بخلاف الحفظ ؛ فإنه يجوز معه الوقوع) .

الأنبياءِ والملائكةِ علىٰ جميعِهمُ الصلاةُ والسلامُ الصغائرَ ، فاحتجُّوا في ذلكَ بظواهرَ كثيرةٍ مِنَ القرآنِ والحديثِ .

قالَ القاضي في « الشفا » : (**إنِ التزموا ظواهرَها أفضَتْ بهم إلىٰ تجويزِ الكبائرِ ، وخرقِ الإجماعِ ، وما لا يقولُ بهِ مسلمٌ** ، فكيف وكلُّ ما احتجُّوا بهِ ممَّا اختلفَ المفسِّرونَ في معناهُ ، وتقابلَتِ الاحتمالاتُ في مقتضاهُ ، وجاءَتْ أقاويلُ فيها للسلفِ بخلافِ ما التزموهُ مِنْ ذلكَ ؟! فإذا لم يكنْ مذهبُهم إجماعاً ، وكانَ الخلافُ فيما احتجُّوا بهِ قديماً ، وقامَتِ الدلالةُ علىٰ خطأِ قولِهم ، وصحَّةِ غيرِهِ . . وجبَ تركُهُ ، والمصيرُ إلىٰ ما صحَّ .

[أشهرُ الظواهرِ الموهمةِ للنقصِ في حقِّهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ]

فمِنَ الظواهرِ المُوهِمةِ للنقصِ والذَّنْبِ : قولُهُ تعالىٰ لنبيِّنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ [الفتح : ٢] .

وقولُهُ تعالىٰ جلَّ مِنْ قائلٍ : ﴿ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [محمد : ١٩] .

وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۞ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ [الشرح : ٢ـ ٣] .

وقولُهُ : ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة : ٤٣] .

وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [الأنفال : ٦٨] .

وقولُهُ تعالىٰ جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ * أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ١ـ ٢].

ومِنْ ذلكَ أيضاً: ما قصَّ مِنْ قَصصِ الأنبياءِ ـ غيرِ سيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وعليهم أجمعينَ ـ كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١].

وقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا...﴾ [الأعراف: ١٩٠] الآيةَ.

وقولِهِ تعالىٰ إخباراً أيضاً عن آدمَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا...﴾ [الأعراف: ٢٣] الآيةَ.

وقولِهِ سبحانَهُ عن يونسَ عليهِ السلامُ: ﴿سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

وما ذَكَرَ مِنْ قِصَّتِهِ وقصةِ داودَ عليهِ السلامُ وقولِهِ فيهِ: ﴿فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ...﴾ إلىٰ قولِهِ: ﴿مَـَٔابٍ﴾ [ص: ٢٤ـ ٢٥].

وقصَّةِ نبيِّنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ معَ زيدٍ مولاهُ وزينبَ وقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

وقولِهِ تعالىٰ في يوسفَ عليهِ السلامُ: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤]، وما قصَّ مِنْ قصَّتِهِ معَ إخوتِهِ.

وقولِهِ تعالىٰ عن موسىٰ عليهِ السلامُ: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [القصص: ١٥].

وقولِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في دعائِهِ : « ٱغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ ، وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ »[1] ونحوِهِ ، وذكرِ الأنبياءِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ في الموقفِ ذنوبَهم عندَما تُطلَبُ منهمُ الشفاعةُ .

وقولِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : « إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَىٰ قَلْبِي فَأَسْتَغْفِرُ ٱللَّهَ »[2] .

وفي حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ : « إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ ٱللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي ٱلْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً »[3] .

وقولِهِ تعالىٰ : ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود : ٤٧] ، وقد كانَ قالَ لهُ اللهُ تباركَ وتعالىٰ : ﴿وَلَا تُخَٰطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ [هود : ٣٧] .

وقالَ تعالىٰ عن إبراهيمَ : ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء : ٨٢] .

وقولِهِ تعالىٰ عن موسىٰ : ﴿تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف : ١٤٣] .

وقولِهِ تعالىٰ جلَّ وعلا : ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ﴾ [ص : ٣٤] .

وقولِهِ جلَّ وعلا : ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام : ٧٦] .

---

(١) رواه البخاري (١١٢٠ ، ٧٣٨٥) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما ، ومسلم (٧٧١) عن سيدنا علي رضي الله عنه .

(٢) رواه مسلم (٢٧٠٢) من حديث سيدنا الأغرِّ المزني رضي الله عنه .

(٣) رواه البخاري (٦٣٠٧) .

وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه : ٦٧] .

وما أشبهَ ذلكَ مِنَ الظواهرِ الكثيرةِ)[1] .

[ذكرُ بعضِ التأويلاتِ لهـٰذهِ الظواهرِ المُوهِمةِ]

ولنشرْ إلىٰ شيءٍ ممَّا يُتأوَّلُ بهِ كلُّ واحدٍ مِنْ هـٰذهِ الظواهرِ باختصارٍ ، ومَنْ أرادَ استيفاءَ ذلكَ فعليهِ بالمُطوَّلاتِ مِنْ كتبِ المُفسِّرينَ وشروحِ الأحاديثِ :

أمَّا قولُهُ تعالىٰ في سورةِ (الفتحِ) : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح : ٢] : فأقربُ ما يُتأوَّلُ بهِ : أنْ تكونَ الآيةُ مِنْ بابِ الأخذِ بالأطرافِ للدلالةِ على الإحاطةِ ؛ كقولِكَ : **قرأتُ القرآنَ أوَّلَهُ وآخرَهُ** ، وجُلْتُ البلدَ أوَّلَهُ وآخرَهُ[2] ، فتُحمَلُ المغفرةُ في الآيةِ على المغفرةِ اللغويَّةِ ، وهي السَّترُ ، وتكونُ (مِنْ) بمعنىٰ (عن) ، **والذي يَتقدَّمُ على الذنبِ أسبابُهُ** ؛ مِنَ الشهوةِ فيهِ والهواجسِ والخواطرِ وحديثِ النفسِ والهمِّ والعزمِ ، **والذي يَتأخَّرُ عنهُ آثارُهُ** ؛ مِنَ الرَّانِ والقسوةِ والتثاقلِ عنِ الخيرِ ، وغيرِ ذلكَ مِنَ العقوباتِ الدنيويةِ والأخرويةِ ، فأخبرَ المولى الكريمُ أنَّهُ فتحَ لنبيِّنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِنْ أبوابِ المواهبِ الربانيَّةِ ، والأنوارِ اللدنيَّةِ العِرفانيَّةِ ، والعِصَمِ الكاملةِ ،

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم (ص٦٨٤) بتصرف يسير .

(٢) فذكر **الأول والآخر** في المثالين المراد منه : الإحاطة ؛ بمعنىٰ : قرأتُ القرآنَ كلَّهُ ، وجُلْتُ البلدَ موضعاً موضعاً ، وكذا ما في الآية .

والهممِ القدسيَّةِ العاليةِ . . ما استأصلَ شأفةَ كلِّ ذنبٍ[1] ، وسترَ بسببِهِ المولى الكريمُ عنهُ سوابقَ كلِّ عيبٍ ولواحقَهُ .

ونُكْتةُ العدولِ عن تعريفِ الذنبِ بالألفِ واللامِ إلىٰ تعريفِهِ بالإضافةِ إليهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ وجهانِ :

أحدُهما : تقريرُ النعمةِ عليهِ ؛ بأنَّ هـٰذا الذنبَ الذي عُصِمَ منهُ **هو ذنبٌ لهُ بحسَبِ الإمكانِ العقليِّ والقَبولِ البشريِّ العاديِّ** ، وفي العصمةِ مِنْ ذلكَ معَ القَبولِ مِنَ المِنَّةِ عليهِ والفضلِ العظيمِ ما لا يخفىٰ .

الثاني : يحتملُ أنْ تكونَ الإضافةُ للتنبيهِ بالخفيِّ على الجليِّ ، وبالأدنىٰ على الأعلىٰ ؛ أي : سترنا عنكَ الذنبَ الذي يُتوهَّمُ وصولُهُ إليكَ ، **ويُعَدُّ ذنباً بالنسبةِ إليكَ ، وإنْ كانَ حسنةً بالنسبةِ إلىٰ غيرِكَ** ؛ كالأُنْسِ مثلاً بالطاعةِ ، والقصدِ بفعلِها نيلَ ما يلائمُ النفسَ في الجِنَانِ مِنَ المشتهَياتِ ، ونحوِ ذلكَ ممَّا هو كثيرٌ لائقٌ بمَقامِ أهلِ الحجابِ مِنَ الزهَّادِ والمتعبِّدينَ ، وإذا سُتِرَ عنهُ هـٰذا النوعُ ، واستُؤصِلَتْ سوابقُهُ ولواحقُهُ ، وإنْ كانَ ليسَ ذنباً حقيقيّاً ، بل هو كمالٌ في حقِّ العموم . . **فأَحْرىٰ سائرُ الذنوبِ التي هي ذنوبٌ حقيقيةٌ في حقِّ العامِّ والخاصِّ** ؛ كالزنا وشربِ الخمرِ والغِيبةِ ونحوِها .

---

(١) **الشأفة** هنا : الأصل ، مجازٌ ، **وحقيقتُها** : قرحة تكون في باطن القدم تُكوىٰ فتذهب ، يقال : استأصل اللهُ شأفتَهُ ؛ أي : أذهبه كما تذهب تلك القرحة بالكَيِّ أو بالقطع ، أو معناه : أزاله من أصله . انظر « تاج العروس » (ش أ ف) .

وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد : ١٩] : فقيلَ : إنَّهُ خطابٌ لهُ والمرادُ أُمَّتُهُ ، ويحتملُ أنْ يكونَ أُمِرَ بذلكَ علىٰ سبيلِ التعبُّدِ المحضِ ؛ زيادةً في رفعِ الدرجاتِ ، وتذكيراً لنعمةِ العصمةِ بطلبِ دوامِها ، وإشارةً إلىٰ أنَّها محضُ فضْلٍ بلا وجوبٍ ولا استحقاقٍ .

ونُكْتةُ إضافةِ الذنبِ إليهِ هنا : ما سبقَ في آيةِ سورةِ (الفتحِ) ، وهـٰذا الوجهُ أقربُ ، واللهُ تعالىٰ أعلمُ .

وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الشرح : ٢] : ففيهِ أقوالٌ كثيرةٌ ، **والأظهرُ** ـ إنْ حُمِلَ الوزرُ على الذنبِ ـ : أنَّ وضعَهُ حينَئذٍ بمعنى الحفْظِ منهُ ومِنْ سوابقِهِ ولواحقِهِ ؛ حتىٰ لا يحمِلَ مؤنةً مِنْ مؤنِهِ .

وإضافةُ الوزرِ إليهِ : نكتتُهُ أيضاً ما سبقَ .

وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة : ٤٣] : فلا معاتبةَ فيهِ بوجهٍ ، بل فيهِ تَكرِمةٌ وتعظيمٌ ، كما يُقالُ في استفتاحِ الكلامِ معَ العظماءِ : أصلحَكَ اللهُ وأعزَّكَ[1] .

وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال : ٦٨] : فالأظهرُ أنَّ معناهُ : لولا كتابٌ مِنَ اللهِ سبقَ

---

(١) كقول علي بن الجهم مُفتتَحَ قصيدةٍ يخاطب بها المتوكلَ : [من المتقارب]

عفا اللهُ عنكَ ألا حرمةٌ ... تعودُ بعفوِكَ أن أُبعدا

وهو قول مكي كما في « الشفا » (ص٦٨٨) .

بإحلالِ الغنائمِ لكم ، وتخصيصِكم بهـٰذهِ الفضيلةِ دونَ مَنْ قبلَكم . . لكانَ كذا وكذا ، ولهـٰذا قالَ تعالىٰ : ﴿فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال : ٦٩] ، **فليسَ في الآيةِ إلزامُ ذنبٍ ولا معاتبةٌ** ، بل فيها ذِكْرُ ما خُصَّ بهِ نبيُّنا وسيِّدُنا ومولانا محمَّدٌ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وفُضِّلَ بهِ مِنْ بينِ سائرِ الأنبياءِ والرسلِ علىٰ جميعِهمُ الصلاةُ والسلامُ ، فكأنَّهُ تعالىٰ قالَ : ما كانَ هـٰذا لنبيٍّ غيرِكَ ، كما قالَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : « أُحِلَّتْ لِيَ ٱلْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِنَبِيٍّ قَبْلِي »[1] .

والخطابُ بقولِهِ تعالىٰ : ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنفال : ٦٧] إنَّما هو لِمَنْ أرادَ مِنَ الناسِ ذلكَ وتَجرَّدَ غرضُهُ لعَرَضِ الدنيا وحدَهُ ، وللاستكثارِ منها ، وليسَ المرادُ بهِ النبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ولا عِلْيَةَ أصحابِهِ رضيَ اللهُ تعالىٰ عن جميعِهم[2] .

وأمَّا قولُهُ جلَّ مِنْ قائلٍ : ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ . . .﴾ [عبس : ١] الآيةَ : فقال عياضٌ في « الشفا » : (ليسَ فيهِ إثباتُ ذنبٍ لهُ عليهِ السلامُ ، بل إعلامُ اللهِ أنَّ ذلكَ المتصدَّىٰ لهُ ممَّنْ لا يزَّكَّىٰ ، وأنَّ الصوابَ والأَولىٰ كانَ لو كُشِفَ لكَ حالُ الرجلينِ لاخترتَ الإقبالَ على الأعمىٰ ، وفعلُ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لِمَا فعلَ ، وتصدِّيهِ لذلكَ الكافرِ . . **كانَ طاعةً للهِ ، وتبليغاً عنهُ** ، واستئلافاً لهُ كما شرعَهُ اللهُ تعالىٰ لهُ ، لا معصيةً ومخالفةً لهُ .

---

(١) رواه البخاري (٣٣٥) ، ومسلم (٥٢١) من حديث سيدنا جابر رضي الله عنه .

(٢) **عِلْية** : جمع عَلِيٍّ ، كصبي وصِبْيَة .

وما قَصَّهُ اللهُ تعالىٰ عليهِ مِنْ ذلكَ إعلامٌ بحالِ الرجلينِ ، وتوهينُ أمرِ الكافرِ عندَهُ ، والإشارةُ إلى الإعراضِ عنهُ بقولِهِ : ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾ [عبس : ٧][(١)] .

وقيلَ : أرادَ بـ « عبسَ وتولَّى » : الكافرَ الذي كانَ معَ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، قالَهُ أبو تمَّامٍ)[(٢)] .

وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه : ١٢١] : **فالتحقيقُ** أنَّ المرادَ : المعصيةُ والغِوايةُ اللغويتانِ ؛ وهما وقوعُ صورةِ المخالفةِ والغِوايةِ التي هي تركُ المراشدِ ، سواءٌ وقعا عمداً أو نسياناً أو تأويلاً ، لا الشرعيتانِ ؛ وهما المخالفةُ عمداً معَ العلمِ بالتحريمِ ، فإنَّ المخالفةَ علىٰ هـٰذهِ الصفةِ لم تقعْ مِنْ آدمَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ، وإنَّما وقعَتْ منهُ نسياناً أو بالتأويلِ ، وذلكَ مبسوطٌ في « الشفا » وكتبِ التفسيرِ[(٣)] .

ويرحمُ اللهُ تعالى الإمامَ العالمَ ابنَ العربيِّ حيثُ قالَ : (يجبُ تنزيهُ

---

(١) قال الإمام الرازي في تفسيره « مفاتيح الغيب » (٣١/ ٥٧) : (**المعنىٰ** : لا شيء عليك في ألا يسلم من تدعوه إلى الإسلام ؛ فإنه ليس عليك إلا البلاغ ؛ أي : لا يبلغن بك الحرص علىٰ إسلامهم إلىٰ أن تعرض عمن أسلم للاشتغال بدعوتهم) .

(٢) في « شرح الشفا » لملا علي القاري (٢/ ٢٩٠) أنَّ أبا تمام : هو علي بن محمد بن أحمد البصري ، من أصحاب الأبهري ، ثم ذكر أنه توفي سنة (٢٣١هـ) ، فلعله اشتبه عليه بحبيب بن أوس الشاعر المشهور ! وبعيدٌ أن يكون هو ، وممَّن حكىٰ هـٰذا القول من الأئمة : الإمامُ أحمد بن نصر الداودي شارح « صحيح البخاري » ، نقله عنه الحافظ في « فتح الباري » (٨/ ٦٩٢) .

(٣) الشفا (ص٦٩٢) ، وانظر « مفاتيح الغيب » (٢٢/ ١٢٧) .

الأنبياءِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ عمَّا نَسَبَ إليهمُ الجُهَّالُ ، ولكنَّ البارئَ سبحانَهُ وتعالىٰ بحكمِهِ النافذِ وقضائِهِ السابقِ أسلمَ آدمَ إلى الأكلِ مِنَ الشجرةِ مُتعمِّداً للأكلِ ناسياً للعهدِ ؛ فقالَ في تعمُّدِهِ : ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ﴾ ، وقالَ في بيانِ عذرِهِ : ﴿وَلَقَدۡ عَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبۡلُ فَنَسِيَ﴾ [طه : ١١٥] ، فمُتعلَّقُ العمدِ غيرُ مُتعلَّقِ النسيانِ ، **وجازَ للمولىٰ تباركَ وتعالىٰ أن يقولَ في عبدِهِ لحقِّهِ : « عصىٰ » تثريباً**[1] ، **ويعودَ عليهِ بفضلِهِ فيقولَ : « نَسِيَ » تقريباً** ، ولا يجوزُ لأحدٍ منَّا أنْ يُطلِقَ ذلكَ علىٰ آدمَ أو يذكرَهُ إلا في تلاوةِ القرآنِ ، أو قولِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ)[2] .

وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ [الأعراف : ١٩٠] : فقالَ الواحديُّ في « تفسيرِهِ » : (إنَّ إبليسَ أتىٰ حوَّاءَ في غيرِ صورتِهِ التي عرفَتْهُ ، وقالَ لها : ما الذي في بطنِكِ ؟ قالَتْ : ما أدري ، قالَ : إنِّي أخافُ أنْ يكونَ بهيمةً أو كلباً أو خنزيراً ، وذكرَتْ ذلكَ لآدمَ ، فلم يزالا في همٍّ مِنْ ذلكَ ، ثمَّ أتاها وقالَ : إنْ سألتُ اللهَ تعالىٰ أنْ يجعلَهُ بشراً سويّاً مثلَكِ . . تُسمِّيهِ عبدَ الحارثِ ؟ وكانَ اسمُ إبليسَ في الملائكةِ الحارثَ ، فلم يزلْ بها حتىٰ غرَّها ، فلمَّا وَلَدَتْ ولداً سويّاً . . سمَّتْهُ عبدَ الحارث برضا آدمَ عليهِ السلامُ ؛ وذلكَ قولُهُ تعالىٰ : ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا﴾ ولداً بشراً سويّاً . . ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ يعني : إبليسَ ، فأوقعَ الجمعَ موقعَ الواحدِ ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ مِنَ الولدِ ؛

---

(١) **التثريب** : اللوم .

(٢) انظر « أحكام القرآن » لابن العربي (٣/ ٢٥٩) .

إذ سمَّياهُ عبدَ الحارثِ ، ولا ينبغي أنْ يكونَ عبداً إلا للهِ ، ولم تَعرِفْ حوَّاءُ أنَّهُ إبليسُ ، ولم يكنْ هـٰذا شِرْكاً باللهِ ؛ لأنَّهُما لم يذهبا إلىٰ أنَّ الحارثَ ربُّهما ، لـٰكنَّهما قصدا إلىٰ أنَّهُ كانَ سببَ نجاتِهِ ، وتمَّ الكلامُ عندَ قولِهِ : ﴿ءَاتَىٰهُمَا﴾ ، ثمَّ ذكرَ كُفَّارَ مكَّةَ فقالَ : ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾) انتهىٰ !(١) .

قلتُ : قالَ ابنُ العربيِّ في « الأحكامِ » **في توهينِ هـٰذا القولِ وتزييفِهِ** : (وهـٰذا القولُ ونحوُهُ مذكورٌ في ضعيفِ الحديثِ في « الترمذيِّ » وغيرِهِ ، وفي الإسرائيلياتِ التي ليسَ لها ثَباتٌ ، ولا يُعوِّلُ عليها مَنْ لهُ قلبٌ ، **والقولُ الأشبهُ بالحقِّ** : أنَّ المرادَ بهـٰذا جنسُ الآدميِّينَ)(٢) .

وأمَّا قولُ آدمَ عليهِ السلامُ : ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف : ٢٣] : فقولٌ صدرَ منهُ علىٰ سبيلِ الاستكانةِ والتعظيمِ لجنابِ أوامرِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ومناهيهِ ؛ **بحيثُ يَحِقُّ على العبيدِ أنْ لو كانَ الأمرُ بأيديهم ألا تقعَ منهم مخالفةٌ بوجْهٍ مِنَ الوجوهِ** ، لا عمداً ولا نسياناً ، ولا بانتهاكٍ ولا بتأويلٍ ، وأشارَ عليهِ السلامُ بذلكَ إلىٰ أنَّهُ لا حُجَّةَ للعبدِ علىٰ سيِّدِهِ ، ولا يَعتذِرُ لنفسِهِ فيما خالفَ مِنْ أمرِهِ تعالىٰ ونهيِهِ ، ولا حقَّ لهُ

---

(١) الوجيز (ص٤٢٥) .

(٢) انظر « أحكام القرآن » (٢/ ٣٥٥) وقال : (وهو ظاهر الآية وعمومها الذي يشمل جميع متناولاتها ، ويَسلَمُ فيها الأنبياءُ عن النقص الذي لا يليق بجهَّال البشر ، **فكيف بسادتهم وأنبيائهم** ؟!) .

على المولى العظيمِ أنْ يَعذِرَهُ بنسيانٍ أو تأويلٍ ، بلِ الحُجَّةُ للمولىٰ تباركَ وتعالىٰ علىٰ كلِّ حالٍ ، **وحكمُهُ علىٰ عبدِهِ بأنَّهُ معذورٌ في بعضِ الأحوالِ . . محضُ فضْلٍ منهُ جلَّ وعلا** ، ولهُ أنْ يُعذِّبَ مَنْ يشاءُ ويرحمَ مَنْ يشاءُ ، **وهو المحمودُ المُنزَّهُ عنِ النقصِ والظُّلْمِ علىٰ كلِّ حالٍ** .

وأمَّا قصَّةُ يونسَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : فليسَ فيها نصٌّ علىٰ ذنبٍ ، وإنَّما فيها : أبقَ وذهبَ مغاضباً ، وهما راجعانِ إلىٰ قومِهِ ؛ أي : هربَ منهم وذهبَ مغاضباً لهم لكفرِهم ، **ومجانبةُ أهلِ الكفرِ وهِجْرانُ أوطانِهم مِنْ أكبرِ الطاعاتِ لو صدرا مِنْ غيرِهِ** ، إلا أنَّ اللهَ سبحانَهُ نَبَّهَ يونسَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ بذلكَ التأديبِ . . أنَّهُ ليسَ كغيرِهِ في هٰذا ؛ لأنَّهُ مِنْ خواصِّ حضرتِهِ ، المبعوثِ لهدايةِ الخلْقِ مِنْ عندِهِ ، ولا يحصلُ المقصودُ مِنْ هدايتِهم على التمامِ إلا بصبرِهِ علىٰ جفائِهم ، ومشاهدةِ ضلالِهم ، فلا يتصرَّفُ هو إذاً إلا بالإذنِ الخاصِّ ، لا بالإذنِ العامِّ كغيرِهِ ، فذلكَ التأديبُ تعليمٌ وترييضٌ للمستقبلِ ، لا عقوبةٌ عن ذنْبٍ كما يعتقدُهُ مَنْ جهلَ .

وباطنُ ذلكَ التأديبِ يدلُّ على الاعتناءِ العظيمِ بيونسَ عليهِ السلامُ ، والتشريفِ لهُ بتولِّي المولى العظيمِ لتربيتِهِ وترييضِهِ بلطيفِ تدبيرِهِ ، ولم يكلْهُ في ذلكَ لنفسِهِ ، ولا لأحدٍ مِنْ عبيدِهِ .

وأمَّا قولُهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء : ٨٧] : فالجوابُ عنهُ ما سبقَ في قولِ آدمَ عليهِ السلامُ : ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف : ٢٣] .

وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ [الأنبياء : ٨٧] : فمعناهُ : فظنَّ أنْ لن نُضيِّقَ عليهِ فيما فعلَ مِنَ الخروجِ عن قومِهِ ؛ لأنَّهُ عليهِ السلامُ لم يَتعمَّدْ في ذلكَ معصيةً ، ولا قصدَ مخالفةً ، ويدلُّ علىٰ ذلكَ ما أخبرَ اللهُ تعالىٰ بهِ عنهُ هنا مِنْ ظنِّهِ أنْ لن يُضيَّقَ عليهِ ؛ لأنَّ ذلكَ مستلزمٌ قطعاً لعدمِ قصدِهِ عليهِ السلامُ المعصيةَ ؛ إذ مَنْ قصدَ معصيةً خافَ تضييقَ اللهِ تعالىٰ عليهِ بالعذابِ ضرورةً وإنْ كانَ مِنْ أدنى المؤمنينَ ، فكيفَ بأعلاهم وهم رسلُ اللهِ تباركَ وتعالىٰ ؟!

وأمَّا قصةُ داودَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : فقالَ عياضٌ في « الشفا » : (لا يجوزُ أنْ يُلتفَتَ إلىٰ ما سَطَرَهُ فيها الأخباريونَ عن أهلِ الكتابِ الذينَ بدَّلوا وغيَّروا، ونقلَهُ بعضُ المفسِّرينَ ، ولم ينصَّ اللهُ تعالىٰ علىٰ شيءٍ مِنْ ذلكَ ، ولا وردَ في حديثٍ صحيحٍ ، **والذي نصَّ اللهُ عليهِ قولُهُ** : ﴿ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ . . . ﴾ إلىٰ قولِهِ ﴿ وَحُسْنَ مَآبٍ ﴾ [صَ : ٢٤ـ ٢٥] ، وقولُهُ فيهِ : ﴿ أَوَّابٌ ﴾ [صَ : ١٧] ، فمعنىٰ « فتنَّاهُ » : اختبرناهُ ، و« أوَّابٌ » قال قتادةُ : مطيعٌ)[1] .

ثم حكىٰ عنِ السمرقنديِّ : (أنَّ ذنبَهُ الذي استغفرَ منهُ قولُهُ لأحدِ الخصمينِ : ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ ﴾ [صَ : ٢٤] ، فظلمَهُ بقولِ خصمِهِ ، وإلىٰ نفْيِ ما أُضِيفَ في الأخبارِ إلىٰ داودَ عليهِ السلامُ مِنْ ذلكَ . . ذهبَ أحمدُ بنُ نصرٍ وأبو تمَّامٍ وغيرُهما مِنَ المحقِّقينَ ، قال الداوديُّ : ليسَ في قصَّةِ

---

(١) الشفا (ص٦٩٤) .

داودَ وأوريا خبرٌ يثبتُ ، ولا يُظَنُّ بنبيٍّ محبةُ قتْلِ مسلمٍ .

وقيلَ : إنَّ الخصمينِ اللَّذينِ اختصما إليهِ في نِتاجِ غنمٍ ، علىٰ ظاهرِ الآيةِ) انتهىٰ[1] .

قلتُ : ولا شكَّ أنَّ في كتبِ بني إسرائيلَ في هـٰذهِ القصَّةِ تخليطاً عظيماً لا يليقُ أنْ يُلتفَتَ إليهِ ، وقد قالَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنهُ : (مَنْ حَدَّثَ بما قالَ هـٰؤلاءِ القُصَّاصُ في أمرِ داودَ . . جلدتُهُ حدَّينِ ؛ لِمَا ارتكبَ مِنْ حرمةِ مَنْ رفعَ اللهُ قدرَهُ)[2] .

وأمَّا استغفارُهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ وبكاؤُهُ وتضرُّعُهُ : فجارٍ على المعهودِ مِنْ حالِ الأنبياءِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ في إجلالِهمُ المولى الكريمَ ، وخوفِهم منهُ ، وهيبتِهم لهُ علىٰ قَدْرِ معرفتِهم بهِ .

وأمَّا قصَّةُ نبيِّنا وسيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ معَ زيدٍ مولاهُ وزينبَ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهما : فليسَ يصحُّ فيها إلا ما ذكرَ مولانا جلَّ وعزَّ في كتابِهِ العزيزِ ؛ مِنْ كونِهِ سبحانَهُ وتعالىٰ زَوَّجَ لنبيِّنا عليهِ الصلاةُ والسلامُ زينبَ بعدَ فِراقِ زيدٍ لها ، وشرعَ بذلكَ إباحةَ تزويجِ حلائلِ الأدعياءِ ، وأنَّهُنَّ لا يُلحَقْنَ في التحريمِ بحلائلِ أبناءِ النسبِ ، فقالَ جلَّ مِنْ قائلٍ : ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا ﴾ [الأحزاب : ٣٧] .

---

(١) الشفا (ص٦٩٥) .

(٢) انظر « المحرر الوجيز » لابن عطية (٤/ ٤٩٩) .

وقد أوحى اللهُ سبحانَهُ إلىٰ نبيِّنا عليهِ الصلاةُ والسلامُ بما أرادَ مِنْ تزويجِ زينبَ لهُ قبلَ أنْ يُطلِّقَها زيدٌ ، فلمَّا أُلقِيَ في قَلْبِ زيدٍ حُبُّ فراقِها ، ومُنِعَ مِنَ المتعةِ بها لمَّا قَرُبَ أوانُ حرمةِ أُمومتِها لجميعِ المؤمنينَ ، وهيبةِ قربِها مِنْ سيِّدِ ولدِ آدمَ ، وأشرفِ خلْقِ اللهِ أجمعينَ . . جاءَ يشكو تعاظمَها عليهِ للنبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، وأنَّهُ يريدُ فِراقَها ، فأمرَهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ بإمساكِها ، وتقوى اللهِ في شأنِها ؛ عملاً بالظاهرِ الذي أُمِرَ أنْ يحكمَ بهِ ، وأخفىٰ عليهِ الصلاةُ والسلامُ عن زيدٍ وعن غيرِهِ ما في نفسِهِ الطاهرةِ المطهَّرةِ مِنْ وحْيِ اللهِ تعالىٰ لهُ بأنَّ زيداً يفارقُها ، وهي زوجةٌ لهُ بعدَهُ ؛ حياءً منهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ أنْ يُظهِرَ ذلكَ وزينبُ بعدُ في عصمةِ زيدٍ ، ولأنَّ ذلكَ أيضاً مِنَ العلمِ الذي لم يُؤمَرْ بإظهارِهِ للناسِ في ذلكَ الوقتِ .

فلمَّا فارقَها زيدٌ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهُ ، وزَوَّجَها المولىٰ تباركَ وتعالىٰ منهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ . . قَبِلَ وانقادَ ، ودخلَ عليها بلا إذنٍ ولا مؤامرةٍ ؛ مبالغةً منهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ في إظهارِ الرضا بعطيَّةِ المولىٰ جلَّ وعلا ، وأنساهُ حينَئذٍ التعظيمُ لجنابِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ والحياءُ منهُ الالتفاتَ إلىٰ مقالةِ الناسِ ، والحياءَ مِنْ زيدٍ أو غيرِهِ ، واتَّصفَ في ذلكَ بما وصفَ اللهُ تعالىٰ بهِ إخوانَهُ مِنَ الرُّسُلِ في قولِهِ جلَّ وعزَّ : ﴿ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ [الأحزاب : ٣٩] ، وحينَئذٍ باحَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ بما أوحى اللهُ تعالىٰ إليهِ في شأْنِ زيدٍ وزينبَ ، ولم يخشَ أحداً مِنَ الخلْقِ .

ومِنْ هـٰذا التقريرِ تفهمُ معنىٰ قولِهِ تعالىٰ : ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب : ٣٧] أي : تخفي في نفسِكَ ما أوحى اللهُ تعالىٰ إليكَ بهِ مِنْ مفارقةِ زيدٍ لها ، وتزويجِكَ إيَّاها بعدَهُ ، وهـٰذا هو الذي أبداهُ سبحانَهُ ؛ أي : أظهرَهُ بعدَ ذلكَ .

وليسَ معنى الآيةِ ما يعتقدُهُ بعضُ الجهلةِ : أنَّ الذي أخفاهُ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في نفسِهِ هو الشغَفُ بحبِّ زينبَ وحبِّ فِراقِ زيدٍ لها ليتزوجَها بعدَهُ ، ومعَ ذلكَ أمرَهُ بإمساكِها حياءً منهُ وخشيةً مِنْ مقالةِ الناسِ ، وهـٰذا الفهمُ الركيكُ لا يرضىٰ بهِ عاقلٌ ، ولا يرتكبُهُ إلا غبيٌّ سيِّئُ الأدبِ ، سخيفُ العقلِ جاهلٌ ، ويُكذِّبُ فهمَهُ مِنَ الآيةِ نفسِها : أنَّ اللهَ سبحانَهُ أخبرَ أنَّهُ يُبدي ما أخفاهُ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في نفسِهِ ، ولم يُبدِ سبحانَهُ بعدَ ذلكَ إلا مفارقةَ زيدٍ لزينبَ وتزويجَها بعدَهُ مِنَ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ؛ لكيلا يكونَ للناسِ حَرَجٌ في أزواجِ أدعيائِهم ، ولم يُبدِ سبحانَهُ أنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كانَ قد شَغِفَ بحبِّ زينبَ ، وأنَّهُ كان يحبُّ فِراقَ زيدٍ لها ليتزوجَها بعدَهُ ، فهـٰذهِ الآيةُ بنفسِها تُكذِّبُ هـٰذا الفهمَ السيِّئَ ، نعوذُ باللهِ تعالىٰ منهُ .

وكيفَ يَشْغَفُ أشرفُ الخلقِ بحبِّ شيءٍ مِنْ متعةِ الدنيا لا سيَّما بعدَ أنْ حصلَتْ في حَوْزِ غيرِهِ ومولانا جلَّ وعزَّ يقولُ لهُ : ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [طه : ١٣١] ، وقالَ تعالىٰ : ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ * لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا

مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾ [الحجر : ٨٧ ـ ٨٨] ، وقالَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : « لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً مِنَ ٱلنَّاسِ خَلِيلاً . . لَٱتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلاً ، وَلَٰكِنْ صَاحِبُكُمْ خَلِيلُ ٱلرَّحْمَٰنِ »[١] ، وقالَ عليهِ السلامُ : « مَا لِي وَلِلدُّنْيَا ؟! . . . » الحديثَ[٢] ، وقالَ : « ٱلدُّنْيَا جِيفَةٌ قَذِرَةٌ » ؟![٣] .

وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب : ٣٧] : فليسَ فيهِ عتبٌ عليهِ كما يعتقدُهُ مَنْ لا خَلاقَ لهُ ولا أدبَ ولا فهمَ ولا دينَ ، **وإنَّما هو مدحٌ لهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ بالخُلُقِ الجميلِ والطبْعِ الكاملِ** ؛ وهو الخشيةُ مِنَ الناسِ ؛ أيِ : الحياءُ منهم أنْ يقابلَهم بما يسوءُهم ، ثمَّ أمرَهُ سبحانَهُ أن يُرجِّحَ خشيتَهُ والحياءَ منهُ عندَ ورودِ أمرِهِ على الحياءِ مِنَ الناسِ ، **وهٰكذا كانَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ في هٰذهِ القضيةِ وغيرِها** ، لا يبالي بشيءٍ إذا حضرَهُ حقٌّ للهِ تباركَ وتعالىٰ .

وأمَّا قصَّةُ يوسفَ عليهِ السلامُ وإخوتِهِ : فليسَ فيها علىٰ يوسفَ عليهِ السلامُ عتبٌ .

---

(١) رواه مسلم (٢٣٨٣) من حديث سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه .

(٢) رواه البخاري (٢٦١٣) من حديث سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) روىٰ مسلم (٢٧٤٢) من حديث سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً : « إنَّ الدنيا حلوةٌ خضرةٌ ، وإنَّ اللهَ مستخلفُكُم فيها ، فينظرُ كيفَ تعملونَ ، فاتقوا الدنيا واتقوا النساءَ » ، وروىٰ أبو نعيم في « الحلية » (٨/ ٢٣٨) عن سيدنا علي رضي الله عنه : (الدنيا جيفةٌ ، فمَنْ أرادها فليصبرْ علىٰ مخالطةِ الكلابِ) .

وأمَّا إخوتُهُ : فقالَ القاضي عياضٌ رحمَهُ اللهُ تعالىٰ : (لم تثبتْ نبوَّتُهم فيلزمَ الكلامُ علىٰ أفعالِهم ، وذِكْرُ الأسباطِ وعدُّهم في القرآنِ عندَ ذكرِ الأنبياءِ . . قال المفسرون : يريدُ : مَنْ نُبِّئَ مِنْ أبناءِ الأسباطِ ، وقد قيلَ : إنَّهم حينَ فعلوا بيوسفَ ما فعلوا كانوا صغاراً ، ولهـٰذا لم يميِّزوا يوسفَ عليهِ السلامُ حينَ رأَوهُ ، ولهـٰذا قالوا : ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ ﴾ [يوسف : ١٢] ، وإن ثبتَتْ لهم نبوَّةٌ فبعدَ هـٰذا)[1] .

وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِ ﴾ [يوسف : ٢٤] : فالأقربُ أنَّ الوقْفَ علىٰ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ ﴾ ، ويُستأنَفُ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِ ﴾ على التقديمِ والتأخيرِ[2] ؛ أي : لولا أنْ رأىٰ برهانَ ربِّهِ لهمَّ بها ، وقد عُلِمَ أنَّ (لولا) تقتضي امتناعَ جزائِها لوجودِ شرطِها ، فيكونُ همُّ يوسفَ عليهِ السلامُ بها منتفياً لرؤيتِهِ برهانَ ربِّهِ .

ويدلُّ علىٰ حفظِهِ عليهِ السلامُ مِنْ كلِّ سوءٍ همّاً كانَ أو غيرَهُ . . قولُهُ جلَّ وعلا : ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [يوسف : ٢٤] ، وقالَ تباركَ وتعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن

---

(١) الشفا (ص٦٩٥) .

(٢) في هامش (و) :(قوله : « **تقديم** » وهـٰذا بناء علىٰ مذهب الفراء المجوز لتقديم الجواب ، أما علىٰ مذهب سيبويه ومَنْ تبعه فالجواب محذوف ، والمتقدم على الشرط دليله ، قرره م س) .

نَّفۡسِهِۦ فَٱسۡتَعۡصَمَ﴾ [يوسف : ٣٢] ، وقالَ جلَّ مِنْ قائلٍ : ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [يوسف : ٢٣] قيلَ في (ربِّي) : إنَّهُ اللهُ ، وقد قيلَ : إنَّ معنىٰ (همَّ بها) أي : بزجرِها ووعظِها ، وقيلَ : بضربِها ودفعِها ، وقيلَ : همَّ بها : غمَّها امتناعُهُ عنها .

ويحتملُ أنْ يكونَ المرادُ : همَّ بسببِها ؛ أي : أصابَهُ همٌّ بسببِ هـٰذهِ المحنةِ التي وقعَتْ فيها مِنْ معصيةِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ، وما كابدَتْهُ مِنَ المشاقِّ والشَّغَفِ بحبِّهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ، فودَّ عليهِ السلامُ علىٰ سبيلِ الرحمةِ لها ألا تكونَ وقعَتْ في شيءٍ مِنْ ذلكَ مِنْ أجلِهِ ، لـٰكنَّهُ عليهِ السلامُ لمَّا رأىٰ ببصيرتِهِ برهانَ أُلوهيَّةِ المولى العظيمِ وعدلَهُ تباركَ وتعالىٰ في جميعِ أفعالِهِ وأحكامِهِ . . سلَّمَ ورضيَ ، وزالَ همُّهُ بها ، **فيكونُ المعنىٰ علىٰ هـٰذا** : لولا أنْ رأىٰ برهانَ ربِّهِ لدامَ همُّهُ بها ، **أو يكونُ المعنىٰ** : لولا أنْ رأىٰ برهانَ ربِّهِ لسعىٰ فيما يُخلِّصُها مِنْ هـٰذهِ المحنةِ ، ويُسكِّنُ عليها بعضَ لوعةِ الاشتياقِ إليهِ ولو بوعدٍ منهُ لها في المساعدةِ علىٰ ما أحبَّتْ منهُ ، أو نحوَ ذلكَ ممَّا يُترخَّصُ بهِ في الظاهرِ علىٰ سبيلِ التوريةِ ؛ لضرورةِ الدفْعِ عن نفسِهِ وعنها ، لـٰكنْ منعَهُ مِنَ الالتفاتِ إلىٰ شيءٍ مِنْ ذلكَ رؤيتُهُ عليهِ السلامُ برهانَ ربِّهِ الدالَّ علىٰ كمالِ مُلكيَّتِهِ للعبيدِ ، وأنَّهُ المنفردُ بالتدبيرِ والحكمِ ، ونفوذِ المشيئةِ والاقتدارِ ، لا معارضَ لهُ في حُكمِهِ ومُلكِهِ ، فلا يليقُ بالعبدِ الفقيرِ المضطرِّ العاجزِ الجاهلِ إلا السمعُ والطاعةُ ، والانقيادُ لنهيِهِ

وأمرِهِ ، والرضا والتسليمُ ظاهراً وباطناً لقضائِهِ وقَدَرِهِ مِنْ غيرِ ترخُّصٍ ولا تأويلٍ ولا شفقةٍ علىٰ نفسِهِ أو نفسِ غيرِهِ ، كما قالَ تعالىٰ : ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [النور : ٢] ، وقالَ جلَّ وعلا : ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء : ١٣٥] .

فعلى العبدِ أنْ يمضيَ في طاعةِ مولاهُ أصمَّ أبكمَ أعمىٰ عن كلِّ ما سوىٰ طاعتِهِ تباركَ وتعالىٰ ، وهـٰذا هو الذي فعلَ الصدِّيقُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ في هـٰذهِ القضيةِ ؛ مضىٰ مسرعاً في طاعةِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ بظاهرِهِ وباطنِهِ ، مُسلِّماً لحكمِهِ ، غيرَ ملتفتٍ لملكٍ زَليخا لهُ ، ولا لشَغَفِها بحبِّهِ ، ولا لجمالِها الفائقِ ومنظرِها الرائقِ ، ولا لوعدِها إنْ ساعدَها علىٰ ما تحبُّ ، ولا لوعيدِها في إبايتِهِ عنها ، واستسهلَ في طلبِ رضا المولى المنفردِ بالحكمِ والملكِ كلَّ صعبٍ ، ولم يبالِ بعداوةِ جميعِ العوالمِ لهُ وغضبِهم عليهِ إذْ فازَ برضا المولى الكريمِ عنهُ تباركَ وتعالىٰ ، كما قالَ بعضُ الموفَّقينَ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهُ في مثلِ هـٰذا[1] : [من الطويل]

فَيَا لَيْتَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ عَامِرٌ ... وَبَيْنِي وَبَيْنَ ٱلْعَالَمِينَ خَرَابُ

---

(١) البيت لأبي فراس الحَمْداني ضمن قصيدة يمدح بها سيفَ الدولة كما في « ديوانه » (ص٢٤) ، واتفقت النسخ علىٰ ذكر هـٰذا البيت مفرداً ، وزيد في هامش (د) :

فليتَكَ تحلو والحياةُ مريرةٌ ... وليتَكَ ترضىٰ والأنامُ غِضابُ
إذا صحَّ منكَ الودُّ فالكلُّ هيِّنٌ ... وكلُّ الذي فوقَ الترابِ ترابُ

وكلُّ هـٰذا إنَّما حصلَ للصدِّيقِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ بتوفيقِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ وعصمتِهِ ، كما قالَ جلَّ مِنْ قائلٍ : ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [يوسف : ٢٤] .

وأمَّا خبرُ موسىٰ عليهِ الصلاةُ والسلامُ معَ قتيلِهِ الذي وكزَهُ : فقد نصَّ اللهُ تعالىٰ أنَّ القتيلَ مِنْ عدوِّهِ ، وإنَّما قصدَ عليهِ السلامُ إغاثةَ الملهوفِ الإسرائيليِّ ، فوكزَ العدوَّ القاهرَ لهُ بنيَّةِ دفعِهِ عمَّنِ استولىٰ عليهِ ، فصادفَ موتَهُ مِنْ غيرِ عمدٍ .

وقولُهُ عليهِ السلامُ : ﴿ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾ [القصص : ١٥] حسْنُ أدبٍ منهُ في نسبةِ الفعلِ المحبوبِ للشيطانِ إليهِ ، ولم يحبُّهُ الشيطانُ هنا لإيقاعِهِ الكليمَ في معصيةٍ ؛ لأنَّهُ معصومٌ منها ، بل لتوهُّمِ الشيطانِ ذلكَ توهُّماً أخطأَ فيهِ وخابَ فيهِ ظنُّهُ .

وقولُهُ عليهِ السلامُ : ﴿ ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى ﴾ [القصص : ١٦] جريٌ على المألوفِ مِنْ خوْفِ الرُّسُلِ والأنبياءِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ مِنَ اللهِ تعالىٰ خوفَ هيبةٍ وتعظيمٍ وإنْ علموا عدمَ المؤاخذةِ مِنَ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ، ولهـٰذا اعتذروا في الموقفِ بما علموا عدمَ المؤاخذةِ بهِ ، وعلىٰ هـٰذا يُحمَلُ استغفارُ الأنبياءِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ وخوفُهم[1] .

---

(١) وهـٰذا ممَّا عبَّرَ عنه الإمام الرازي في « مفاتيح الغيب » (٧/ ١١٤) بقوله : (جميعُ الطاعات في مقابلة حقوق إلـٰهيته جناياتٌ ، وكلُّ أنواع المعارف الحاصلة عند الخلق في مقابلة أنوار كبريائه تقصيرٌ وقصورٌ وجهلٌ ، ولذلك قال : ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾ [الأنعام : ٩١] ، وإذا كان كذلك فالعبد في أيِّ=

وأمَّا قولُهُ تباركَ وتعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ ﴾ [ص : ٣٤] : فمعناهُ : ابتليناهُ بولادةِ شِقِّ إنسانٍ حينَ نَسِيَ أنْ يقولَ : إنْ شاءَ اللهُ ، بعدَ قولِهِ : لأَطوفَنَّ الليلةَ علىٰ مئةِ امرأةٍ أو تسعٍ وتسعينَ ، كلُّهُنَّ يأتينَ بفارسٍ يجاهدُ في سبيلِ اللهِ[1] ، وليسَ ذلكَ عقوبةً ، **بل تنبيهاً مِنَ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ لخاصَّتِهِ علىٰ كمالِ التحرُّزِ في المستقبلِ** ، وشرَّفَهم جلَّ وعلا بأنْ تولَّىٰ رياضتَهم بنفسِهِ ، ولم يكلْهُم إلىٰ غيرِهِ مِنَ الأسبابِ العاديةِ ، وألقىٰ ذلكَ الشِّقَّ علىٰ كرسيِّهِ لكمالِ الاعتبارِ ، وللاعتناءِ برؤيةِ ما نَبَّهَهُ بهِ المولى العظيمُ عِياناً ، وإيَّاكَ يا أخي أنْ تصغيَ لِمَا يذكرُهُ هنا جهلةُ المؤرِّخينَ والمفسِّرينَ مِنَ العظائمِ التي لا يُرضىٰ أن يُلتفَتَ إليها .

وأمَّا قولُهُ جلَّ وعلا في حقِّ إبراهيمَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى . . . ﴾ [الأنعام : ٧٦] إلىٰ آخرِهِ : فهو إقامةٌ منهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ الدلالةَ لقومِهِ علىٰ حدوثِ هٰذهِ العلويَّاتِ التي عبدَها قومُهُ وادَّعَوا لها الألوهيَّةَ ، ولذلكَ قالَ جلَّ مِنْ قائلٍ : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ . . . ﴾ [الأنعام : ٨٣] الآيةَ ، **لا أنَّهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ كانَ يعتقدُ ربوبيَّتَها أو يشكُّ فيها ، وعندَ إقامةِ هٰذا الدليلِ زالَ عنهُ ذلكَ الاعتقادُ أوِ الشكُّ !** كما توهَّمَهُ

= مَقام كان من مقام العبودية وإن كان عالماً جدّاً . إذا قُوبل ذلك بجلالِ كبرياء الله تعالىٰ صار عينَ التقصير الذي يجب منه الاستغفار) .

(١) رواه البخاري (٢٨١٩) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

كثيرٌ ممَّنْ لا خلاقَ لهُ ممَّنْ يدَّعي التصوُّفَ وغيرَهُ ؛ لأنَّ الأنبياءَ عليهمُ السلامُ معصومونَ مِنَ الكفرِ قبلَ النبوَّةِ وبعدَها ، في صغرِهم وكبرِهم ، بل هم معصومونَ مِنْ جميعِ المعاصي صغيرِها وكبيرِها عموماً علىٰ ما سبقَ تحقيقُهُ[1] .

فمعنىٰ قولِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾ [الأنعام : ٧٦] : أهٰذا ربِّي ؟! علىٰ ما تزعمونَ ، بحذفِ حرفِ الاستفهامِ ، أو مِنْ بابِ ذكرِ دعوى الخصمِ لإقامةِ البرهانِ علىٰ إبطالِها .

وطلوعُ هٰذهِ الكواكبِ بعدَ أنْ لم تكنْ **هو في الاستدلالِ بهِ علىٰ حدوثِها كالأُفولِ** ، إلا أنَّهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ إنَّما أخَّرَ الاستدلالَ علىٰ حدوثِها إلىٰ رؤيةِ أُفولِها **لِمَا في الأُفولِ مِنَ التغيُّرِ بالنقصانِ** ، فدلالتُهُ علىٰ حدوثِ تلكَ الكواكبِ وعدمِ صلاحيتِها للربوبيَّةِ واضحٌ للذكيِّ والغبيِّ ، أمَّا طلوعُها ـ وإنْ كانَ دليلاً علىٰ حدوثِها مِنْ ناحيةِ تجدُّدِهِ بعدَ أنْ لم يكنْ ـ فلأنَّهُ لمَّا كانَ فيهِ كمالٌ لها لِمَا صاحبَهُ مِنْ تلكَ الأنوارِ التي تُوجَدُ لذاتِ النفسِ والامتدادِ إليها بالأبصارِ . . قد تُسكِرُ عقلَ الغبيِّ الشهوانيِّ المقلِّدِ أوِ المعاندِ[2] ، فلا يَتأمَّلُ في وجْهِ دلالتِهِ على الحدوثِ ، ولا يصغي لسماعِها .

وأمَّا قولُهُ تعالىٰ في حقِّ موسىٰ عليهِ الصلاةُ والسلامُ معَ السَّحَرَةِ : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [طه : ٦٧] : فخوفُهُ عليهِ السلامُ إنَّما كانَ

---

(١) تقدم (ص ١٩٠) .

(٢) كذا في (أ ، هـ) ، وفي سائر النسخ : (يسكن) بدل (تسكر) .

لأجلِ اللهِ ، وغيرةً علىٰ توحيدِهِ ، خافَ ألا تتَّضحَ للحاضرينَ دلالةُ معجزتِهِ معَ خارقِهم ، وقد قيلَ : إنَّ سببَ خوفِهِ عليهِ السلامُ أنَّهُ سمعَ جبريلَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ يقولُ للسَّحَرَةِ عندَ إلقائِهم حبالَهم وعصيَّهم : ألقُوا يا أولياءَ اللهِ ، فخافَ مِنْ قولِهِ لهم : (يا أولياءَ اللهِ) أنْ يكونَ ذلكَ علامةً لظهورِ خارقِهم للحاضرينَ ، فيتمادَوا على الضلالةِ[1] .

واللهُ تعالىٰ أعلمُ ، وبهِ التوفيقُ ، وقِسْ علىٰ هـٰذا كلَّ ما يَرِدُ عليكَ مِنَ الظواهرِ .

[وجوبُ تأويلِ ما يوهمُ نقصاً في حقِّ الملائكةِ الكرامِ عليهمُ السلامُ]

وبمثلِ هـٰذهِ التأويلاتِ يجبُ أنْ يُتأوَّلَ مَا يُوهِمُ ظاهرُهُ نقصاً في حقِّ الملائكةِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ؛ كقضيَّةِ هاروتَ وماروتَ ، وجعلِهما مَلَكينِ يُعلِّمانِ الناسَ السحرَ ، ويزيدُ فيها كَذَبَةُ المؤرِّخينَ مِنْ أنَّهما عُوقبا ومُسخا ، وذلكَ كلُّهُ كذبٌ وزُورٌ ، لا يَحِلُّ اعتقادُهُ ولا سماعُهُ ، **بلِ الذي يجبُ اعتقادُهُ في حقِّ جميعِ الملائكةِ** : ما وصفَهم بهِ المولى العظيمُ تباركَ وتعالىٰ : أنَّهم ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] ، ﴿لَا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، وأنَّهم ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ * يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩ـ ٢٠] .

---

(١) انظر « تفسير القرطبي » (١١/ ٢٢٢) .

وإنَّما الذي يجبُ اعتقادُهُ في قضيةِ هاروتَ وماروتَ[1] : أنَّهما إنْ لم يكونا مَلَكينِ فواضحٌ ، وإنْ كانا مِنَ الملائكةِ فتعليمُهما للسحرِ لم يكنْ لأجلِ العملِ بهِ ، بل للتحرُّزِ منهُ ؛ بتعريفِ حقيقتِهِ ، وبيانِ شرِّهِ وعقوبتِهِ ، ولهـٰذا أخبرَ اللهُ تعالىٰ عنهما أنَّهما قالا : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ [البقرة : ١٠٢] ، وهـٰذا كتعليمِ حقيقةِ الزنا وأنواعِ الربا والمحرَّماتِ ليَتحرَّزَ المكلَّفُ منها ؛ لأنَّ التحرُّزَ مِنَ الشرِّ موقوفٌ علىٰ معرفتِهِ ، ولهـٰذا قالَ حذيفةُ رضيَ اللهُ عنهُ : (كانَ الناسُ يسألونَ النبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عنِ الخيرِ ، وكنتُ أسألُهُ عنِ الشرِّ ؛ مخافةَ أنْ أقعَ فيهِ)[2] .

وأمَّا قولُ الملائكةِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ خطاباً لمولانا جلَّ وعلا حينَ أخبرَهم أنَّهُ جاعلٌ في الأرضِ خليفةً : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ [البقرة : ٣٠] : فهو استفهامٌ منهم لمجرَّدِ الاستعلامِ ، لا للإنكارِ والاعتراضِ الموجبينِ لكفرِ مَنْ صدرا منهُ ، ولهـٰذا أتَوا عليهمُ الصلاةُ والسلامُ بجملةِ ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ احتراساً عمَّا يُوهِمُهُ الاستفهامُ مِنَ الإنكارِ أوِ الاعتراضِ ، فقالوا عليهمُ السلامُ ما معناهُ : لم نسألْ إنكاراً ولا اعتراضاً ، ونحنُ نُسبِّحُ ؛ أي : نُنزِّهُ يا مولانا ذاتَكَ وصفاتِكَ عنِ النقصِ والتمثيلِ ، ونُنزِّهُ أفعالَكَ كيفَما تَصرَّفتْ ، وأحكامَك كيفَما

---

(١) في (و) : (قصة) بدل (قضية) ، ومحتملة في (هـ) .

(٢) رواه البخاري (٣٦٠٦) ، ومسلم (١٨٤٧) .

تَوجَّهَتْ ؛ عنِ الجَورِ والباطلِ ، وقَبولِ الإنكارِ والاعتراضِ .

وقولُهم : ﴿ بِحَمْدِكَ ﴾ يعنون : نُنزِّهُ في حالِ كونِنا حامدينَ لكَ ؛ أي : مادحينَ لكَ بكلِّ كمالٍ علىٰ كلِّ حالٍ ؛ فتكونُ الباءُ للمصاحبةِ ، أو نُنزِّهُ بسببِ نعمةِ توفيقِكَ الذي يُوجِبُ حمدَكَ وشكرَكَ ، لا بحولٍ منَّا ولا قُوَّةٍ ؛ فالباءُ علىٰ هـٰذا سببيةٌ ، ويكونُ مِنْ بابِ التعبيرِ بالمسبَّبِ عنِ السببِ ؛ لأنَّ الحمدَ بمعنى الشكرِ مُسبَّبٌ عنِ النِّعَمِ ، ويحتملُ أنْ يكونَ المعنىٰ : نُنزِّهُ بنفسِ حمدِكَ ؛ أي : مدحِكَ بكلِّ كمالٍ ؛ لأنَّ المدحَ بالكمالِ تنزيهٌ عن ضدِّهِ ؛ فتكونُ الباءُ باءَ الآلةِ ، واللهُ تعالىٰ أعلمُ .

وقولُهم : ﴿ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ يعنون واللهُ تعالىٰ أعلمُ : نُقدِّسُ أنفسَنا ؛ أي : نُطهِّرُها مِنْ كل خاطرٍ رديءٍ لكَ ؛ أي : لأجلِ رضاكَ ، والغُنيةِ بكَ عن كلِّ ما سواكَ ، ويحتملُ أنْ يكونَ المعنىٰ : نُطهِّرُ قلوبَنا لأجلِ خدمتِكَ وعبادتِكَ ؛ إذ لا تصلحُ الخدمةُ والعبادةُ إلا معَ قلبٍ نقيٍّ مِنْ جميعِ الأدرانِ .

وأمَّا جوابُهُ جلَّ وعلا لهم بقولِهِ : ﴿ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ : فمعناهُ واللهُ تعالىٰ أعلمُ : إنِّي وإنْ جعلتُ في الأرضِ مَنْ يُفسِدُ فيها ويسفكُ الدماءَ فإنِّي أعلمُ في ذلكَ مِنَ الحِكَمِ والمصالحِ التي تقعُ بمحضِ الاختيارِ ، لا باللزومِ والإيجابِ . . ما لا تقدرونَ على الإحاطةِ بعلمِهِ .

وبقيَّةُ ما في الآيةِ مِنَ المعاني محلُّهُ التفسيرُ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

[سيدُنا محمدٌ خيرُ خلقِ اللهِ تعالىٰ]

وأفضلُهم سيِّدُنا ومولانا محمَّدٌ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وعلىٰ آلِهِ عدَدَ ما ذكرَهُ الذاكرونَ وغفلَ عن ذكرِهِ الغافلونَ[1] ، ورضيَ اللهُ تعالىٰ عن أصحابِ رسولِ اللهِ أجمعينَ، وسلامٌ على المرسلينَ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

لا ريبَ ولا خفاءَ لكلِّ مُوفَّقٍ : أنَّ سيِّدَنا ومولانا محمَّداً صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رسولُ اللهِ تعالىٰ ، أرسلَهُ جلَّ وعلا بالهدىٰ ودينِ الحقِّ لكافَّةِ الإنسِ والجنِّ ، وجعلَ سبحانَهُ شريعتَهُ السمحةَ ناسخةً لجميعِ الشرائعِ ، باقيةً إلىٰ أنْ تقومَ الساعةُ ، ولم يخالفْ في ثبوتِ رسالتِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ مِنْ أهلِ الملِ والأديانِ إلا البعضُ مِنَ اليهودِ والنصارىٰ .

والحُجَّةُ عليهم : أنَّهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ادَّعى النبوَّةَ والرسالةَ ، وأظهرَ المعجزةَ ، وكلُّ مَنْ كانَ كذلكَ فهو نبيٌّ رسولٌ .

أمَّا دعواهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ الرسالةَ إلى الخلقِ : فأمرٌ معلومٌ بالضرورةِ .

وأمَّا إظهارُهُ للمعجزةِ : فلأنَّهُ أتىٰ بالقرآنِ ، وأخبرَ بالمغيَّباتِ ،

---

(١) في هامش (د) : (الضمير في « أفضلهم » يعود على الملائكة والأنبياء) .

وأظهرَ أفعالاً كثيرةً تخرجُ عنِ الحصرِ علىٰ خلافِ المعتادِ ، بلغَتْ جملتُها حدَّ التواترِ .

واستيفاءُ ذلكَ ممَّا لا تفي بهِ الأسفارُ الكبيرةُ ، ولا التصانيفُ الطويلةُ ، وكلُّ ذلكَ زيادةٌ على النصوصِ الدالَّةِ علىٰ نبوَّتِهِ وعظيمِ شرفِهِ الواردِ في كتبِ الأنبياءِ المتقدِّمينَ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، المنقولةِ إلى القرى المشهورةِ فيما بينَ أُممِهم ، **وهي نصوصٌ كثيرةٌ جدّاً ، كافيةٌ في معرفةِ نبوَّتِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ** .

[بعضُ ما جاءَ من الأخبارِ عنهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ في الكتبِ المقدسةِ]

منها : ما جاءَ في السِّفرِ الخامسِ مِنَ التوراةِ : (جاءَ اللهُ مِنْ طُورِ سيناءَ ، وأشرقَ مِنْ ساغينَ[1] ، واستعلنَ مِنْ جبالِ فارانَ)[2] ؛ وذلكَ كنايةٌ عن إنزالِ اللهِ تعالى التوراةَ علىٰ موسىٰ عليهِ السلامُ بطُورِ سيناءَ ، والإنجيلَ علىٰ عيسىٰ عليهِ الصلاةُ والسلامُ بساغينَ ، وهو مِنْ جبالِ

---

(١) كذا باتفاق النسخ ، وكذا في « شرح العقيدة الوسطىٰ » (ص ٤٩٩) ، و« شرح العقيدة الكبرىٰ » (ص ٦٠١) ، وإنما هي ساعير ، أو سعير كما وردت في مطبوع « سفر التثنية » ، وقال العلامة المؤرخ ياقوت الحموي في « معجم البلدان » (٣/ ١٧١) : (**ساعيرُ** في التوراة : اسم لجبال فلسطين) ، ولعلها تصحفت إلىٰ (ساغين) كما ترىٰ .

(٢) والذي في « سفر التثنية » (٣٣/ ٢) : (فقال : جاء الربُّ من سيناءَ ، وأشرق لهم من سَعِير ، وتلألأ من جبل فارانَ ، وأتىٰ ربواتِ القدس ، وعن يمينه نار شريعة لهم) ، والله أعلم ، قال سبحانَهُ : ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴾ [الأعراف : ١٥٧] .

الشامِ ، وأنزلَ الفرقانَ علىٰ نبيِّنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بجبالِ فارانَ .

وفارانُ : هي مكَّةُ بإجماعٍ[1] ، ومعنىٰ (**جاءَ اللهُ**) : جاءَ شرعُهُ ودينُهُ الحقُّ مِنْ هـٰذهِ المواضعِ علىٰ أيدي هـٰؤلاءِ الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ .

وانظرْ كيفَ عبَّرَ في التوراةِ عن ظهورِ نبيِّنا ومولانا محمَّدٍ عليهِ الصلاةُ والسلامُ بالاستعلانِ الذي يقتضي كمالَ الوضوحِ والظُّهورِ ؛ إشارةً إلىٰ كثرةِ معجزاتِ نبيِّنا صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، وإظهارِ دينِهِ علىٰ جميعِ الأديانِ ، وانتشارِهِ وبقائِهِ إلىٰ أنْ تقومَ الساعةُ .

ومنها : ما جاءَ في السِّفرِ الخامسِ مِنَ التوراةِ : أنَّه تعالىٰ قالَ لموسىٰ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : (إنِّي مقيمٌ لبني إسرائيلَ نبيّاً مِنْ بني إخوتِهم مثلَكَ ، وأُجري قولي في فيهِ ، ويقولُ لهم ما آمرُهم بهِ ، والرجلُ الذي لا يقبلُ قولَ النبيِّ الذي يَتكلَّمُ باسمي فأنا أنتقمُ منهُ)[2] ، ولا شكَّ أنَّ المرادَ ببني إخوةِ بني إسرائيلَ : **بنو إسماعيلَ** ؛

---

(١) قال العلامة ياقوت في « معجم البلدان » (٤/ ٢٢٥) : (**فارانُ** : كلمة عبرانية مُعرَّبة ، وهي من أسماء مكةَ ، ذكرها في التوراة ، قيل : هو اسم لجبال مكة) .
وقوله : (**هي مكةُ بإجماعٍ**) يعني : في هـٰذا الموضع ، وإلا فقد ذكر العلامة ياقوت أيضاً (٤/ ٢٢٥) أنها علمٌ علىٰ قرية من نواحي صغد من أعمال سمرقند ، وكورة من كور مصر القبلية .

(٢) ينظر « سفر التثنية » (١٨/ ١٥ـ ٢٢) .

إذ إسرائيلُ ـ وهو يعقوبُ ـ مِنْ ولدِ إسحاقَ أخي إسماعيلَ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، **ولم يُبعَثْ مِنْ ولدِ إسماعيلَ بعدَ موسىٰ عليهما الصلاةُ والسلامُ غيرُ سيِّدِنا ونبيِّنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ** .

ومنها : ما جاءَ في السِّفرِ الأوَّلِ مِنَ التوراةِ : أنَّهُ تعالىٰ قالَ لإبراهيمَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : (إنَّ هاجرَ تَلِدُ ، ويكونُ مِنْ ولدِها مَنْ تكونُ يدُهُ فوقَ الجميعِ ، ويدُ الجميعِ مبسوطةٌ إليهِ بالخشوعِ)[1] ، ولا خفاءَ أنَّهُ لم يكنْ مِنْ ولدِ هاجرَ مَنْ يدُهُ فوقَ الجميعِ غيرُ نبيِّنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ؛ فإنَّهُ بُعِثَ إلىٰ أهلِ الأرضِ كافَّةً ، وأظهرَ اللهُ تعالىٰ دينَهُ على الأديانِ كلِّها ، وأذعنَ لهُ جميعُ أهلِ الأرضِ ، وبسطوا إليهِ أيديَهم بالذِّلَّةِ والخشوعِ .

ومنها : ما جاءَ في المصحفِ الرابعَ عشرَ مِنَ الإنجيلِ : (أنا أطلبُ لكم إلىٰ أبي حتىٰ يمنحَكم ويعطيَكم بارقليطاً[2] ؛ ليكونَ معَكم إلى الأبدِ)[3] ، **والبارقليطُ** : روحُ الحقِّ واليقينِ .

وفي الخامسَ عشرَ مِنَ الإنجيلِ : (فأمَّا بارقليطُ روحُ القدسِ الذي يرسلُهُ أبي باسمي ، هو يعلمُكم ويمنحُكم جميعَ الأشياءِ ، وهو

---

(١) ينظر « سفر التكوين » (١٦/ ١١ـ ١٢) .

(٢) كذا في النسخ منوناً مع كونه ممنوعاً من الصرف للعلمية والعجمة ، فلعله في هـٰذا الموضع أراد التنكير ؛ أي : روحاً هادياً للحقِّ ، وانظر « شرح المواهب اللدنية » (٨/ ٤٢٣) .

(٣) انظر « إنجيل يوحنا » (١٤/ ١٦ـ ١٧) .

يُذكِّرُكم ما قلتُ لكم) ، ثمَّ قالَ : (وإنِّي أخبرتُكم بهـٰذا قبلَ أنْ يكونَ ؛ حتىٰ إذا كانَ ذلكَ تؤمنونَ بهِ)[1] .

وقولُهُ : (أبي) معناهُ : ربِّي وإلـٰهي ، وقولُهُ : (باسمي) يعني : بالنبوَّةِ مثلي ، ومعنى (البارقليطِ) : النبيُّ كاشفُ الخفيَّاتِ .

ومعنىٰ كونِهِ رُوحَ الحقِّ واليقينِ والقسطِ الذي هو العدلُ : أنَّ هـٰذهِ الأشياءَ قبلَ مبعثِ نبيِّنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كالميتِ لا حَراكَ لها ولا انتعاشَ ، ونبيُّنا عليهِ الصلاةُ والسلامُ إذا بُعِثَ هو كالروحِ لها ، فترجعُ حينَئذٍ قائمةً في الأرضِ ، **ولا خفاءَ أنَّهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ هو الذي أحيا اللهُ تعالىٰ بهِ بعدَ عيسىٰ عليهِ الصلاةُ والسلامُ الحقَّ واليقينَ والعدلَ بعدَما خَمَدَتْ وماتَتْ** ، وانتشرَ الباطلُ وقَوِيَ أمرُهُ ، وهو عليهِ الصلاةُ والسلامُ الذي يبقىٰ شرعُهُ معَ الخلْقِ إلى الأبدِ .

وفي المصحفِ السادسَ عشرَ مِنَ الإنجيلِ : (أقولُ لكمُ الآنَ حقّاً يقيناً : إنَّ انطلاقي عنكم خيرٌ لكم ، فإنْ لم أنطلقْ عنكم إلىٰ أبي لم يأتِكمُ البارقليطُ ، وإنِ انطلقتُ أرسلتُ بهِ إليكم ، فإذا ما جاءَ هو يفيدُ أهلَ العالمِ ويدينُهم ويُوبِّخُهم ويوقفُهم على الخطيئةِ والبِرِّ) ، ثمَّ قالَ : (إذا جاءَ روحُ الحقِّ واليقينِ يرشدُكم ويُعلِّمُكم ويُدبِّرُكم بجميعِ الخلْقِ ؛ لأنَّهُ ليسَ يَتكلَّمُ بدعةً مِنْ تِلقاءِ نفسِهِ)[2] .

---

(١) انظر « إنجيل يوحنا » (١٤/ ٢٦ـ ٢٩) .

(٢) انظر « إنجيل يوحنا » (١٦/ ٧ـ ١٤) .

ومعنى انطلاقِ عيسىٰ عليهِ السلامُ إلىٰ أبيهِ ؛ أي : ربِّهِ عزَّ وجلَّ : انطلاقُهُ إلىٰ محلِّ رفعتِهِ وكرامتِهِ ، والاستراحةُ مِنَ الناسِ ، والتوجُّهُ بكُليَّةِ القلبِ إلى المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ، **وكونُهُ يرسلُ نبيَّنا صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ** : يحتملُ أنْ يكونَ معناهُ : أنَّهُ يَتسبَّبُ في ذلكَ برغبتِهِ إلى اللهِ تعالىٰ ، ويحتملُ أنْ يكونَ : لمَّا عَلِمَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ أنَّ بعْثَ سيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إنَّما يكونُ بعدَ رفعِهِ وتغييبِهِ مِنَ الناسِ ، وأنَّ رفعَهُ مِنْ أماراتِ بعثِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ . . فأسندَ إرسالَهُ إلىٰ نفسِهِ بهـٰذا المعنىٰ علىٰ سبيلِ المجازِ ، واللهُ تعالىٰ أعلمُ .

ومنها : ما جاءَ في الزَّبورِ مِنْ قولِهِ تعالىٰ خطاباً لنبيِّنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : (تَقلَّدْ أيُّها الجبَّارُ السيفَ ؛ فإنَّ ناموسَكَ وشرائعَكَ مقرونةٌ بهيبةِ يمينِكَ ، وسهامَكَ مسنونةٌ ، والأممَ يَخِرُّونَ تحتَكَ)[1] ؛ أي : يَذِلُّونَ لكَ حتىٰ يدخلوا في الإسلامِ طوعاً أو كرهاً ، أو يؤدُّوا الجزيةَ عن يدٍ وهم صاغرونَ .

وفي الزَّبورِ أيضاً : يقولُ اللهُ تعالىٰ لداودَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : (سيُولَدُ لكَ ولدٌ أُدعىٰ لهُ أباً ، ويُدعىٰ ليَ ابناً ، فقالَ داودُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : اللهمَّ ؛ ابعثْ جاعلَ السنَّةِ كي يُعَلِّمَ الناسَ أنَّهُ بشرٌ)[2] .

---

(١) انظر « سفر المزامير » (٤٥/ ٣ـ ٥) .

(٢) انظر « سفر صموئيل الثاني » (٧/ ١٢ـ ١٤) .

وهـٰذا الولدُ الذي وُلِدَ لداودَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ بهـٰذهِ الصفةِ المذكورةِ هو عيسىٰ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ، ولم يبعثِ اللهُ تعالىٰ بعدَهُ جاعلاً للسنَّةِ وخامداً للبدعةِ وكاشفاً للغُمَّةِ . . إلا نبيَّنا ومولانا محمَّداً صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، فأعلمَ الناسَ أنَّ عيسىٰ عليهِ الصلاةُ والسلامُ عبدُ اللهِ ورسولُهُ ، وأنَّهُ لن يَستنكِفَ المسيحُ أنْ يكونَ عبداً للهِ ولا الملائكةُ المقرَّبونَ ، وأنَّهُ ما كانَ للهِ أنْ يَتَّخِذَ ولداً ، إنْ كلُّ مَنْ في السماواتِ والأرضِ إلا آتي الرحمٰنِ عبداً ، وأنَّ مولانا جلَّ وعزَّ أحدٌ صمدٌ ، لم يلدْ ولم يُولَدْ ، ولم يكنْ لهُ كُفُواً أحدٌ .

وقالَ إشعياءُ النبيُّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ عنِ اللهِ تعالىٰ : (عبدي الذي سُرَّتْ بهِ نفسي ، أُنزِلُ عليهِ وحيِي ، فيظهرُ في الأممِ عدلي ، يوصي الأممَ بالوصايا ، لا يضحكُ ولا يُسمَعُ صوتُهُ في الأسواقِ ، يفتحُ العيونَ العُورَ ، ويُسمِعُ الآذانَ الصُّمَّ ، ويحيي القلوبَ الغُلْفَ ، وما أعطيهِ لا أعطيهِ غيرَهُ ، أحمدُ يَحمَدُ اللهَ حمداً)[1] .

ثمَّ أشارَ إلىٰ بلدِهِ العطشىٰ مكَّةَ فقالَ : (تفرَحُ البريةُ العطشىٰ ، وسُكَّانُها يُهلِّلونَ اللهَ تعالىٰ علىٰ كلِّ شَرَفٍ ، ويُكبِّرونَهُ علىٰ كلِّ رابيةٍ ، لا يَضعُفُ ولا يُغلَبُ ، ولا يميلُ إلى الهوىٰ ، ولا يُسمَعُ في الأسواقِ صوتُهُ ، ولا يُذِلُّ الصالحينَ الذينَ هم كالقصبةِ الضعيفةِ ، بل يُقوِّي الصادقينَ ، وهو رُكْنٌ للمتواضعينَ ، وهو نورُ اللهِ الذي لا يُطفَأُ

---

(١) انظر « سفر إشعياء » (٤٢) ، وليس في هـٰذه الترجمة الحديثة ذكر (أحمد يحمد) ، ومن أقدم من ذكر نحو ما هنا الجاحظُ في « رسائله » (٣/ ٣٣٥) .

ولا يُخصَمُ حتىٰ تَتشبَّثَ في الأرضِ حُجَّتي ، وينقطعَ بهِ العذرُ ، وإلىٰ توراتِهِ ينقادُ الحقُّ)[1] .

فانظرْ رحمَكَ اللهُ إلىٰ هـٰذا التصريحِ العظيمِ بنبيِّنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِنْ غيرِ ما وجهٍ ؛ كقولِهِ : (يوصي الأممَ) فإنَّهُ يقتضي البعثَ لجميعِهم ، ولم يثبتْ ذلكَ إلا لنبيِّنا ومولانا محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، وقولِهِ : (أحمدُ يَحمَدُ) فهـٰذا تصريحٌ باسمِهِ ، وقولِهِ : (تفرحُ البريةُ العطشىٰ ، وسُكَّانُها . . .) إلىٰ آخرِهِ : فإنَّهُ لا خفاءَ أنَّ هـٰذهِ أوصافُ مكَّةَ .

وفي صحفِ إشعياءَ عليهِ السلامُ : (لتفرحْ أهلُ الباديةِ العطشىٰ ، ولتبتهجِ البراري والفلواتُ ؛ لأنَّها ستُعطىٰ بأحمدَ محاسنَ لُبنانَ ، وكمثلِ حسْنِ الدساكيرِ والرياضِ)[2] .

فانظرْ أيضاً إلىٰ هـٰذا التصريحِ الواضحِ باسمِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ، وبما أكرمَ اللهُ تعالىٰ بهِ بلدَهُ مكَّةَ بسببِ بركةِ وجودِهِ ونشأتِهِ فيها ، وبعثِهِ منها ، ومعنىٰ كونِها عطشىٰ ؛ أي : مِنَ الرُّسُلِ والأنبياءِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ؛ فإنَّ بلدَ معظمِهم الشامُ ، فأعطى اللهُ سبحانَهُ لمكَّةَ ببعْثِ أشرفِ الخلْقِ منها صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ

---

(١) انظر « سفر إشعياء » (٤٢) .

(٢) انظر « سفر إشعياء » (٣٥/ ١ـ ٢) ، و« الإعلام بما في دين النصارىٰ من الفساد والأوهام » (ص٢٧٥)، وفي « شرح العقيدة الوسطىٰ » (ص ٥٠٥) : (الدساكر) بدل (الدساكير) .

محاسنَ لُبنانَ ؛ أيِ : الشامِ ؛ لأنَّ لُبنانَ مِنْ جبالِهِ .

وفي صُحُفِ إشعياءَ أيضاً عليهِ السلامُ : (أتَتْ أيامُ الافتقادِ ، أتَتْ أيامُ الكمالِ) ، ثمَّ قالَ : (لتعلموا يا بني إسرائيلَ الجاهلينَ : أنَّ الذي تُسَمُّونَهُ ضالّاً هو صاحبُ النبوَّةِ ، تَفترونَ ذلكَ ؛ علىٰ كثرةِ ذنوبِكم وعِظَمِ فجورِكم)[1] .

وفي صُحُفِ حزقيالَ النبيِّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ، يقولُ عنِ اللهِ عزَّ وجلَّ بعدَما ذكرَ معاصيَ بني إسرائيلَ وشبَّهَهم بكَرْمةٍ ؛ وهي شجرةُ العنبِ ، قالَ : (لم تلبثْ تلكَ الكَرْمةُ أنْ قُلِعَتْ بالسَّخْطَةِ ، ورُمِيَ بها على الأرضِ ، وأحرقَتِ السمائمُ ثمارَها[2] ، فعندَ ذلكَ غُرِسَ غرسٌ في البدْوِ ، وفي الأرضِ المهملةِ العطشىٰ ، وخرجَتْ مِنْ أغصانِها الفاضلةِ نارٌ أكلَتْ تلكَ الكَرْمةَ ، حتىٰ لم يُوجَدْ فيها غُصْنٌ قويٌّ ولا قضيبٌ)[3] .

فاعتبرْ رحمَكَ اللهُ هـٰذا التصريحَ العظيمَ بهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ وبصفةِ بلدِهِ مكَّةَ ، والتصريحَ بما وقعَ لهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ معَ اليهودِ بني إسرائيلَ مِنْ تمكينِهِ تعالىٰ لهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ منهم بالقتلِ الذَّريعِ والسبْيِ والإذلالِ لهم بضرْبِ الجزيةِ في جميعِ بلادِ الإسلامِ .

---

(١) انظر « الإعلام بما في دين النصارىٰ من الفساد والأوهام » (ص٢٧٦) .

(٢) **السمائم** : جمع سَموم ؛ الريح الحارَّة التي في النهار ، وهي الحَرور بالليل .

(٣) في (و) : (ولا ضعيف) ، وفي (هـ) : (ولا ضعيف ولا قضيب) ، وانظر « سفر حزقيال » (١٩/ ١٠ـ ١٤) .

وقالَ دانيالُ النبيُّ عليهِ السلامُ وقد سألَهُ الملكُ بُخْتَنَصَّرُ عن منامةٍ رآها ، وطلبَهُ أنْ يخبرَهُ بها وبتفسيرِها ، فقالَ لهُ دانيالُ عليهِ السلامُ : أيُّها الملكُ ؛ رأيتَ صنماً بارعَ الجمالِ ؛ أعلاهُ مِنْ ذهبٍ ، ووسطُهُ مِنْ فضَّةٍ ، وأسفلُهُ مِنْ نحاسٍ ، وساقاهُ مِنْ حديدٍ ، ورجلاهُ مِنْ فَخَّارٍ ، فبينَما أنتَ تنظرُ إليهِ قد أعجبَكَ إذْ نزلَ حجرٌ مِنَ السماءِ فكسرَهُ ، وضربَ رأسَ الصنمِ فطحنَهُ ، حتى اختلطَ ذهبُهُ وفضَّتُهُ ونحاسُهُ وحديدُهُ وفَخَّارُهُ ، ثمَّ إنَّ الحجرَ ربا وعَظُمَ حتىٰ ملأَ الأرضَ كلَّها .

فقالَ لهُ بُخْتَنَصَّرُ : صدقتَ ، فأخبرْني بتأويلِها ، فقالَ دانيالُ عليهِ السلامُ : أمَّا الصنمُ فأممٌ مختلفةٌ في أوَّلِ الزمانِ وفي وسطِهِ وفي آخرِهِ ؛ فالرأسُ مِنَ الذهبِ أنتَ أيُّها الملكُ ، والفضةُ ابنُكَ بعدَكَ ، والنحاسُ الرومُ ، والحديدُ الفرسُ ، والفَخَّارُ أُمَّتانِ ضعيفتانِ تملكُهما امرأتانِ باليمنِ والشامِ ، والحجرُ النازلُ مِنَ السماءِ دينُ نبيٍّ ومُلْكٌ أبديٌّ يكونُ في آخرِ الزمانِ ، يغلبُ الأممَ كلَّها ، ثم يعظمُ حتىٰ يملأَ الأرضَ كلَّها كما ملأَها هـٰذا الحجرُ[1] .

فانظرْ هـٰذا التصريحَ الجليَّ المطابقَ لسيِّدِنا ومولانا ونبيِّنا محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ؛ فإنَّهُ الذي بُعِثَ في آخرِ الزمانِ ، وهو الذي نبوَّتُهُ ومُلْكُ أُمَّتِهِ أبديٌّ إلىٰ قيامِ الساعةِ ؛ إذ لا نبيَّ بعدَهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، ولا نسخَ لشرعِهِ الشريفِ ما بقيَتِ الدنيا ، وهو الذي بُعِثَ إلىٰ

---

(١) ينظر « سفر دانيال » (٢) .

جميعِ الأممِ ، وظهرَ عليها كلِّها ، وخلطَ بينَ أجناسِها ، وجعلَها على اختلافِ أديانِها واختلافِ لغاتِها جنساً واحداً ، وعلىٰ لغةٍ واحدةٍ ؛ إذ كلُّهم يقرؤونَ القرآنَ بلغةِ العربِ ، وبها يُصلُّونَ . . . إلىٰ غيرِ ذلكَ ، وكلُّهم يدينونَ بدينٍ واحدٍ ؛ وهو دينُ الإسلامِ .

وبالجملةِ : فنصوصُ الكتبِ السابقةِ علىٰ ثبوتِ نبوَّةِ سيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وتعظيمِ شأنِهِ ، وإيصاءاتُ الأنبياءِ الماضينَ عليهِ ، وإشادتُهم ذكرَهُ ، وتبشيراتُ الأحبارِ بهِ . . لا تكادُ تنحصرُ ، وثبوتُ رسالتِهِ وشرفِهِ علىٰ كلِّ ما خلقَ مولانا تباركَ وتعالىٰ . . أجلىٰ مِنَ الشمسِ .

[انعقادُ الإجماعِ علىٰ أفضليَّتِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ]

وقد ثبتَ الإجماعُ علىٰ أفضليَّتِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ علىٰ جميعِ الخلقِ ، وشواهدُ ذلكَ مِنَ الكتابِ والسنَّةِ لا تكادُ تنحصرُ ، ولا يُلتفَتُ إلىٰ مَنِ ابتدَع وحاولَ غيرَ ذلكَ[1] .

ويكفيكَ في معرفةِ شرفِهِ وعُلُوِّ منزلتِهِ عندَ اللهِ تعالىٰ علىٰ جميعِ المخلوقاتِ عموماً بلا استثناءٍ . . **ما أُجْمِعَ عليهِ مِنَ التقدُّمِ للشفاعةِ الكبرىٰ في موطنِ الآخرةِ** ، وتنويهِ اللهِ تعالىٰ هناكَ بقَدْرِهِ والرَّفْعِ لمنزلتِهِ والإكرامِ لهُ ؛ حيثُ اجتمعَ الأوَّلونَ والآخرونَ وجميعُ الأنبياءِ

---

(١) في هامش (و) : (أشار إلى الزمخشري في أماكن من « تفسيره » عفا الله عنه) .

والمرسلينَ والملائكةِ كلِّهم والمقرَّبينَ ، وعمَّ الخطبُ واشتدَّ الهولُ ، وكلٌّ مشغولٌ بنفسِهِ ، خائفٌ هائبٌ لجلالِ المولى العظيمِ ، جاثٍ على ركبتيهِ ؛ لِمَا يرىٰ في ذلكَ اليومِ مِنَ الخطرِ والهولِ الجسيمِ ، **ولا يتجاسرُ أحدٌ في ذلكَ اليومِ الهائلِ علىٰ مخاطبةِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ في رفعِ شيءٍ ممَّا نزلَ . . سوىٰ عبدِهِ وخاتمِ رُسُلِهِ ، وعروسِ مملكتِهِ وسرِّها وإكسيرِها ، وسيِّدِ كلِّ ما خَلَقَ مولانا جلَّ وعلا** ، صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، فيقولُ عندَ ما ينتهي الناسُ إليهِ في طلبِ الشفاعةِ إلى المولىٰ تباركَ وتعالىٰ : « أَنَا لَهَا » ، لا يخافُ ولا يُهِمُّهُ أمرُ نفسِهِ ، ولا يتتعتعُ ، ويذهبُ حتىٰ يسجدَ تحتَ العرشِ ، فيقولُ المولىٰ جلَّ وعلا : « ٱرْفَعْ رَأْسَكَ يَا مُحَمَّدُ ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ ، وَسَلْ تُعْطَهْ ، وَٱشْفَعْ تُشَفَّعْ »[1] .

فانظرْ رحمَكَ اللهُ هٰذا الخطابَ العزيزَ اللطيفَ الشريفَ لهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ مِنْ مولانا تباركَ وتعالىٰ في ذلكَ اليومِ الهائلِ ، الذي غضبَ فيهِ سبحانَهُ غضباً لم يغضبْ قبلَهُ مثلَهُ ، ولا يغضبُ بعدَهُ مثلَهُ .

كيفَ وهو صريحٌ بالمعنىٰ بلا نزاعٍ ولا ريبٍ ولا احتمالٍ أنَّهُ لا أكرمَ مِنْ نبيِّنا وسيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ على اللهِ تباركَ وتعالىٰ ؟! **وفي الحديثِ** : « أَنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَوَّلُ مَنْ يَقْرَعُ بَابَ ٱلْجَنَّةِ ، فَيَقُولُ رِضْوَانُ خَازِنُهَا عَلَيْهِ ٱلسَّلامُ : مَنْ ؟ فَيَقُولُ : مُحَمَّدٌ ،

---

(١) رواه البخاري (٧٥١٠) ، ومسلم (١٩٣) من حديث سيدنا أنس رضي الله عنه .

فَيَقُولُ رِضْوَانُ عَلَيْهِ ٱلسَّلامُ : بِكَ أُمِرْتُ أَلا أَفْتَحَ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ » أو كما قالَ[1] .

ورُوِيَ ما معناهُ : أنَّ النارَ عندَ ما تسوقُها الملائكةُ الموكَّلونَ بها بالسلاسلِ لتحيطَ بالخلْقِ في المحشرِ ، فاذا قَرُبَتْ منهم بنحوِ خمسِ مئةِ سنةٍ تَشهَقُ شهيقاً عظيماً منكراً ، وتَتفلَّتُ منها الأعناقُ إلى المحشرِ ، طولُ العُنُقِ خمسُ مئةِ سنةٍ ، لهُ فمٌ وأسنانٌ مِنْ نارٍ ، فيصلُ العنقُ إلى المحشرِ ويَزفِرُ عليهم ويَشهَقُ عليهم شهيقاً منكراً لا يُستطاعُ سماعُهُ ، ويملأُ عليهمُ الجوَّ ظلمةً وناراً زيادةً علىٰ ما هم فيهِ مِنَ الأهوالِ الجسيمةِ ، ويلتقطُ العنقُ الناسَ مِنَ الموقفِ ويبتلعُهُم في ذلكَ العنقِ الطويلِ إلىٰ جوفِهِ !

وحينَئذٍ تجثو على الرُّكَبِ الملائكةُ المقرَّبونَ والأنبياءُ والرُّسُلُ علىٰ جميعِهِمُ الصلاةُ والسلامُ ، **فحينَئذٍ ينهضُ إلى النارِ نبيُّنا وسيِّدُنا ومولانا محمَّدٌ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، فيزجرُها عنِ الناسِ ، ويأمرُها بالتأخُّرِ عنهم** ، فتسمعُ النارُ حينَئذٍ نداءً مِنْ قِبَلِ اللهِ تباركَ وتعالىٰ : اسمعي لهُ وأطيعي[2] .

---

(١) رواه مسلم (١٩٧) من حديث سيدنا أنس رضي الله عنه .

(٢) انظر الروايات التي تفيد معنىٰ هـٰذا السياق في « الدر المنثور » (٦/ ٢٣٨) عند تفسير قوله سبحانَهُ : ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ [الفرقان : ١٢] ، وانظر « التذكرة » للإمام القرطبي (٢/ ٨٤٧) .

وقد رُوِيَ عنهُ أنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ »[1]، و« أَنَا سَيِّدُ ٱلنَّاسِ »[2] ، و« آدَمُ فَمَنْ دُونَهُ تَحْتَ لِوَائِي يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ »[3] ، و« لَوْ كَانَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ حَيَّيْنِ مَا وَسِعَهُمَا إِلا ٱتِّبَاعِي »[4] .

وبالجملةِ : فثبوتُ شرفِهِ وأفضليَّتِهِ علىٰ جميعِ المخلوقاتِ يكادُ أنْ يكونَ معلوماً مِنَ الدينِ ضرورةً ؛ بحيثُ لا يُحتاجُ إلىٰ سردِ دليلٍ .

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي ٱلأَذْهَانِ شَيْءٌ مَتَى ٱحْتَاجَ ٱلنَّهَارُ إِلَىٰ دَلِيلِ[5]

---

(١) رواه مسلم (٢٢٧٨) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) رواه البخاري (٤٧١٢) ، ومسلم (١٩٤) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) رواه الترمذي (٣١٤٨) من حديث سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٤) لعل أقدم من ذكر نحو هٰذه الرواية هو الإمام أبو طالب المكي في « قوت القلوب » (٣/ ١١٧٤) ، وإنما خُصَّ ذكر موسىٰ وعيسىٰ عليهما السلام دون غيرهما ؛ تعريضاً باليهود والنصارىٰ بوجوب اتباع النبي الأمي صلى الله عليه وسلم ، ومعنىٰ (حيَّين) هنا : موجودين في محلِّ التعارف ؛ وهو الأرض ؛ فأما سيدنا موسىٰ : فقد مات عليه الصلاة والسلام ، وأما سيدنا عيسىٰ : فعند أهل السنة إما أنَّه مات وسيبعث في آخر الزمان ، أو أنَّ الله تعالىٰ توفَّاه ورفعه إلى السماء وسينزله حينئذٍ ، والصحيح الجامع لهٰذا المعنىٰ ما رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (١٢٦) من حديث سيدنا جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم حين أتاه عمر فقال : إنا نسمع أحاديث من يهودَ تعجبنا ، أفترىٰ أن نكتب بعضها ؟ فقال : « أمتهوكون أنتم كما تهوكت اليهود والنصارىٰ ؟! لقد جئتكم بها بيضاء نقية ، **ولو كان موسىٰ حيّاً ما وسعه إلا اتباعي** » .

(٥) البيت من الوافر ، وهو للمتنبي ، ضمن قطعة شعرية كما في « ديوانه » (ص٣٤٣) .

تنبيهان

الأوّل

[في بيانِ الفاضلِ بعدَهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ]

قالَ **التفتازانيُّ** في « شرحِ المقاصدِ الدينيةِ » لهُ بعـدَما ذكرَ الإجماعَ علىٰ أنَّـهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أفضـلُ الأنبياءِ والرُّسُلِ عليهـمُ الصلاةُ والسلامُ : (**اختلفوا في الأفضلِ بعدَهُ** :

فقيلَ : آدمُ عليهِ السلامُ ؛ لكونِهِ أبا البشرِ .

وقيلَ : نوحٌ عليهِ السلامُ ؛ لطولِ عبادتِهِ ومجاهدتِهِ .

وقيلَ : إبراهيمُ عليهِ السلامُ ؛ لزيادةِ توكُّلِهِ واصطفائِهِ .

وقيلَ : موسىٰ عليهِ السلامُ ؛ لكونِهِ كليمَ اللهِ تعالىٰ ونجيَّهُ .

وقيلَ : عيسىٰ عليهِ السلامُ ؛ لكونِهِ رُوحَ اللهِ تعالىٰ وصفيَّهُ)[1] .

الثّاني

[في بيانِ حقيقةِ التفضيلِ ، والأدبِ معَ الأنبياءِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ]

قالَ الشيخُ العارفُ باللهِ تعالى المحقِّقُ الحُجَّةُ السالكُ المربِّي ، قدوةُ المقتدينَ ، وعَلَمُ المهتدينَ ، حُجَّةُ اللهِ تعالىٰ ؛ أبو عبدِ اللهِ **محمدُ بنُ عبَّادٍ** رحمَهُ اللهُ تعالىٰ ورضيَ عنهُ في « رسائلِهِ » في معنى

---

(١) شرح المقاصد (٢/ ١٩٢) .

الأفضليَّةِ التي ثبَتَتْ بينَ الأنبياءِ والرُّسُلِ ، وفي معناهمُ الملائكةُ ، علىٰ جميعِهـمُ الصـلاةُ والسـلامُ ، قـالَ : (**إنَّمـا وقعَـتِ الأفضليَّـةُ بينَهـم بحكْمِ اللهِ تعالىٰ بأفضليَّةِ بعضِهم علىٰ بعضٍ** ، لا مِنْ أجلِ عِلَّةٍ مُوجِبةٍ لذلكَ وُجِدَتْ في الفاضلِ وفُقِدَتْ مِنَ المفضولِ ، وللسيِّدِ أنْ يُفضِّلَ بعضَ عبيدِهِ علىٰ بعضٍ وإنْ كانَ كلُّ واحدٍ منهم كاملاً في نفسِهِ ، بالغاً مِنْ ذلكَ الغايةَ التي تليقُ بهِ ، مِنْ غيرِ أنْ يحملَهُ علىٰ ذلكَ وصْفٌ يكونُ فيهم ، وذلكَ ممَّا يجبُ لهُ بحقِّ سيادتِهِ ، والتمثيلُ بالسيِّدِ أمرٌ تقريبيٌّ ؛ إذ لا يخلو مِنَ البواعثِ والأغراضِ ، واللهُ تعالىٰ مُنزَّهٌ عن جميعِ ذلكَ .

ثمَّ إنَّ اللهَ تعالىٰ أعلمُ بما يقتضيهِ هـٰذا الحكمُ بالأفضليَّةِ ، **فهـٰذا هو الذي يظهرُ لي في سببِ وجودِ الأفضليَّةِ بين الأنبياءِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ** ، ولا يُتصوَّرُ عندي إنكارٌ لذلكَ .

وأمَّا أنْ يُعتقَدَ في سببِ وجودِ الأفضليَّةِ اتِّصافُ الفاضلِ بصفاتٍ هي مفقودةٌ في المفضولِ ، أو أنَّ صفاتِ الفاضلِ ناقصةٌ ، وصفاتِ الأفضلِ كاملةٌ . . **فهو عندي تكلُّفٌ وتعسُّفٌ ، ولا يَسلَمُ مِنَ الوقوعِ في سوءِ الأدبِ** .

وما زِلْتُ قطُّ أستثقلُ ما تواطأَ عليهِ الجمَّاءُ الغفيرُ مِنَ العلماءِ والمحقِّقينَ حيثُ يقولونَ : « إنَّ فلاناً مِنَ الأنبياءِ حالُهُ كذا ، وحالَ نبيِّنا كذا ، وشتَّانَ ما بينَ الحالينِ » ، أو يقولونَ : « إنْ كانَ اختُصَّ بكذا فعندَ نبيِّنا ما هو أعظمُ مِنْ ذلكَ » ! كما قالوا في انفجارِ الماءِ مِنَ الحَجَرِ لموسىٰ عليهِ السلامُ ، وانفجارِ الماءِ مِنْ بينِ أصابعِ نبيِّنا محمَّدٍ

صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، ولم يُفرِّقوا بينَهما سوىٰ أنَّ الحَجَرَ مألوفٌ منهُ انفجارُ الماءِ ، والأصابعَ لم يُؤلَفْ منها ذلكَ !

حتىٰ إنَّ بعضَ أهلِ العصرِ الذي يلي عصرَنا نظمَ قصيدةً طويلةً مليحةً استنبطَ فيها مِنْ أحوالِ نبيِّنا محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ومعجزاتِهِ ما وازنَ بهِ جميعَ معجزاتِ الأنبياءِ عليهمُ السلامُ وشريفَ أحوالِهم ، وسلكَ مسلكَ ما ذكرناهُ مِنَ التباينِ بينَ قَدْرِ نبيِّنا محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وغيرِهِ مِنَ الأنبياءِ عليهمُ السلامُ ، وقد أحسنَ في ذلكَ وأساءَ ؛ أحسنَ مِنْ حيثُ ذلكَ الاستنباطُ ، وأساءَ لِمَا يُفهَمُ منهُ مِنَ الغضِّ والانحطاطِ[1] .

فإنْ قالوا : ذلكَ ممَّا تقتضيه أفضليَّةُ نبيِّنا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ .

قلنا لهم : ومِنْ أينَ لكم ذلكَ ؟! والذي تقتضيهِ أفضليتُهُ لا نعرفُ

---

(١) لعله أراد الإمامَ الأديب عبد الرحيم البرعيَّ المتوفىٰ سنة (٨٠٣هـ) ، والإمامَ ابن عباد المتوفىٰ سنة (٧٩٢هـ) ، وذلك في قصيدته التي في « ديوانه » (ص ٢٤٢) والتي مطلعها : [من الوافر]

سمعتُ سويجعَ الأثلاتِ غنَّىٰ ... علىٰ مطلولةِ العذباتِ رنَّا

ومنها :

وإنْ ذكروا نجيَّ الطُّورِ فاذكرْ ... نجيَّ العرشِ مفتقراً لتغنىٰ
فـإنَّ اللهَ كلَّـمَ ذاكَ وحيـاً ... وكلَّـمَ ذا مشـافهـةً وأدنـىٰ
ومـوسـىٰ خـرَّ مغشيّـاً عليـهِ ... وأحمـدُ لـم يكـنْ ليتيـهَ ذهنَـا
ولو قابلـتَ لفظـةَ (لـن تـرانـي) ... بـ(ما كذبَ الفؤادُ) فهمتَ معنَىٰ

مِنْ تِلقاءِ أنفسِنا جُمَلَها ولا تفاصيلَها ، وإنَّما نعرفُ ذلكَ مِنْ قِبَلِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ، ثمَّ إنَّا لم نعرفْ مِنْ قِبَلِهِ إلا أموراً جُمْليَّةً لا يعلمُ حقائقَها إلا مَنْ فَضَّلَهُ ، وأموراً تفصيليَّةً ربَّما نعلمُها ؛ كقولِهِ : أُعطِيتُ كذا وأُعطِيتُ كذا ، وفُضِّلْتُ بكذا[1] ، وما معناهُ هـٰذا ، فإذا اعتقدنا أفضليَّتَهُ بإخبارِهِ إيَّانا بذلكَ ، ووقفنا علىٰ ما أخبرَنا بهِ مِنْ بعضِ البعضِ ممَّا يقتضيهِ حُكْمُ اللهِ تعالىٰ لهُ بالأفضليَّةِ ـ ومَنْ لنا بالاطلاعِ علىٰ كُنْهِ ما يقتضيهِ ذلكَ الحكمُ منهُ ؟! ـ ثمَّ اقتصرنا علىٰ ذلكَ ، ولم نتجاوزْهُ إلىٰ أنْ نَتعرَّضَ لالتماسِ ما يُوجِبُ وجودَ الأفضليَّةِ مِنْ قِبَلِ نظرِنا إلىٰ ما أُعطِيَ مِنَ الآياتِ العِظامِ ، وما طُبِعَ عليهِ مِنْ محامدِ الصفاتِ ، وما اتَّصفَ بهِ مِنْ محاسنِ الحالاتِ ، وما فَقَدَ غيرُهُ مِنَ الأنبياءِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ مِنْ بعضِ هـٰذهِ الأشياءِ . . **كنَّا في ذلكَ مصيبينَ ، سالمينَ مِنْ سوءِ الأدبِ معَ خواصِّهِ وأحبَّائِهِ** ، وإلا فإنَّ سوءَ الأدبِ والوقوعَ في النشبِ لازمٌ لنا لزوماً ضروريّاً لا محيصَ عنهُ[2] ، كما فعلَهُ أئمَّتُنا رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهم .

ولا أقولُ : إنَّهم في ذلكَ بمنزلةِ مَنْ هدمَ قصراً وبنىٰ مِصراً ، أو بنىٰ قصراً وهدمَ مِصراً ، ولـٰكنَّهم بمنزلةِ مَنْ هدمَهُما جميعاً ؛ **لأنَّ**

---

(١) كقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه مسلم (٥٢٣) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : « فُضِّلتُ على الأنبياءِ بستٍّ : أُعطِيتُ جوامعَ الكلم ، ونُصِرتُ بالرعبِ ، وأُحِلَّتْ ليَ الغنائمُ ، وجُعِلَتْ ليَ الأرضُ طَهوراً ومسجِداً ، وأُرسِلتُ إلى الخلقِ كافَّةً ، وخُتِمَ بيَ النبيُّونَ » .

(٢) والوقوع في النشب هنا : كأنه أراد الأمر الذي لا يُتخلَّص منه ويُنْحَلُّ عنه .

الأفضلَ لا يحبُّ أن يُفضَّلَ بشيءٍ لم يجعلْهُ مولاهُ سبباً في وجودِ أفضليَّتِهِ ، ولا يحبُّ أيضاً أنْ يُحَطَّ الفاضلُ عن مرتبتِهِ ، كما قالَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : « لا تُفَضِّلُوا بَيْنَ ٱلأَنْبِيَاءِ ، وَلا تُخَيِّرُونِي عَلَىٰ مُوسَىٰ ، وَلا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ : أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّىٰ »[1] ، والمفضولُ إنَّما لا يحبُّ أنْ يُجعَلَ لمفضوليَّتِهِ عِلَّةٌ لم يجعلْها مولاهُ ؛ وهو فقدُهُ ما اتَّصفَ بهِ الأفضلُ ، ولا يحبُّ أيضاً أنْ يُفرَّقَ بينَهُ وبينَ الأفضلِ ، وهم جميعاً رُسُلُ اللهِ عزَّ وجلَّ ، وعدمُ محبَّةِ كلِّ واحدٍ منهم لهـٰذا كلِّهِ إنَّما هو لحقِّ اللهِ تعالىٰ ، لا لهم ، فآلَ سوءُ الأدبِ معَهم إلىٰ سوءِ الأدبِ معَ اللهِ تباركَ وتعالىٰ ، وهـٰذا عظيمٌ .

فهـٰذا كلامٌ جرَّ إليهِ ما كنَّا بصددِهِ ؛ مِنْ بيانِ أنَّ الأسماءَ التي سمَّى اللهُ تعالىٰ بها نبيَّهُ محمَّداً صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أو أحداً مِنْ أنبيائِهِ ورُسُلِهِ عليهمُ السلامُ . . لا يُقالُ في بعضِها : إنَّهُ أشرفُ مِنْ بعضٍ ؛ مِنْ حيثُ تسميةُ اللهِ تعالىٰ بذلكَ[2] ، وأمَّا مِنْ حيثُ تسميةُ غيرِهِ ، كما إذا سمَّىٰ ذلكَ الشخصُ المختصُّ نفسَهُ . . فلا ينبغي لهُ أنْ يُسمِّيَ نفسَهُ إلا باسمِ العبدِ ، ولا يختارُ إلا ذلكَ ، كما قالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « خُيِّرْتُ بَيْنَ أَنْ أَكُونَ نَبِيّاً مَلِكاً ، أَوْ نَبِيّاً عَبْداً . . فَٱخْتَرْتُ أَنْ أَكُونَ نَبِيّاً

---

(١) رواه البخاري (٣٤١٤) ، ومسلم (٢٣٧٣) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) إذ السائل في هـٰذه الرسالة ادَّعىٰ أنَّ التسمية بـ (عبد) أتمُّ من التسمية باسمٍ من أسماء الأنبياء .

عَبْداً »[1] ، ولو وجدَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ اسماً يَتضمَّنُ مِنَ التلاشي والعدمِ أشدَّ ممَّا يتضمَّنُهُ اسمُ العبدِ . . لتسمَّىٰ بهِ واختارَهُ ، ويكونُ اسمُ العبدِ مِنْ هـٰذهِ الحيثيَّةِ أشرفَ أسمائِهِ ، كما قالَ الشاعرُ[2] : [من السريع]

لا تَـدْعُنِـي إلا بِيَـا عَبْـدَهَـا فَـإِنَّـهُ أَشْـرَفُ أَسْمَـائِـي

ثمَّ قالَ : ولا معنىٰ عندي لقولِ مَنْ قالَ في قولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ ، وَلا فَخْرَ »[3] : « ولا فخرَ لي بالسيادةِ ، وإنَّما الفخرُ لي بالعبوديةِ » ؛ **لأنَّ الفخرَ أمرٌ مذمومٌ مطلقاً ، وهو الذي نفاهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ونزَّهَ نفسَهُ عنهُ** ، فقالَ : « وَلا فَخْرَ » ، خافَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أنْ ينسبَهُ بعضُ مَنْ سمعَ أوَّلَ كلامِهِ إلىٰ أنَّهُ افتخرَ ، فحفظَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ موضعَ الفتنةِ مِنْ قلوبِ السامعينَ فقالَ : « وَلا فَخْرَ » أي : إنَّما أعلمتُكم بسيادتي ؛ **لتعلموا بذلكَ منزلتي ومكانتي** ، ولنقومَ بواجبِ حقِّ ربي ، ونعملَ بأمرِهِ في التحدُّثِ بنعمِهِ ، وإشهارِ أمرِها ، وإشادةِ ذكرِها .

---

(١) رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠/ ٢٨٨) ، والبيهقي في « الشعب » (١٥٥) من حديث سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) أنشده السلمي في « طبقات الصوفية » (ص٢٤٤) لأبي عبد الله المغربي ، وهو في « الرسالة القشيرية » (ص٤٦٣) ، وقبله :

يـا عمـرُو ثـاري عنـدَ زهـرائـي يعـرفُـهُ السـامـعُ والـرائـي

قال الإمام ابن عباد بعد سوق هـٰذا البيت : (أي : أشرف أسمائي عندي لا عندها ؛ إذ ما عندها لا تخيُّرَ له فيه ، والعبرة بما عندها ، لا بما عنده) .

(٣) ستأتي (ص ٢٥٣) .

وقولُ مَنْ قالَ في معنى الحديثِ : « إنَّما الفخرُ لي بالعبوديةِ » كلامٌ لا أفهمُهُ ؛ لأنَّ العبوديَّةَ نسبتُها إليهِ وإلىٰ غيرِهِ نسبةٌ واحدةٌ .

فإنْ قيلَ : إنَّما عنىٰ بذلكَ العبوديَّةَ التي هي حالُهُ ومَقامُهُ .

قلنا : إنَّما يصحُّ الفخرُ بها إنْ صحَّ مِنْ حيثُ كونُها مِنَّةً مِنَ اللهِ تعالىٰ عليهِ ، فإنْ صحَّ الفخرُ بها مِنْ هـٰذا الوجهِ . . فلِمَ لا يصحُّ افتخارُهُ بالسيادةِ ، وهي أيضاً مِنَّةٌ مِنَ اللهِ تعالىٰ عليهِ ؟!

فالظاهرُ : أنَّهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ نفى التفاخرَ النفيَ المطلقَ ، ولم يَخُصَّ ذلكَ بسيادةٍ ولا غيرِها ، كما قالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلا فَخْرَ ، وَأَنَا حَامِلُ لِوَاءِ ٱلْحَمْدِ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ وَلا فَخْرَ ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ ٱلأَرْضُ وَلا فَخْرَ ، وَأَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ وَلا فَخْرَ ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ يُحَرِّكُ حِلَقَ ٱلْجَنَّةِ فَأَدْخُلُهَا مَعَ فُقَرَاءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلا فَخْرَ ، وَأَنَا أَكْرَمُ ٱلأَوَّلِينَ وَٱلآخِرِينَ وَلا فَخْرَ »[1] .

فبانَ لكَ بهـٰذا كلِّهِ : أنَّ إطلاقَ الأولويَّةِ والأشرفيَّةِ في بعضِ الأسماءِ دونَ بعضٍ مِنْ غيرِ نظرٍ إلىٰ ما ذكرناهُ مِنْ تسميةِ اللهِ تعالىٰ وتسميةِ غيرِهِ . . قصورٌ في النظرِ) انتهىٰ بلفظِهِ ، وقليلٌ منهُ بالمعنىٰ[2] .

---

(١) رواه الترمذي (٣٦١٦) من حديث سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) الرسالة الرابعة عشرة من « الرسائل الكبرى » المسماة بـ « نزهة الناظر المتأمل ، وقيد السائر المستعجل » (ص١١٤) .

وليكنْ هـٰذا آخرَ ما قصدناهُ مِنْ هـٰذا الشرحِ المباركِ إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ .

والحمدُ للهِ تعالىٰ علىٰ ما منَّ بهِ مِنْ بدْءِ ذلكَ وإتمامِهِ ، نسألُهُ سبحانَهُ أنْ يجعلَهُ خالصاً لوجهِهِ ، نافعاً لنا ولكلِّ مَنِ اجتهدَ في تحصيلِهِ يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بنونَ ، وأنْ يجعلَهُ نوراً يسعىٰ بينَ أيدينا وأيديهم إلىٰ جنَّاتِ عَدْنٍ ، معَ الآباءِ والأُمَّهاتِ ، والإخوةِ والذريَّةِ والأحبَّةِ ، مَنْ كانَ منهم في الماضي والحالِ ومَنْ سيكونُ ، بجاهِ نبيِّهِ وأشرفِ خلقِهِ سيِّدِنا ونبيِّنا ومولانا محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وعلىٰ آلِهِ وصحبِهِ ، صلاةً وسلاماً نأمنُ بهما في كلِّ موطنٍ يَخافُ فيهِ أمثالُنا أهلُ الجرائمِ المذنبونَ .

* * *

خواتيم النسخ الخطية

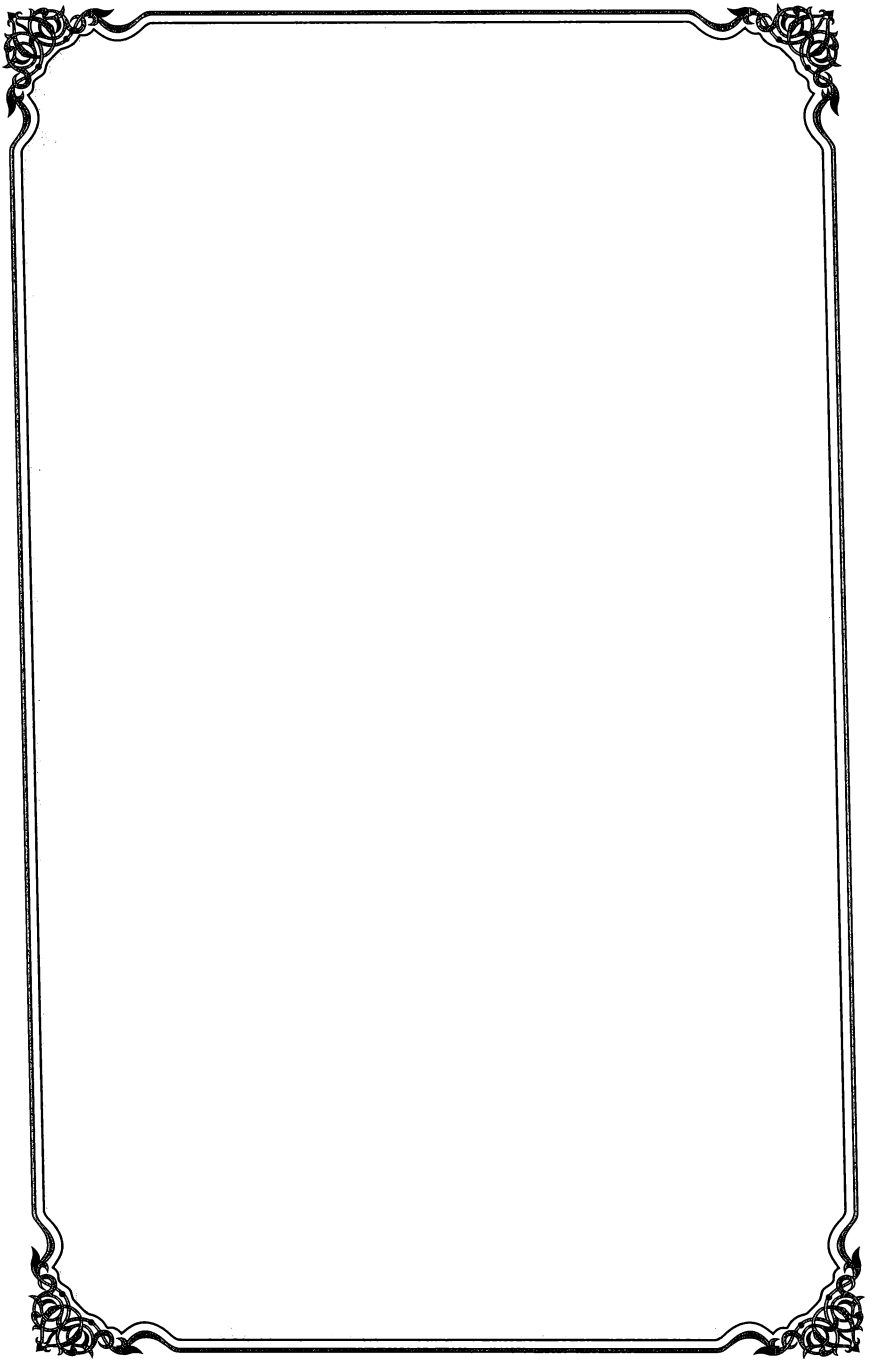

خاتمة النسخة (أ)

نجزَ والحمدُ لله ربِّ العالمين .

كملَ الشرحُ المباركُ بحمد الله وحسن عونه **عام أربعة وأربعين وتسع مئة** ، في شهر رمضان المعظم ، علىٰ يد الفقير إلى الله تعالىٰ ، الغنيِّ به عن كلِّ من سواه ؛ محمدِ بن علي الزيتيِّ ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ، وصلى الله علىٰ سيدنا محمد وآله .

خاتمة النسخة (ب)

كملَ شرحُ العقيدة المباركة التي تُسمَّىٰ بـ « صغرى الصغرىٰ » بحمد الله تعالىٰ وحسن عونه . . علىٰ يد عُبيد الله وأقلِّ عَبيده وأحوجهم لديه ؛ محمد بن يوسف الحجي ، عامله الله بلطفه الخفي ، بجاهِ سيد الأولين والآخرين ، سيدنا ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ، وشرَّف وكرَّم ، ومجَّد وعظَّم ، وبارك وأنعم .

اللهمَّ ؛ اغفر لكاتبها وناظرها ولوالديهما ، ولكافَّة المسلمين والمؤمنين ، آمين آمين آمين ، والحمد لله ربِّ العالمين .

وكان الفراغُ من كتبها أواخرَ جُمادى الآخرة **عام اثنين وتسعين وتسع مئة** ، كتبتُها لنفسي ، ثم لمن شاء الله بعدي ، ونسأله التوفيق ، وهو الهادي إلى الطريق .

خاتمة النسخة (ج)

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، وصلَّى اللهُ علىٰ مولانا محمدٍ خاتم النبيِّين وإمام المرسلين .

كملَ بحمد الله وحسن عونه ، وصلَّى الله علىٰ مولانا رسول الله ، وآله وصحبه وسلم تسليماً .

وكان الفراغ من هـٰذه النسخة المباركة يوم الأحد أواسطَ شهر ربيع الثاني المعظَّم قدرُهُ عند الله تعالىٰ ، **سنة أربع وسبعين وألف** من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضلُ الصلاة والسلام . انتهىٰ .

خاتمة النسخة (د)

كملَ الشرحُ المباركُ بحمد الله تعالىٰ وحسن عونه . . علىٰ يد العبد الفقير ، المضطرِّ لرحمة ربِّه ، الراجي العفوَ وغفرانَ ذنوبه (. . .) ابن علي بن محمد القسنطيني ثم البوني ، سامحه الله تعالىٰ وأقال عثراته ، وأناله مرغوبه وتجاوز عن سيئاته ، وتقبَّل حسناته ، وغفر لوالديه وأجداده ، وجميع قرابته ، ومشايخه وذريته ، ومَنْ له حقٌّ عليه .

وكان الفراغُ منه لانسلاخ شهر ربيع الثاني ، **عام تسعة وعشرين ومئة وألف** من هجرته صلى الله عليه وسلم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

خاتمة النسخة (هـ)

والحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ علىٰ سيِّدنا ونبيِّنا ومولانا محمدٍ خاتم النبيين وإمام المرسلين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .

ووافق الفراغُ من نسخه يومَ الخميس المبارك ، سادس ذي القعدة الحرام ، **سنة سبع وأربعين ومئة وألف** ؛ علىٰ يد الفقير محمد أحمد الشبراريسي البحيري الأزهري ، عفي عنه .

خاتمة النسخة (و)

تمَّ وكمل ، والحمد لله ربِّ العالمين ، وصلى الله علىٰ سيدنا محمد نبيِّه وأشرف خلقه ، وعلىٰ آله وأصحابه وأزواجه وذرياته ، وسلَّم تسليماً كثيراً إلىٰ يوم الدين ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله ربِّ العالمين ، آمين آمين آمين .

* * *

فهرس أهم مصادر ومراجع التحقيق

- **أحكام القرآن** ، للإمام القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد **ابن العربي** المالكي (ت٥٤٣هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ط٣ ، (١٤٢٤هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- **إكمال المعلم بفوائد مسلم** ، للإمام الحافظ **القاضي** أبي الفضل **عياض** بن موسى بن عياض اليحصبي (ت٥٤٤هـ) ، تحقيق يحيىٰ إسماعيل ، ط١ ، (١٤١٩هـ) ، دار الوفاء ، القاهرة ، مصر .

- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير** ، للإمام أبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن أحمد **ابن الملقن** المصري (ت٨٠٤هـ) ، تحقيق مصطفىٰ أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال ، ط١ ، (١٤٢٥هـ) ، دار الهجرة ، الرياض ، السعودية .

- **تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم** ، للإمام القاضي بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله **ابن جماعة** الكناني (ت ٧٣٣ هـ) ، تحقيق محمد بن مهدي العجمي ، ط٣ ، (١٤٣٣هـ) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .

- **التذكرة بأحوال الموتىٰ وأمور الآخرة** ، للإمام المفسر أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر **القرطبي** (ت ٦٧١ هـ) ، تحقيق الصادق بن محمد بن إبراهيم ، ط١ ، (١٤٢٥هـ) ، مكتبة دار المنهاج ، الرياض ، السعودية .

- **تفسير الرازي** ، المسمىٰ : « التفسير الكبير » أو « مفاتيح الغيب » ، للإمام أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين **فخر الدين الرازي** (ت٦٠٦هـ) ، ط١ ، (١٤٠١هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

ـ **تفسير الطبري** ، المسمىٰ : « جامع البيان عن تأويل آي القرآن » ، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير **الطبري** (ت ٣١٠ هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، ط١ ، (١٤٢٠هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

ـ **الجامع لأحكام القرآن** ، للإمام المفسر أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر **القرطبي** (ت٦٧١هـ) ، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، ط٢ ، (١٣٨٤هـ) ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، مصر .

ـ **الجامع لشعب الإيمان** ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين **البيهقي** (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق عبد العلي حامد ، ط١ ، (١٤٢٣هـ) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية . الدار السلفية ، بومباي ، الهند .

ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** ، للإمام الحافظ **أبي نعيم** أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) ، ط٥ ، (١٤٠٧هـ) ، طبعة مصورة عن نشرة مطبعة السعادة والخانجي سنة (١٣٥٧هـ) لدىٰ دار الريان للتراث ، القاهرة ، مصر . دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

ـ **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر** ، للعلامة عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم **البيطار** الميداني (ت١٣٣٥هـ) ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، ط٢ ، (١٤١٣هـ) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** ، للإمام الحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ـ **ديوان أبي فراس الحمداني** ، للشاعر الأمير **أبي فراس** الحارث بن سعيد بن حمدان التغلبي **الحمداني** (ت٣٥٧هـ) تحقيق سامي الدهان ، طبع سنة (١٣٦٣هـ) ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، لبنان .

ـ **ديوان البرعي** ، للشاعر الصوفي عبد الرحيم بن أحمد بن علي **البرعي** (ت٨٠٣هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط١ ، (١٤٢٨هـ)، دار الحاوي ، بيروت ، لبنان . دار السنابل ، دمشق ، سورية .

ـ **ديوان المتنبي** ، لحكيم الشعراء **أبي الطيب** أحمد بن الحسين بن الحسن **المتنبي** الكوفي الكندي ، تاريخ النشر (١٤٠٣هـ) ، دار بيروت ، بيروت ، لبنان .

ـ **الرسالة القشيرية** ، للأستاذ الإمام أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن **القشيري** (ت٤٦٥هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط١ ، (١٤٣٨هـ)، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

ـ **الرسائل الكبرىٰ** ، المسماة : « نزهة الناظر المتأمل وقيد السائر المستعجل » ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبد الله **ابن عباد** النفزي (ت٧٩٢هـ) ، طبع سنة (١٣٢٠هـ) ، مطبعة المعلم الأبر السيد العربي الأزرق ، طبعة حجرية .

ـ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** ، للعلامة المفسر شهاب الدين أبي الثناء محمود بن عبد الله الحسيني **الآلوسي** (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق علي عبد الباري عطية ، ط١ (١٤١٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

ـ **سنن ابن ماجه** ، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد **ابن ماجه** القزويني (ت٢٧٣هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط١ ، (١٣٧٣هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، مصر .

ـ **سنن أبي داود** ، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث **السجستاني** (ت٢٧٥هـ) ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .

ـ **سنن الترمذي** ، للإمام الحافظ أبي عيسىٰ محمد بن عيسى **الترمذي** (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض ، ط٢ ، (١٣٩٥هـ) طبعة مصورة لدىٰ دار إحياء التراث ، بيروت ، لبنان .

ـ **السنن الكبرىٰ** ، للإمام الحافظ أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب **النسائي** (ت ٣٠٣ هـ) ، تحقيق حسن شلبي ، ط١ ، (١٤٢١هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

ـ **شرح الشفا** ، للإمام نور الدين أبي الحسن علي بن سلطان محمد الشهير **بملا علي القاري** (ت ١٠١٤هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان . دار الباز ، مكة المكرمة ، السعودية .

ـ **شرح العقيدة الكبرىٰ** ، المسمىٰ : « عمدة أهل التوفيق والتسديد » ، للإمام المتكلم المحدث محمد بن يوسف بن عمر **السنوسي** الحسني (ت٨٩٥هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط١ ، (١٤٤٠هـ) ، دار التقوىٰ ، دمشق ، سورية .

ـ **شرح العقيدة الوسطىٰ** ، للإمام المتكلم المحدث محمد بن يوسف بن عمر **السنوسي** الحسني (ت٨٩٥هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ط١ ، (١٤٤٠هـ) ، دار التقوىٰ ، دمشق ، سورية .

ـ **شرح المقاصد** ، للإمام النحرير سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله **التفتازاني** (ت٧٩٢هـ) ، طبع سنة (١٤٠١ هـ) ، دار المعارف النعمانية ، باكستان .

ـ **شرح المقدمات** ، للإمام المتكلم المحدث محمد بن يوسف بن عمر **السنوسي** الحسني (ت٨٩٥هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط١ ، (١٤٤٠هـ) ، دار التقوىٰ ، دمشق ، سورية .

ـ **شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمدية** ، للإمام محمد بن عبد الباقي بن يوسف **الزرقاني** (ت١١٢٢هـ) ، ط١ ، (١٤١٧هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

ـ **الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم** ، للإمام الحافظ **القاضي** أبي الفضل **عياض** بن موسى بن عياض اليحصبي (ت٥٤٤هـ) ، تحقيق

عبده كوشك ، ط١ ، (١٤٣٤هـ) ، دار الفيحاء ومكتبة الغزالي ، دمشق ، سورية .

ـ **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان** ، للإمام الحافظ أبي حاتم محمد **بن حبان** البستي (ت٣٥٤هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ط١ ، (١٤٠٨هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

ـ **صحيح البخاري** ، المسمى : « الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » ، (الطبعة السلطانية اليونينية) ، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل **البخاري** (ت ٢٥٦ هـ) ، عني به محمد زهير بن ناصر الناصر ، ط٣ ، (١٤٣٦هـ) ، دار طوق النجاة ، بيروت ، لبنان . دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

ـ **صحيح مسلم** ، المسمى : « المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، للإمام الحافظ أبي الحسين **مسلم** بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، (١٤١٢هـ) ، دار إحياء التراث العربي، القاهرة ، مصر .

ـ **طبقات الصوفية** ، للإمام أبي عبد الرحمٰن محمد بن الحسين بن محمد **السلمي** (ت٤١٢هـ) ، تحقيق نور الدين شريبة ، ط١ ، (١٣٧٢هـ) ، نشرة جماعة الأزهر للنشر والتأليف ، مطابع دار الكتاب العربي ، القاهرة ، مصر .

ـ **عجائب الآثار في التراجم والأخبار** ، للعلامة عبد الرحمٰن بن حسن **الجبرتي** (ت١٢٣٧هـ) ، ط٢ ، (١٩٧٨م) ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان .

ـ **عدة المريد الصادق** ، للإمام أبي العباس شهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد **زروق** البرنسي (ت٨٩٩هـ) ، تحقيق الصادق بن عبد الرحمٰن الغرياني ، ط١ ، (١٤٢٧هـ) ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان .

- **فتح الباري شرح صحيح البخاري** ، للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي **ابن حجر العسقلاني** (ت ٨٥٢ هـ) ، بعناية محب الدين الخطيب وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، ط١ ، (١٣٩٠هـ) ، طبعة مصورة عن نشرة المطبعة السلفية لدىٰ مكتبة الغزالي ، دمشق ، سورية .
- **قواعد التصوف وشواهد التعرف** ، المسمىٰ : « تأسيس القواعد والأصول وتحصيل الفوائد لذوي الوصول في أمور أعمها التصوف وما فيه من وجوه التعرف » ، للإمام أبي العباس شهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد **زروق** البرنسي (ت٨٩٩هـ) ، تحقيق نزار حمادي ، المركز العربي للكتاب ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة .
- **قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلىٰ مقام التوحيد** ، للإمام **أبي طالب** محمد بن علي بن عطية **المكي** (ت٣٨٦هـ) ، تحقيق محمود إبراهيم محمد الرضواني ، ط١ ، (١٤٢٢هـ) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، مصر .
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** ، للإمام الحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان **الهيثمي** (ت ٨٠٧ هـ) ، تحقيق حسام الدين القدسي ، ط١ ، (١٤١٤هـ) ، مكتبة القدسي ، القاهرة ، مصر .
- **مجموع رسائل الجاحظ** ، لإمام الأدب أبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب **الجاحظ** (ت٢٥٥هـ) ، تحقيق محمد طه الحاجري ، طبع سنة (١٩٨٣م) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان .
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، للإمام المفسر أبي محمد عبد الحق ابن غالب **ابن عطية** المحاربي (ت٥٤٢هـ) ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط١ ، (١٤٢٢هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح** ، للإمام نور الدين أبي الحسن علي بن سلطان محمد الشهير بـ**ملا علي القاري** (ت ١٠١٤هـ)، ط١ ، (١٤٢٢هـ)، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

ـ **المستدرك على الصحيحين** ، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن البيِّع **الحاكم** النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) ، ط١ ، (١٣٤٠هـ) ، دائرة المعارف النظامية ، حيدر آباد الدكن ، الهند .

ـ **معجم البلدان** ، للإمام المؤرخ أبي عبد الله شهاب الدين **ياقوت** بن عبد الله الرومي **الحموي** (ت ٦٢٦ هـ) ، عني به المستشرق وستنفيلد ، ط٢ ، (١٩٩٥م) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

ـ **المعجم الكبير** ، للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب **الطبراني** (ت ٣٦٠ هـ) ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ، ط٢ ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، مصر .

ـ **معرفة الصحابة** ، للإمام الحافظ **أبي نعيم** أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) ، تحقيق عادل العزازي ، ط١ ، (١٤١٩هـ) ، دار الوطن ، الرياض ، السعودية .

ـ **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، للإمام المفسر أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد **الواحدي** الشافعي (ت٤٦٨هـ) ، تحقيق صفوان عدنان داوودي ، ط١ ، (١٤١٥هـ) ، دار القلم ، دمشق ، سورية . الدار الشامية ، بيروت ، لبنان .

* * *

محتوى الكتاب

بين يدي الكتاب ٧

ترجمة الإمام السنوسي ١١

مولده ونشأته ١٢

شيوخه ١٣

تصوفه وتربيته الأخلاقية ١٦

تلامذته ١٩

مؤلفاته ومخلفه العلمي ٢٢

قبس من عظيم أخلاقه ٣٥

أحواله في يومه ، وأثرة من أخلاقه ٤٢

طرف من كراماته ٤٤

اللوحة الأخيرة من حياته ٤٧

كلمة في السلسلة العقدية للإمام السنوسي ٥٢

كلمة عن كتاب « شرح صغرى الصغرىٰ » ٦٠

منهج العمل في الكتاب ٦٣

وصف النسخ الخطية لـ « الحفيدة » ٦٦

وصف النسخ الخطية لـ « صغرى الصغرىٰ » ٦٧

وصف النسخ الخطية لـ « شرح صغرى الصغرىٰ » ٦٨
صور من المخطوطات المستعان بها ٧٣

* * *

متن الحفيدة ٨٥
متن صغرى الصغرىٰ ٩١
شرح صغرى الصغرىٰ في علم التوحيد ١٠١
مقدمة المؤلف ١٠٣
الكلام على الحمدلة وما يتعلق بها ١٠٤
الكلام على العالم من حيث تسميته ودلالته على الله تعالىٰ ... ١٠٥
سطور في تعظيم وتوقير النبي عليه الصلاة والسلام ١٠٨
حمد الله تعالىٰ علىٰ نعمة النبي عليه الصلاة والسلام من أوجب
الواجبات ، والتوسل به من أعلى الوسائل للفوز بعلي الدرجات ١١٢
مناسبة ذكر الصلاة والسلام على النبي بعد حمد الله تعالىٰ ١١٤
الفرق بين السيد والمولىٰ ١١٨
معنىٰ خاتم النبيين ١١٩
سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام هو فخر الأنبياء والمرسلين.. ١٢١
التواضع لمن عظمه الله تعالىٰ ١٢٣
ما تجب معرفته علىٰ كل مكلف في حق الله تعالىٰ ١٢٦
حقيقة المعرفة المطلوبة شرعاً ١٢٦
حكم المقلد لصحيح الاعتقاد ١٣٠

الربط بين النظر والمعرفة عادي ، وإنما تحصل بمحض فضله سبحانه ١٣٠
هل المعرفة بالمذكورات هي الإيمان نفسه أو لازمة عنه؟ ١٣١
تعريف الواجب الضروري والنظري ١٣٢
تعريف الحكم العقلي ١٣٣
وجه حصر الحكم العقلي في الوجوب والاستحالة والجواز .. ١٣٤
تعريف المستحيل الضروري والنظري ١٣٨
تعريف الجائز الضروري والنظري ١٣٩

الكلام في الإلهيات ١٤١

الصفة النفسية : صفة الوجود له سبحانه ١٤١
العوالم كلها بحدوثها ناطقة بوجوب وجوده تعالىٰ ١٤٣
إبطال قدم العالم أو أن يكون مرجح وجوده طبعاً أو علة ١٤٤
الأعراض حادثة بالمشاهدة ، والأجرام حادثة بالملازمة للأعراض ١٤٦
صفات السلوب ١٤٨
صفتا القدم والبقاء له سبحانه ١٤٨
بطلان الدور والتسلسل دليل علىٰ قدمه تعالىٰ ثم علىٰ بقائه ... ١٤٨
صفة المخالفة للحوادث له سبحانه ١٥١
صفة القيام بالنفس له سبحانه ١٥٤

ليس نقيض الجرم العرض ، وليس كل متصف بصفات يكون جرماً ١٥٥
معنى القيام بالنفس : الاستغناء عن المحل وعن المخصص .. ١٥٦
صفة الوحدانية له سبحانه ١٦١
دليل التمانع والتوارد ١٦٣
صفات المعاني ١٦٧
صفتا القدرة والإرادة وتعلقاتهما ١٦٧
أحكام الصفات عموماً ، والقدرة والإرادة خصوصاً ١٦٧
وجه دلالة الحادثات على وجود القدرة والإرادة ١٦٨
وجه دلالة الحادثات على وجوب وجود القدرة والإرادة ١٦٨
وجه دلالة الحادثات على عموم التعلق للقدرة والإرادة ١٦٩
وجه دلالة الحادثات على وحدة القدرة والإرادة ١٧٠
صفة العلم له سبحانه وتعلقاتها ١٧٢
صفة السمع والبصر والكلام له سبحانه وتعلقاتها ١٧٣
انقسام عقائد الإيمان من حيث الاستدلال ١٧٤
تعلق صفتي السمع والبصر وبرهان عمومه ١٧٥
ثبوت الكلام بدليل الشرع لا يلزم منه الدور ١٧٦
صفة الحياة له سبحانه ١٧٩
المستحيل في حقه سبحانه ١٨٠
الوقف عن إثبات صفة الإدراك ١٨١

الصفات المعنوية اعتبارية تؤكد ثبوت المعاني وتلازمها ١٨١
الجائز في حقه تعالىٰ ١٨٢
الجائز من صفات الأفعال ، لا من صفات الذات ١٨٢
لا يجب على الله تعالىٰ مراعاة الصلاح والأصلح ١٨٣
رؤيته سبحانه ممكنة عقلاً ١٨٣
لا يجب على الله تعالىٰ إثابة المطيع عقلاً ١٨٤
لا يجب على الله تعالىٰ عقلاً بعث الرسل لهداية الخلق ١٨٤

الكلام في النبوات ١٨٦

تعريف الرسول ١٨٧
الواجبات في حق الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام ١٨٧
صفة الصدق لهم عليهم الصلاة والسلام وبرهانها ١٨٧
استحالة الكذب في خبره سبحانه ١٨٩
صفة الأمانة لهم عليهم الصلاة والسلام وبرهانها ١٩٠
صفة التبليغ بما أمروا بتبليغه عليهم الصلاة والسلام وبرهانها .. ١٩٢
عمومات وخصوصات وجهية بين الصدق والأمانة والتبليغ ... ١٩٤
ما تتشارك فيه هـٰذه الصفات بعضها مع بعض ١٩٧
المستحيلات في حق الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام ٢٠٠
الجائزات في حق الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام ٢٠١
احترازات مفادة من قوله : (الأعراض البشرية التي لا تنافي
علو رتبتهم) ٢٠٣

فتنة ظواهر النصوص بضعفاء العقول ٢٠٦
كل ما أوهم نقصاً في حق الأنبياء والملائكة عليهم السلام يجب
تأويله ٢٠٧
أشهر الظواهر الموهمة للنقص في حقهم عليهم الصلاة والسلام ٢٠٨
ذكر بعض التأويلات لهـٰذه الظواهر الموهمة ٢١١
وجوب تأويل ما يوهم نقصاً في حق الملائكة الكرام عليهم
السلام ٢٣٠
سيدنا محمد خير خلق الله تعالىٰ ٢٣٣
بعض ما جاء من الإخبار عنه عليه الصلاة والسلام في الكتب
المقدسة ٢٣٤
انعقاد الإجماع علىٰ أفضليته عليه الصلاة والسلام ٢٤٣
تنبيهان : الأول : في بيان الفاضل بعده عليه الصلاة والسلام .. ٢٤٧
الثاني : في بيان حقيقة التفضيل ، والأدب مع الأنبياء عليهم
الصلاة والسلام ٢٤٧

* * *

خواتيم النسخ الخطية ٢٥٥
فهرس أهم مراجع ومصادر التحقيق ٢٦٠
محتوى الكتاب ٢٦٧

* * *